

تم تحميل وعرض المادة من :



موقع واجباتي

www.wajibati.net

موقع واجباتي منصة تعليمية تساهم بنشر حل المناهج الدراسية بشكل متميز لترتقي بمجال التعليم على الإنترنت ويستطيع الطلاب تصفح حلول الكتب مباشرة لجميع المراحل التعليمية المختلفة



حمل التطبيق من هنا



قررت وزارة التعليم تدريس
هذا الكتاب وطبعه على نفقتها



المملكة العربية السعودية

مبادئ الاقتصاد

التعليم الثانوي - نظام المسارات
مسار إدارة الأعمال
السنة الثانية

قام بالتأليف والمراجعة
فريق من المتخصصين



وزارة التعليم
Ministry of Education
2025 - 1447

طبعة 1447 - 2025

٢) المركز الوطني للمناهج ، ١٤٤٦هـ

المركز الوطني للمناهج
مبادئ الاقتصاد - التعليم الثانوي - السنة الثانية - نظام المسارات. / المركز
الوطني للمناهج. - الرياض، ١٤٤٦هـ
١٨٩ ص؛ ٢١x٢٥،٥ سم

رقم الإيداع: ١٩١٨٢ / ١٤٤٦
ردمك: ٧-٠٤٤ - ٥١٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التعليم
www.moe.gov.sa

مواد إثنائية وداعمة على "منصة عين الإثنائية"



ien.edu.sa

أعزاءنا المعلمين والمعلمات، والطلاب والطالبات، وأولياء الأمور، وكل مهتم بالتربية والتعليم؛
يسعدنا تواصلكم؛ لتطوير الكتاب المدرسي، ومقترحاتكم محل اهتمامنا.



fb.ien.edu.sa







الحمد لله والصلاة والسلام على معلم الناس الخير وعالم ومتعلم، وبعد:

لعلك تتذكر الطبيب أحياناً عندما تشعر بألم في المعدة، ولعلك تتذكر المهندس أحياناً عندما ترى عمارة بديعة، أما الاقتصادي فلعلك لا تذكره أبداً رغم أن عمله يتعلق بأشياء تفعلها كل يوم مثل شراء الخبز، وأشياء تفعلها كل شهر مثل قبض الراتب، وأشياء تفعلها كل سنة مثل السفر في إجازة.

أعد هذا الكتاب للطالب الذي لم يسبق له دراسة الاقتصاد؛ وذلك لغاية أساسية هي وضع هذا العلم للطالب ليتعرف على ماهية الأحداث الاقتصادية وأن يكون قادراً على فهم أنماطها.

يوجد انطباع لدى بعض الطلاب أن النظريات الاقتصادية من الموضوعات العسيرة؛ ولذلك عمدنا إلى عرض هذه النظريات بطريقة يسيرة مبسطة مع الإكثار من الأمثلة المباشرة وغير المباشرة؛ ليشعر الطالب بالقيمة العملية لهذه النظريات؛ فضلاً عن تأكيد صحتها وسلامتها من الناحية المنطقية العقلية، ذلك أن من الأولويات الأساسية لهذا الكتاب جعل التحليل الاقتصادي مفهوماً تماماً للطالب المبتدئ.

ينقسم الكتاب إلى ست وحدات، وتحتوي كل وحدة على عدة فصول، كل منها يسهم في تحقيق أهداف الوحدة .

في بداية كل وحدة تم النص صراحةً وتفصيلاً على الأهداف المتوخاة من تلك الوحدة، وذلك ليضع الطالب نصب عينيه تحقيق هذه الأهداف، وليعتبر نجاحه في الاستفادة من تلك الوحدة مرهوناً بتحقيق الأهداف، ثم تأتي بعد ذلك خريطة الوحدة وهي توضح المفاهيم الأساسية والمفاهيم الفرعية التي تتكون منها الوحدة.

ثم تعرض الموضوعات التي يتكون منها الفصل من خلال النصوص مدعومة بالرسوم البيانية والجداول والأشكال التوضيحية، وهذه كلها مكونات متكاملة مترابطة تهدف في النهاية إلى توضيح وتثبيت الفكرة التي تشرحها النصوص.

ينتهي كل فصل بعدة نقاط تمثل خلاصة الفصل، وهذه من جهة تعتبر وسيلة جيدة لمراجعة الفصل، كما أنها من جهة أخرى تصلح وسيلة لاختبار استيعابك للفصل، فإذا غابت عنك نقطة أو اثنتان من فقرات الخلاصة فما عليك إلا العودة إلى الفصل واستذكار ما فاتك.

بعد خلاصة الفصل تأتي أسئلة المناقشة، وهي وسيلة أخرى للتقويم الذاتي، حيث نرى أن كل طالب استوعب المعلومات الموجودة بالفصل يكون قادراً على إجابة هذه الأسئلة. وأخيراً يأتي نشاط إثرائي، وهي مجموعة أسئلة أو أنشطة اختيارية تعتمد على الفهم العميق للفصل، علاوة على الرغبة في البحث والاطلاع للاستزادة من المعرفة في موضوع الفصل.

هذا ونسأل الله تعالى أن يكون عملنا هذا خالصاً لوجهه، ونافعاً لطلبة العلم في كل مكان، ومحققاً للغاية منه، والله الموفق.



الفهرس

الصفحة	الموضوع
7	الوحدة الأولى : مدخل علم الاقتصاد
10	الفصل 1-1: تعريف الاقتصاد
14	الفصل 1-2: الاقتصاد الجزئي والكلّي
17	الفصل 1-3: السلع والخدمات والأسواق
25	الوحدة الثانية : المشكلة الاقتصادية
28	الفصل 1-2: الحاجات الإنسانية
32	الفصل 2-2: الموارد الاقتصادية
38	الفصل 2-3: المشكلة الاقتصادية
45	الفصل 2-4: النظم الاقتصادية
59	الوحدة الثالثة : العرض والطلب
62	الفصل 1-3: الطلب
72	الفصل 2-3: العرض
80	الفصل 3-3: توازن السوق
85	الفصل 3-4: مرونة الطلب
94	الفصل 3-5: مرونة العرض



101	الوحدة الرابعة : التنمية الاقتصادية
104	الفصل 4-1: مفهوم التنمية الاقتصادية
108	الفصل 4-2: أهداف التنمية الاقتصادية
112	الفصل 4-3: متطلبات التنمية الاقتصادية
117	الفصل 4-4: مؤشرات التنمية الاقتصادية
124	الفصل 4-5: التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية
131	الوحدة الخامسة : التجارة الدولية
134	الفصل 5-1: التجارة الدولية
142	الفصل 5-2: ميزان المدفوعات
151	الفصل 5-3: سعر الصرف
155	الفصل 5-4: منظمة التجارة العالمية
163	الوحدة السادسة : المشكلات الاقتصادية
166	الفصل 6-1: التضخم
173	الفصل 6-2: الركود الاقتصادي
181	الفصل 6-3: البطالة



الوحدة الأولى

مدخل علم الاقتصاد





من المتوقع بعد نهاية دراسة الوحدة أن يتمكن الطالب من:

- تعريف علم الاقتصاد.
- وصف علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.
- تعريف الاقتصاد الجزئي وأهم موضوعاته.
- تعريف الاقتصاد الكلي وأهم موضوعاته.
- تفسير العلاقة بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.
- تعريف السلع وأنواعها.
- تعريف الخدمات وخصائصها.
- شرح مفهوم السوق.
- المقارنة بين أنواع الأسواق.



1

خريطة الوحدة

1-1 تعريف الاقتصاد .

تعريف بعلم الاقتصاد .

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى .

2-1 الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي .

الاقتصاد الجزئي .

الاقتصاد الكلي .

العلاقة بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي .

3-1 السلع والخدمات والأسواق .

السلع .

الخدمات .

الأسواق .

أنواع الأسواق .



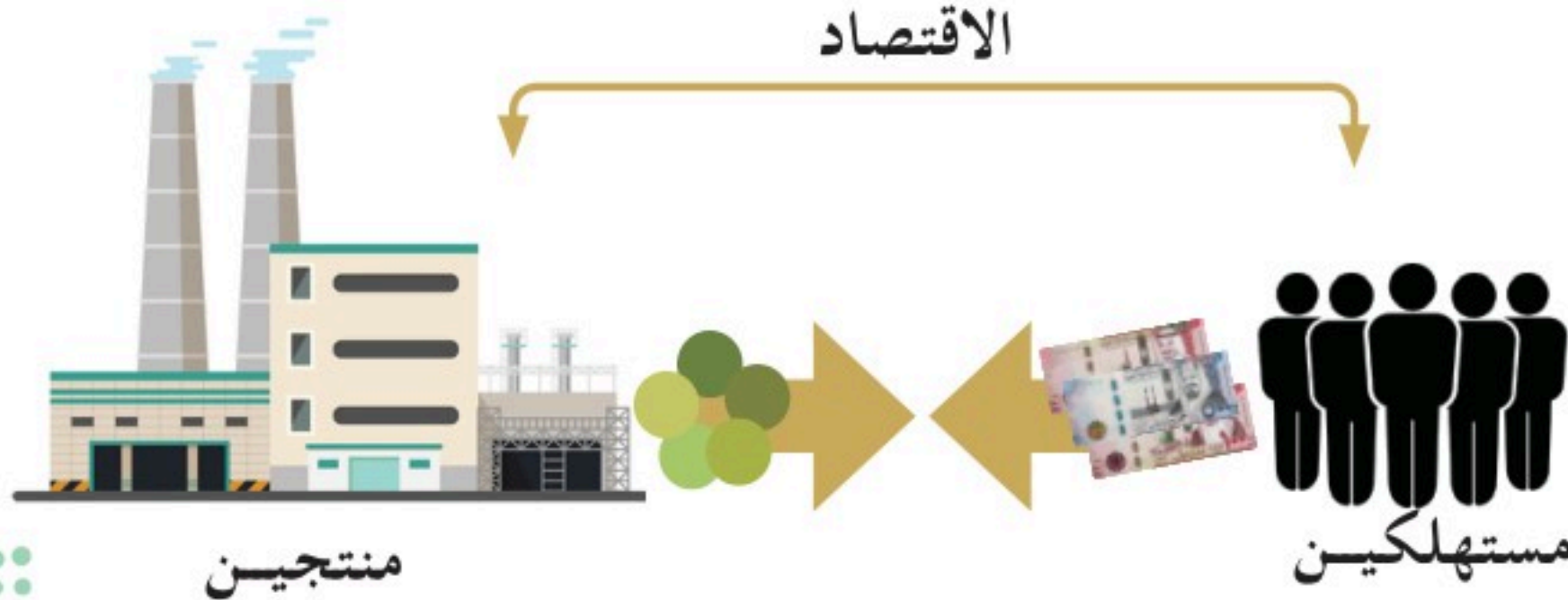
تعريف الاقتصاد

المقدمة

علم الاقتصاد تخصص معروف منذ أكثر من مئة سنة، ويهتم بالاقتصاد منظمات دولية متخصصة في جوانب من شؤون المعاملات بين الدول مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. هناك أيضًا تجمعات إقليمية عديدة لتشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول المتجاورة. أما على مستوى كل دولة على حدة فيلاحظ أنه لا تخلو أي حكومة من وزير متخصص بشؤون الاقتصاد الوطني، قد يأخذ صفة وزير الاقتصاد أو وزير التجارة أو وزير المالية، أما على مستوى الفرد فكل منا يتخذ قرارات اقتصادية كل يوم مثل شراء الطعام وسداد فواتير الكهرباء. علاوة على ما سبق، يلاحظ أن النشرة الاقتصادية تكاد تكون فقرة ثابتة على معظم محطات التلفاز والمذياع، هذا عدا القنوات الاقتصادية المتخصصة، هذه المشاهدات والوقائع تؤكد أهمية تخصص الاقتصاد والقضايا التي يتناولها. إنَّ لفظ الاقتصاد وألفاظ أخرى مرتبطة به من الكلمات التي نسمعها كثيرًا ونتحدث بها كثيرًا، لكن ما هو بالتحديد المقصود بعلم الاقتصاد؟

تعريف علم الاقتصاد

الاقتصاد



يهتم علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات كالإنتاج والاستهلاك والادخار وتبادل السلع والخدمات؛ بهدف إشباع حاجات المجتمع المتعددة حاضراً ومستقبلاً باستخدام ما لديه من موارد. بدراسة هذا التعريف يمكن التعرف على خصائص علم الاقتصاد على النحو الآتي:

1- علم الاقتصاد علم إنساني؛ لأنه يهتم بسلوك الفرد والمجتمع لزيادة الدخل وإشباع الحاجات المختلفة.

2- علم الاقتصاد معني بكيفية تعظيم الثروة عن طريق تطوير الأنشطة الإنتاجية في المجالات الزراعية والصناعية والخدمية.

علم الاقتصاد هو علم من العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك البشري والرفاهية كعلاقة بين المقاصد والأهداف التي لها استعمالات بديلة، وبين الموارد المتاحة المحدودة والنادرة، لذلك يدرس الاقتصاديون الطرق المتعددة التي من خلالها يتم الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- أي سلع وخدمات يتم إنتاجها وبأي كميات؟
- ما الطرق التي تتبع لإنتاج السلع والخدمات، وباستخدام أي توليفة من عناصر الإنتاج؟
- كيف توزع السلع والخدمات المنتجة بين أفراد المجتمع؟

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

علم الاقتصاد علم اجتماعي يتناول سلوك الإنسان والقرارات التي يتخذها لتلبية احتياجاته المختلفة ويتأثر بعوامل فردية وجماعية عديدة؛ لذلك فإن الدراسة الاقتصادية تتداخل مع عديد من فروع المعرفة، نذكر منها ما يأتي:

علم الجغرافيا

يسهم علم الجغرافيا بدور كبير في مجال دراسة الموارد الطبيعية المتاحة وخصائصها وأماكن توفرها، وهذا يفيد في الدراسات الاقتصادية التي تهتم بالموارد الاقتصادية عموماً وعلى رأسها الموارد الطبيعية؛ وذلك لتعظيم الاستفادة من تلك الموارد.



علم التاريخ

الدراسات الاقتصادية تتناول المجتمع الإنساني الذي لا يمكن إخضاعه للتجارب لمعرفة أثر سياسة اقتصادية معينة على مستوى معيشة الناس؛ لذلك نحتاج إلى الدراسات التاريخية لتتعلم منها تطور الأحداث الاقتصادية وارتباط بعضها ببعض، وكذلك تفيدنا دراسة التاريخ في معرفة الظروف المحيطة بالاقتصاد مثل النظام السياسي والتغيرات الاجتماعية والحروب والأحداث الدولية التي تمارس دورها في سير الأحداث الاقتصادية؛ مما يساعد على تفسير هذه الأحداث وتحليل علاقة الأنشطة الاقتصادية بالعوامل الأخرى غير الاقتصادية.

علم الاجتماع

يساعدنا علم الاجتماع على فهم هيكل المجتمع الإنساني، والعلاقات بين مكوناته، والعوامل الكامنة وراء تطوره من فترة إلى أخرى، وأثر ذلك على سلوك الفرد ونمط حياته، فعلم الاجتماع يدرس الكيفية التي تؤثر بها المجموعات الاجتماعية (مثل النوادي الرياضية والنقابات المهنية) والتصنيف الاجتماعي (على أساس القبيلة أو السن أو الجنس) والمؤسسات الاجتماعية المختلفة (الاقتصادية أو السياسية أو الدينية) على مواقف الأفراد وتصرفاتهم والفرص المتاحة أمامهم. ولأن علم الاقتصاد يدرس سلوك الإنسان فإنه يستفيد كثيراً من الدراسات الاجتماعية، فكثير من الظواهر الاقتصادية ترجع إلى عوامل لصيقة بطبيعة المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد.

علم النفس

يقدم علم النفس عدداً من الأدوات لتفسير وتحليل السلوك الإنساني في المواقف المختلفة مع الأفراد الآخرين ومع البيئة المحيطة، وذلك بالتعرف على أنماط السلوك مما يساعد على فهم تصرفات الأفراد وإمكانية التنبؤ بها. كما تساعد الدراسات النفسية الناس على توظيف كامل الطاقات الكامنة لديهم، وزيادة التفاهم بين الأفراد والمجموعات ذوي الثقافات المختلفة. يفيد علم النفس في تفسير السلوك الاقتصادي للأفراد، كما أن الدراسات النفسية تعتبر أساسية لتوقع ردود أفعال الناس حيال قرارات اقتصادية معينة، مثل رفع الأسعار أو زيادة الرواتب، مما يجعل هذه القرارات مرتكزة على الجانب الإنساني وليس مجرد الحساب المادي للتكلفة والعائد.



خلاصة الفصل

- يهتم علم الاقتصاد بدراسة أنشطة المجتمع في مجالات الإنتاج والاستهلاك، بهدف إشباع حاجات المجتمع المتعددة حاضراً و مستقبلاً باستخدام ما لديه من موارد.
- يفيد علم الجغرافيا في دراسة الموارد الاقتصادية الطبيعية لتعظيم الاستفادة من تلك الموارد.
- تفيدنا دراسة التاريخ في معرفة الظروف المحيطة بالاقتصاد مثل النظام السياسي والتغيرات الاجتماعية والحروب والأحداث الدولية مما يساعد على تحليل علاقة الأنشطة الاقتصادية بالعوامل الأخرى غير الاقتصادية.
- يفيد علم الاجتماع في دراسة الظواهر الاقتصادية، لأن كثيراً منها يرجع إلى عوامل لصيقة بطبيعة المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد.
- تعتبر الدراسات النفسية أساسية لتوقع ردود أفعال الناس حيال قرارات اقتصادية معينة مثل رفع الأسعار أو زيادة الرواتب.

أسئلة للمناقشة

حدّد لماذا توافق أو تعترض على كل واحدة من العبارات الآتية :

- وظيفة علم الاقتصاد هي البحث في كيفية ادخار الأموال.
- لا يهتم الفرد بأمور الاقتصاد إلا عند استلام الدخل.
- يركز مفهوم الاقتصاد على النشاط الإنتاجي فقط.
- يرتبط علم الجغرافيا بعلم الاقتصاد.
- علم الاقتصاد يركز على اكتساب النقود، ولذلك لا توجد علاقة بينه وبين علم الاجتماع.

نشاط إثرائي

- حدّد ثلاث مهام يجب على وزير الاقتصاد والتخطيط القيام بها.
- حدّد ثلاث مهام اقتصادية ليس من وظيفة وزير الاقتصاد والتخطيط القيام بها.



الاقتصاد الجزئي والكلّي

المقدمة

يدرس علم الاقتصاد سلوك الأفراد والمجتمعات في المواقف المختلفة في سعيهم للاستفادة القصوى من الموارد المتاحة، ويغطي مجال عمل علم الاقتصاد أنشطة تكاد تكون يومية على مستوى الفرد والشركة والحكومة بل والمجموعات الدولية، ولتيسير دراسة الظواهر الاقتصادية يتم تقسيمها عادة إلى مجموعتين، ليصبح لدينا قسمان كبيران من الدراسات الاقتصادية هما: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلّي.

علم الاقتصاد

الاقتصاد الكلّي

الاقتصاد الجزئي



الاقتصاد الجزئي

هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يتناول أداء الصناعات المختلفة داخل الاقتصاد وسلوك الوحدات التي تتخذ القرار داخل الاقتصاد مثل المستهلكين والشركات والمؤسسات والعمال.

يدرس الاقتصاد الجزئي الوحدات التي يتكون منها الاقتصاد، ويسعى إلى تحديد العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات لدى هذه الوحدات، وكيف تقوم هذه القرارات بدورها في تخصيص الموارد النادرة، كما يهتم بدراسة الأسواق المختلفة، وكيفية تحديد الأسعار، والعوامل المؤثرة في الأرباح، وكيف يمكن للسياسة العامة أن تؤثر في أداء السوق إيجاباً و سلباً.

وعلى ذلك فموضوع الدراسة الاقتصادية على هذا المستوى هو الأجزاء التي يتكون منها الاقتصاد وليس الاقتصاد كوحدة كبرى.





الاقتصاد الكلي

موضوع الدراسة في هذا القسم هو الاقتصاد الوطني كمنظومة واحدة، فالإقتصاد الكلي هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يركز على محددات الجوانب الكلية في الاقتصاد، مثل الدخل القومي والتوظيف ومستوى الأسعار، وكيفية استخدام السياسة الاقتصادية الحكومية للتأثير على سلوك هذه الكليات.



العلاقة بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي

لاحظ أن الاختلاف بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي ينحصر في نطاق الدراسة وجوانب الاقتصاد التي يتناولها، إلا أن بينهما ترابطاً كبيراً؛ لأن الظواهر محل الدراسة تنتمي إلى نفس المجتمع.

مثال: عند دراسة موضوع الأسعار يتناول التحليل الجزئي سعر سلعة معينة في السوق بينما التحليل الكلي يهتم بالمستوى العام للأسعار، أي الاتجاه العام لأسعار جميع السلع والخدمات، فالعوامل التي تؤدي لارتفاع سعر سلعة واحدة تكون جزئية ومحدودة، بينما الارتفاع المستمر في أسعار مجموعة كبيرة من السلع يدل على وجود مشكلة في أداء الاقتصاد ككل ويستدعي تطبيق سياسة اقتصادية ملائمة لمواجهتها.

مثال آخر: عند دراسة موضوع الطلب والعرض يهتم الاقتصاد الجزئي بأسواق السلع والخدمات كل على حدة، بينما الاقتصاد الكلي يبحث جانبي الطلب الكلي (أي طلب جميع الأطراف في الاقتصاد) والعرض الكلي (أي إنتاجية المجتمع ككل).

من هذا يتضح ضرورة التكامل بين دراسة الاقتصاد على المستوى الجزئي ودراسته على المستوى الكلي.

خلاصة الفصل

- الاقتصاد الجزئي هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يدرس سلوك الوحدات التي تتخذ القرار داخل الاقتصاد مثل المستهلكين والشركات والمؤسسات والعمال، وكذلك كيفية عمل الأسواق والعوامل المؤثرة فيها.
- الاقتصاد الكلي هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يركز على محددات الجوانب الكلية في الاقتصاد، مثل الدخل القومي والتوظيف ومستوى الأسعار، وكيفية استخدام السياسة الاقتصادية الحكومية للتأثير على سلوك هذه الجوانب.
- هناك ضرورة للتكامل بين دراسة الاقتصاد على المستوى الجزئي ودراسته على المستوى الكلي.

أسئلة للمناقشة

- حدّد أي الموضوعات الآتية ينتمي إلى الاقتصاد الجزئي، وأيها ينتمي إلى الاقتصاد الكلي:**
- تحديد سعر الغسالة الكهربائية في السوق.
 - البحث في أسباب انتشار البطالة بين بعض الخريجين.
 - دراسة العوامل الكامنة وراء الارتفاع العام في الأسعار.
 - تفسير زيادة طلب المستهلكين على أجهزة القهوة.
 - معرفة سبب انخفاض سعر نوع معين من الهواتف الجوال.

نشاط إثرائي

- «ما من قضية أو شأن اقتصادي إلا ويمكن دراسته على المستوى الجزئي والمستوى الكلي معاً».
- كوّن مع زملائك فريقين بحث أحدهما لدعم الفكرة والآخر لنقضها، وعلى كل فريق جمع الحجج الداعمة لموقفه ومناقشتها مع الفريق الآخر.





السلع والخدمات والأسواق

المقدمة

عندما يقبل المستهلك أن يدفع مبلغاً من النقود مقابل شيء معين، فهذا يعني أن المنفعة المستمدة من هذا الشيء أكبر من منفعة النقود التي تخلق عنها. المنتجات التي تشبع حاجات الناس تنقسم إلى مجموعتين: السلع والخدمات.

السلعة والخدمة كلاهما شيء يحقق منفعة للإنسان، والفرق بينهما أن السلعة مثل الصحيفة؛ لها كيان مادي ملموس، أما الخدمة مثل خدمة التعليم فليس لها كيان مادي.



تُعرف السلعة بأنها شيء يُسلم إلى المشتري بغرض زيادة المنفعة لديه ويتضمن انتقال الملكية من البائع إلى المشتري، وإذا حصل المستهلك على شيء مفيد ونافع بدون مقابل فهذا يسمى سلعة حرة (مثل الهواء الذي نتنفسه) وإذا حصل عليه مقابل النقود يسمى هذا الشيء سلعة اقتصادية (مثل الثوب).



لكي تكون السلعة اقتصادية يكفي أن يعتقد الشخص أنها نافعة له بصرف النظر عن منفعتها الحقيقية، بل قد يدفع المستهلك نقوداً مقابل سلعة ضارة، فمثلاً الدخان شيء مدمر للإنسان يسبب له أمراضاً فتاكة ومع ذلك فهو سلعة تباع في السوق، لأن بعض الأفراد يتوهمون أنها تعود عليهم بمنفعة.

أنواع السلع



على حسب خصائص السلع هناك عدة تقسيمات لأنواع السلع نُجمل أهمها فيما يأتي :

السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية

السلعة الاستهلاكية تحقق منفعة مباشرة، مثل الخبز لأنه يسد جوع الإنسان، أما السلعة الرأسمالية فهي تحقق منفعة غير مباشرة مثل آلة الحصاد الزراعية التي تعتبر وسيلة لتحقيق الدخل، فالسلع الرأسمالية هي السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى، وتسمى أيضاً وسائل الإنتاج، من أمثلتها المصانع والمعدات والآلات والمباني.

هناك بعض السلع التي قد تصنف سلعاً رأسمالية أو استهلاكية حسب المجال الذي تستخدم فيه. **مثال:** السيارة قد تكون سلعة استهلاكية مُعمّرة إذا استخدمها الشخص لأغراضه الخاصة، وقد تكون سلعة رأسمالية إذا استخدمت لنقل الموظفين أو البضائع، كذلك جهاز الحاسوب في المنزل يعتبر سلعة استهلاكية، بينما في المدرسة يعتبر سلعة رأسمالية؛ لأنه يساعد في تقديم الخدمة التعليمية.

السلع المعمرة والسلع غير المعمرة

السلع المعمرة هي التي لا تبلى سريعاً، أي أنها تقدم منفعة مستمرة عبر فترة طويلة من الزمن، لذلك فمن خصائص السلع المعمرة طول الفترة الزمنية بين مرات الشراء، من أمثلة السلع المعمرة:



السيارة والمسكن والحاسوب والأثاث والثلاجة والغسالة الكهربائية.

السلع غير المعمرة هي التي تفنى عند استخدامها مرة واحدة، مثل أنواع الطعام كافة، أو تلك التي تصلح لاستعمال متعدد لفترة تقل عن ثلاث سنوات، مثل الأدوات المكتبية والملابس والمنتجات الورقية والأحذية.

السلع المكملّة والسلع البديلة

السلعة المكملّة هي التي تستهلك مع سلعة أخرى فإذا كانت السلعة «ب» مكملّة للسلعة «أ» ف شراء المزيد من «أ» يستلزم شراء المزيد من «ب» أيضًا. مثال ذلك موقد الغاز وأسطوانات الغاز فهما سلعتان متكاملتان ف شراء موقد الغاز يعني ضرورة شراء أسطوانة غاز معه.

من الأمثلة الأخرى: الهاتف الجوال وشريحة الخط الجوال، السيارة والوقود، القلم الرصاص والممحاة، الطابعة وخرطوش الحبر.

أما السلعة البديلة لسلعة أخرى فهي تلك السلعة التي يمكن استهلاكها أو استخدامها بحيث تحقق نفس منافع السلعة الأصلية أو قريباً منها، من أمثلة السلع البديلة: استخدام الكهرباء أو الغاز في الطهي، وكذلك الدجاج من النوع «أ» والدجاج من النوع «ب»، فكلاهما يوفر للمستهلك البروتين الحيواني. وهناك بدائل كثيرة للسلع التي نشتريها بانتظام مثل أصناف الألبان والعصائر والثياب، فمثلاً إذا ارتفع سعر نوع معين من الحليب يمكنك بسهولة التحول إلى بديله الذي لم يرتفع سعره.

إذا كانت سلعة معينة لا تعتبر بديلة ولا مكملّة لسلعة أخرى، حينئذ يُقال إنهما سلعتان مستقلتان مثل الدجاج والبرتقال.





تعريف الخدمة

عرفنا أن السلعة شيء مادي ذو منفعة تنتقل ملكيته من البائع إلى المشتري مقابل النقود، أما



الخدمة فهي نشاط اقتصادي يحقق منفعة مقابل النقود لكنه لا يترتب عليه انتقال ملكية من البائع إلى المشتري، فالخدمة ليس لها كيان مادي ملموس لكي ينتقل إلى المشتري بخلاف السلعة. ويمكن القول إن الخدمة عملية يترتب عليها تغيير يرغب العميل في ذاته أو ممتلكاته.

من أمثلة الخدمات: خدمة تشخيص المرض (يقدمها

الطبيب)، خدمة التعليم (يقدمها المعلم)، خدمة تزيين الشعر (يقدمها الحلاق)، خدمة الانتقال من مكان إلى مكان (تقدمها الحافلة أو الطائرة)، الخدمات المصرفية والمالية (تقدمها المصارف)، خدمة الرعاية الصحية (تقدمها المستشفيات).

خصائص الخدمات

● الخدمة ملازمة لمقدمها ولا تنفصل عنه وهي غير قابلة للتحويل لأنها تستهلك عند نقطة إنتاجها. **مثال:** خدمة نقل الركاب بالطائرة من القصيم إلى جدة ملازمة لشركة الطيران مقدمة الخدمة، كما أن الشخص الذي يستفيد من خدمة النقل فعلاً لا يمكنه تحويل الخدمة بعد حصوله عليها.

● الخدمة غير قابلة للتخزين: فإن انقضاء وقت تقديم الخدمة يعتبر فرصة اقتصادية ضائعة. **مثال:** إذا مضى وقت العيادة ولم يحضر مريض لا يستطيع الطبيب الانتفاع بهذا الوقت مستقبلاً، كذلك إذا كانت هناك مقاعد خالية في الطائرة يفوت على شركة الطيران فرصة الانتفاع بها بمجرد إقلاع الطائرة.

● الخدمات من نفس النوع ليست متجانسة؛ لأن الخدمة يتم تعديلها لكل عميل جديد، بل عند تكرار الخدمة لنفس العميل، لذلك يكون من الصعب المحافظة على مستوى ثابت من جودة الخدمات.

بعض الخدمات يتطلب التعاون بين مقدم الخدمة ومستهلكها. من أمثلة ذلك خدمات المحامي والمحاسب والصراف الآلي وساحات انتظار السيارات فعلى طالب الخدمة أن يقدم معلومات ويبذل جهداً ووقتاً ليحصل على الخدمة المطلوبة.





تعريف السوق

نظام يجمع بين البائع والمشتري لتبادل المعلومات والتفاهم على السعر وإنجاز صفقة تبادل السلعة مقابل النقود، هناك أسواق لها أماكن بعينها مثل سوق الخضار وسوق السيارات، بينما هناك أسواق لا يمكن تصور حصرها في مكان بعينه مثل سوق النفط وسوق العقار.

في أي سوق يوجد طرفان: البائع والمشتري. الجانب الذي فيه المشتري يسميه الاقتصاديون الطلب بينما جانب البائع يُسمى العرض، جانب الطلب يتكون من الأفراد أو العوائل أو الشركات الذين يأتون إلى السوق لشراء سلعة أو خدمة معينة، أما جانب العرض فهو يتكون من منتجي السلعة أو الخدمة أو مستورديها أو جالبيها إلى السوق.

إذا كانت السوق تتعلق بسلعة نهائية مثل الخبز يكون الطلب من قبل الأفراد أو القطاع العائلي عمومًا، أما إذا كانت السلعة رأسمالية مثل: الفرن الكهربائي المستخدم لإنتاج الخبز فيكون الطلب من قبل منتجي الخبز، أما أسواق السلع الوسيطة وهي السلع التي تدخل في إنتاج سلع أخرى مثل الطحين (الدقيق) الذي يدخل في صناعة الخبز فالطلب بالتالي أيضًا من المنتجين.

في دراستنا للأسواق يتم دراسة الطلب والعرض كل على حدة؛ لأن كل طرف له أهداف مختلفة، المشترون يحضرون إلى السوق بهدف تحقيق أعلى قدر من الإشباع وهو ما يُسميه الاقتصاديون المنفعة؛ بشرط أن يكون ذلك في حدود الميزانية المتاحة لديهم. أما المنتجون فهم يتحملون أعباء عملية إنتاج السلعة أو الخدمة بالمواصفات المطلوبة ويسعون إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.





أنواع الأسواق

بحسب عدد البائعين في السوق يمكن تقسيم الأسواق إلى الأنواع الآتية :
1- سوق المنافسة الكاملة

السلعة متجانسة في السوق، ويوجد عدد كبير جداً من البائعين والمشتريين بحيث لا يستطيع أي منهم أن يؤثر على السعر السائد في السوق، وحرية دخول السوق والخروج منه. أمثلة: أسواق القمح والشعير والأرز.

2- سوق المنافسة الاحتكارية

السلع متشابهة إلى حد كبير، ولكن هناك عوامل تميز بينها، ويوجد عدد كبير من البائعين والمشتريين، وحرية دخول وخروج البائعين من السوق، ونظراً لعدم تجانس السلعة يستطيع كل منهم أن يتحكم في جزء من السوق. أمثلة: أسواق الملابس والمنظفات ومعجون الأسنان ومنتجات الألبان.

3- سوق احتكار القلة

يسيطر على السوق عدد قليل من البائعين؛ وللسلع بدائل قريبة جداً من بعضها، لذلك فإن قرارات كل منهم لها تأثير كبير على كميات السلعة المتاحة في السوق والمواصفات والسعر، كما أن كلا منهم يترقب ما يفعله الآخرون ليتخذ رد الفعل المناسب. أمثلة: الشركات الكبرى في صناعات الطائرات والحواسيب والسيارات.

4- سوق الاحتكار

يوجد بائع وحيد في السوق، وكذلك سلعة وحيدة وليس لها بديل، ولكن هناك عوائق كبيرة تمنع الدخول في السوق، لذلك فهو يقيد الكمية المتاحة في السوق على نحو يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة وتحقيق ربح مرتفع للمحتكر. مثال: بائع الجوال في منطقة لا يوجد فيها غيره.



خلاصة الفصل

- تعرّف السلعة بأنها شيء يُسلم إلى المشتري بغرض زيادة المنفعة لديه ويتضمن انتقال الملكية من البائع إلى المشتري.
- السلعة الاستهلاكية تحقق منفعة مباشرة، أما السلعة الرأسمالية فهي تحقق منفعة غير مباشرة.
- السلع المعمّرة هي التي تقدم منفعة مستمرة عبر فترة طويلة من الزمن، بينما السلع غير المعمّرة هي التي تفنى عند استخدامها مرة واحدة أو تلك التي تصلح لاستعمال متعدد لفترة تقل عن ثلاث سنوات.
- السلعة المكّملة هي التي تستهلك مع سلعة أخرى، أما السلعة البديلة لسلعة أخرى فهي تلك السلعة التي يمكن استهلاكها أو استخدامها بحيث تحقق نفس منافع السلعة الأصلية أو قريباً منها.
- السلعتان المستقلتان هما اللتان لا يرتبط استهلاك إحداهما باستهلاك الأخرى.
- الخدمة نشاط اقتصادي يحقق منفعة مقابل النقود لكنّه لا يترتب عليه انتقال ملكية من البائع إلى المشتري.
- الخدمة ملازمة لمقدمها وغير قابلة للتحويل وغير قابلة للتخزين، و الخدمات من نفس النوع ليست متجانسة، وبعض الخدمات يتطلب التعاون بين مقدم الخدمة ومستهلكها.
- السوق نظام يجمع بين البائع والمشتري لتبادل المعلومات والتفاهم على السعر وإنجاز صفقة تبادل السلعة مقابل النقود.
- كل سوق له جانبان: الطلب والعرض
- هناك أربعة أنواع من الأسواق: سوق المنافسة الكاملة وسوق المنافسة الاحتكارية وسوق احتكار القلة وسوق الاحتكار.

أسئلة للمناقشة

أولاً: علّل العبارات الآتية:

- تشبه الخدمة السلعة من وجه وتختلف عنها من وجه آخر.
- السيارة يمكن أن تكون سلعة استهلاكية أو سلعة إنتاجية.

ثانياً: أعط مثلاً واحداً لكل مما يأتي:

- السلعة الاستهلاكية.
- السلعة الرأسمالية.
- السلعة المعمّرة.
- السلعة غير المعمّرة.
- سلعتان بديلتان.
- سلعتان متكاملتان.
- خدمة تتطلب تعاون متلقيها مع مقدمها.

نشاط إثرائي

- كون قائمة تحتوي على خمس سلع وخمس خدمات، بحيث تصلح كل منها أن تكون استهلاكية من وجه وإنتاجية من وجه آخر. قارن القائمة مع زملائك وناقش الاختلافات.
- هل تنطبق خصائص السوق على المعاملات عبر الإنترنت؟ قم بمقابلة أشخاص اشترى بعض الأغراض عبر الإنترنت. كوّن قائمة بتلك الأصناف. قارن وناقش مع زملائك ما توصلتم إليه.



الوحدة الثانية

المشكلة الاقتصادية

أهداف الوحدة

2

من المتوقع بعد نهاية دراسة الوحدة أن يتمكن الطالب من:

- تعريف الحاجات الإنسانية.
- تعداد العوامل المحددة للحاجات الإنسانية.
- تمييز أنواع الحاجات الإنسانية.
- توضيح كيف يُشبع الإنسان حاجاته الإنسانية.
- تعريف الموارد الاقتصادية.
- تعداد أنواع الموارد الاقتصادية.
- شرح خصائص كل نوع من الموارد.
- تعريف مفهوم المشكلة الاقتصادية.
- شرح أسباب المشكلة الاقتصادية.
- شرح عناصر المشكلة الاقتصادية.
- تعريف النظام الاقتصادي.
- تحديد وظائف النظام الاقتصادي.
- تعداد أنواع النظم الاقتصادية.
- توضيح مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي.
- وصف علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي.
- تحديد انتقادات النظام الرأسمالي.
- توضيح مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي.
- وصف علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي.
- تحديد انتقادات النظام الاشتراكي.
- شرح مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي.
- وصف علاج المشكلة في النظام الاقتصادي الإسلامي.



3-2 المشكلة الاقتصادية

- تعريف المشكلة الاقتصادية .
- أسباب المشكلة الاقتصادية .
- عناصر المشكلة الاقتصادية .

1-2 الحاجات الإنسانية

- تعريف الحاجات الإنسانية .
- العوامل المحددة للحاجات الإنسانية .
- أنواع الحاجات .
- كيفية إشباع الحاجات الإنسانية .

4-2 النظم الاقتصادية

- النظام الاقتصادي الرأسمالي .
- النظام الاقتصادي الاشتراكي .
- النظام الاقتصادي الإسلامي .

2-2 الموارد الاقتصادية

- تعرف الموارد الاقتصادية .
- تعدد أنواع الموارد الاقتصادية مع شرح خصائصها .
- الأرض .
- العمل .
- رأس المال .



الفصل 1-2

الحاجات الإنسانية

المقدمة

إذا بقي الإنسان بدون ماء فترة طويلة يحصل له شعور بالحرمان يزداد تدريجياً مع مرور الوقت، هذا الشعور نسميه العطش، ولكي يتخلص من هذا الشعور يقوم الفرد بعمل ما، مثل شراء زجاجة ماء ليشربها ويتخلص من الشعور بالعطش ويحصل له ما يُسمى الإشباع.



تعريف الحاجات الإنسانية

الحاجة شعور بالحرمان يدفع الإنسان للقيام بعمل معين لإشباع هذه الحاجة، فالحاجة خاصية نفسية وتختلف من شخص إلى آخر، وهي تُستخدم لتفسير سلوك الإنسان في مواقف معينة، وإذا تولدت الحاجة لدى الإنسان فإنها تتسبب في حدوث توتر يدفعه لإشباع هذه الحاجة.

العوامل المحددة للحاجات الإنسانية

تختلف حاجات الإنسان من بيئة لأخرى ومن زمن إلى آخر، وبصفة عامة يحكم عدد ونوعية حاجات الإنسان العوامل الآتية:

1- الغريزة البشرية

الله سبحانه أودع الإنسان مجموعة غرائز ضرورية من حيث إنه كائن بشري، وهذه الغرائز تستدعي الإشباع من وقت لآخر بالطعام والملابس والمسكن والزواج والأمن على النفس والممتلكات وغير ذلك.



2- التطور التقني

يأتينا التطور التقني كل يوم بجديد من السلع والخدمات، وغالبًا ينجح المنتجون بإقناعنا أننا نحتاج هذه السلع، خاصة مع التنوع في المنتجات والخصائص الجديدة والمزايا الفريدة.

2

المشكلة الاقتصادية

مثال: تطور إنتاج الهاتف الذكي يحفز بعض الناس على تغيير هاتفه كل بضعة أشهر نتيجة تولد حاجة لديه لتملك الجديد والاستحواذ عليه، وهي تختلف عن الحاجة الأساسية للهاتف بوصفه مجرد وسيلة اتصال مع الآخرين.

3- الدين والعادات الاجتماعية والمستوى الثقافي

الدين حاكم على سلوك الإنسان بالإباحة والمنع، فمثلاً المسلم لا يشرب الخمر ولا يأكل لحم الخنزير لأنهما محرمان. أما العادات الاجتماعية فلها تأثير في اختيار الملابس ونوعية السيارات، ذلك بسبب أثر المحاكاة، والذي يعني انتشار نمط الاستهلاك من فرد إلى آخر في نفس المجتمع الصغير للمحافظة على الشعور بالانتماء إلى الجماعة.

أما المستوى الثقافي للإنسان فله أهمية في تحديد أولويات إشباع الحاجات المختلفة عند التعارض، فإذا تعارضت الحاجة إلى التعلم مع الحاجة إلى الترفيه في وقت معين، مثل المفاضلة بين حضور محاضرة علمية ومشاهدة مباراة لكرة القدم، فلا شك أن ذا المستوى الثقافي الأرفع يُفضل المحاضرة العلمية لأنها تتمتع بأولوية أكبر في احتياجاته الشخصية.

أنواع الحاجات

تنشأ لدى الإنسان حاجات مختلفة بحسب عمره ومستواه الثقافي والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، وبصفة عامة يمكن تصنيف الحاجات إلى الأنواع الآتية:

الحاجات الأساسية (الضرورات)

هي الحاجات اللازمة للمحافظة على وجود الإنسان. من أمثلتها الحاجة إلى التنفس والماء النقي والطعام الصحي والزواج والسكن الذي يحميه من الحر والبرد وغير ذلك.

حاجات الأمن

هي الحاجات المتعلقة بتجنب أخطار أو تهديدات، على رأس هذه الحاجات : الأمن من الموت وما بعده، وهذه لا تُشبع إلا بالإيمان بالله واليوم الآخر، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾⁽¹⁾ ومنها الأمن من الاعتداء على النفس أو المال، ومنها الأمان الاقتصادي وهو عدم الخوف من الفقر والاحتياج إلى الناس، ومنها الأمان الوظيفي أي الشعور بالاستقرار في المهنة أو الوظيفة، ومنها الأمان الصحي أي الحصول على الرعاية الصحية الملائمة، وأخيراً الأمن من الجهل وهو القدرة على اكتساب المعارف والمهارات.

الحاجات الاجتماعية

يوجد لدى الإنسان حاجة إلى الانتماء إلى جماعة من البشر والقبول بينهم، ويتحقق ذلك بعلاقة سوية مع عدة دوائر، منها الأسرة والأقارب والأصدقاء وزملاء الدراسة، وإذا حرم الإنسان من علاقة جيدة مع بعض هذه الدوائر يشعر بالقلق والاضطراب والعزلة الاجتماعية، أما إذا توفرت له مكانة اجتماعية مرموقة وتمتع بحب واحترام الآخرين فهذا يعطيه شعوراً بالثقة والقوة.

كيف يُشبع الإنسان حاجاته ؟

نُفرّق هنا بين الحاجات المادية والحاجات غير المادية فالحاجات المادية مثل الطعام والشراب والمسكن يتم إشباعها عن طريق الحصول على السلعة أو الخدمة المناسبة.

فمثلاً الحاجة إلى الطعام تُشبع بشراء وجبة طعام (سلعة) والحاجة إلى الشراب تُشبع بشراء زجاجة ماء أو عصير (سلعة) والحاجة إلى المسكن تُشبع باستئجار منزل (خدمة) ويُلاحظ أن بعض الحاجات يمكن إشباعها بدون مقابل، مثل الحاجة إلى التنفس يتم إشباعها بالهواء الجوي وهو سلعة مجانية نحصل عليها بدون مقابل.

أما الحاجات غير المادية مثل الأمن الأسري والقبول الاجتماعي فهي لا تُشبع بشراء سلعة من السوق، بل تتطور وتنضج من خلال مواقف وسلوكيات وعلاقات يتم بناؤها على مر السنين وتخرج من نطاق الحسابات الاقتصادية المباشرة.



خلاصة الفصل

- الحاجة شعور بالحرمان يدفع الإنسان للقيام بعمل معين لإشباع هذه الحاجة .
- يحكم عدد ونوعية حاجات الإنسان عوامل متعددة، أهمها: الغريزة البشرية والتطور التقني والدين والعادات الاجتماعية والمستوى الثقافي .
- أبرز أنواع الحاجات الإنسانية: الحاجات الأساسية (الضرورات) وحاجات الأمن والحاجات الاجتماعية .
- يُشبع الإنسان حاجاته عن طريق الحصول على السلعة أو الخدمة المناسبة .

أسئلة للمناقشة

(1) قارن بين كل اثنين فيما يأتي :

- أ- حاجة إنسانية تعتمد على التقنية وأخرى تتوقف على المستوى الثقافي .
- ب- الحاجة الأساسية والحاجة الاجتماعية .

(2) اذكر خمس حاجات إنسانية وحدّد السلع أو الخدمات اللازمة لإشباع هذه الحاجات .

نشاط إثرائي

- (1) ابحث أوجه الاختلاف بين حاجة الإنسان إلى سلعة معينة ورغبته فيها .
- (2) اكتب ثلاثة أمثلة على حاجات إنسانية تعتبر مهمة اجتماعياً ولكنها - من وجهة نظرك - لا تستحق الأهمية المعطاة لها .
- (3) ناقش طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والحاجات الإنسانية؟



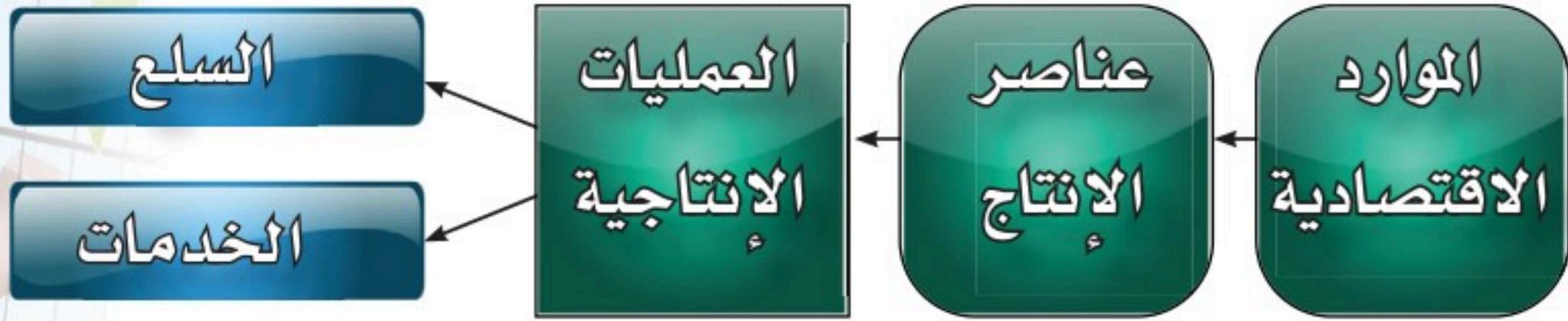
المقدمة

وزَّعَ الله تعالى الأرزاق بين الشعوب والأمم بحكمة بالغة، فبعض المجتمعات تتميز بوفرة الأراضي والمياه واعتدال المناخ مما يمكنها من الإنتاج الزراعي الوفير، وبعض الأمم تتوفر لديها ثروات معدنية في باطن الأرض مثل النفط والغاز والحديد والنحاس، وكلها تستخدم لصناعات أساسية في العصر الحديث، وهناك من لا يملك هذه الموارد، لكن لديه ثروة من العقول تعتبر المصدر الأساس لاختراعات وابتكارات البشرية. عموماً تتفاوت الدول فيما لديها من موارد بسبب طبيعتها الجغرافية وتركيبتها السكانية وقدرتها على الإنتاج والتطوير.



تشير الموارد الاقتصادية إلى ما يملكه المجتمع ويمكنه الاستفادة منه، أما عناصر الإنتاج فهي ما يُعدُّ من هذه الموارد للدخول في النشاط الإنتاجي للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع لإشباع حاجاته. وعلى ذلك، فإن مجموع ما يملكه المجتمع من موارد هو الذي يحدد قدرته على الإنتاج.





لدى كل مجتمع كميات كبيرة من مختلف الموارد أو عناصر الإنتاج وتصنف هذه العناصر في ثلاث مجموعات:

- 1- الموارد الطبيعية (الأرض).
- 2- الموارد البشرية (العمل).
- 3- الموارد المصنعة (رأس المال).
- 4- الإدارة (المنظم).

الأرض



مصطلح الأرض يشير إلى جميع عناصر الإنتاج التي تتواجد في شكلها الخام، أي لم تتحول عن خلقها بواسطة جهد بشري، وعلى هذا فمصطلح الأرض لا يعني فقط سطح الأرض التي نعيش عليها، ولكن أيضاً جميع الموارد الطبيعية مثل الثروة المعدنية في باطن الأرض والنباتات والحيوانات البرية والتربة الخصبة والمياه السطحية والطاقة الشمسية والكميات الهائلة من البحار والمحيطات التي يمكن الاستفادة منها.



العمل

يطلق مصطلح العمل على جميع الخدمات الإنتاجية التي يسهم بها الإنسان، وهذا يشمل الجهد العضلي والمهارات والقدرات الفكرية وتطبيق المعرفة، ويدخل في هذا العنصر الأنشطة التي يقوم بها مدير الشركة والمحاسب والمهندس والعامل الفني والعامل غير الفني، ويتفاوت الناس في قدراتهم الإنتاجية بسبب اختلاف القدرات الجسدية ومستوى التعليم ومستوى التدريب الفني واختلاف الشخصية.

إن اكتساب الفرد مهارات عالية يتطلب التفرغ لعملية التعلم، وهي عملية مكلفة عادة ومستهلكة للوقت وتكون ثمرتها الحصول على فرصة عمل أفضل بأجر أعلى، ويطلق على هذه العملية الاستثمار في رأس المال البشري، وتكون اقتصادية فقط إذا كانت فرص التوظيف المتاحة أمام الفرد تدر عائداً أكبر من تكاليف التعلم وتكاليف الانتظار للحصول على المعرفة المطلوبة.

برنامج خادم الحرمين
الشريفين للابتعاث
THE CUSTODIAN OF THE TWO HOLY
MOSQUES SCHOLARSHIP PROGRAM



إثراء: برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي هو برنامج سعودي حكومي أطلقه الملك عبد الله بن عبد العزيز في عام 1426 هـ / 2005، ويستهدف جميع الطلبة والطالبات.

وقد شهد برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز تحولات شكلت في مجملها

انعكاساً لرؤية المملكة 2030 التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وذلك من خلال استحداث الابتعاث لتخصصات مواكبة للعصر الحالي، وربطه بالوظائف المطروحة في سوق العمل ورفع كفاءته، وتطوير تقنيات إدارته.



رأس المال

2

المشكلة الاقتصادية

رأس المال هو الموارد المصنعة من المعدات والآلات وغيرها والتي تستخدم لإنتاج سلع وخدمات أخرى. ينقسم رأس المال إلى قسمين: الأول هو رأس المال الثابت، وهو يشير إلى مستلزمات الإنتاج المعمرة مثل المباني والمعدات والآلات، والثاني هو رأس المال الدائر، الذي يشير إلى أرصدة المواد الخام والسلع نصف المصنعة والمكونات الأخرى التي تستهلك في العملية الإنتاجية. لاحظ أن مصطلح رأس المال يشير إلى وسائل الإنتاج المادية الحقيقية المتواجدة فعلاً وليس المبلغ النقدي المخصص لشراء المعدات الرأسمالية، لكن أحياناً يُشار إلى رصيد رأس المال لدى شركة بالقيمة الإجمالية النقدية لعناصر رأس المال المختلفة. فمثلاً إذا قيل إن رأس مال الشركة هو مليون ريال فهذا يعني أن ما تملكه الشركة من مبان ومعدات وسيارات وغير ذلك من ممتلكات تبلغ قيمته مليون ريال، فليست النقود هي التي تقوم بعملية الإنتاج بذاتها.

الإدارة

يعد عنصر المنظم مهم في توظيف العناصر الأخرى لإنجاز العملية الإنتاجية.

إثراء: يمثل برنامج تحقيق التوازن المالي 2017-2020م الذي أُقر في ديسمبر 2016م آلية للتخطيط المالي متوسط الأجل، لاستدامة وضع المالية العامة وتحقيق ميزانية متوازنة. حيث يركز البرنامج على 5 محاور رئيسة تتمثل في:

- رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي
- تصحيح أسعار الطاقة والمياه
- تنمية الإيرادات الحكومية الأخرى
- إعادة توجيه الدعم للمستحقين (برنامج حساب المواطن)
- نمو القطاع الخاص.

خلاصة الفصل

- تصنف موارد أي مجتمع إلى ثلاث فئات: الموارد الطبيعية (الأرض) والموارد البشرية (العمل) والموارد المصنعة (رأس المال).
- الأرض هي جميع الموارد الطبيعية التي لم تتحول عن خلقها وتشمل ما على الأرض وما تحتها وما حولها.
- العمل هو جميع أشكال الجهد العضلي والذهني للإنسان.
- الاستثمار في رأس المال البشري يعني الإنفاق على التعليم لرفع مستوى قدرات الإنسان.
- رأس المال هو الموارد المصنعة من المعدات والآلات وغيرها والتي تستخدم لإنتاج سلع وخدمات أخرى.
- رأس المال قسمان هما: رأس المال الثابت ورأس المال الدائر.
- تُستخدم النقود للتعبير عن القيمة الإجمالية النقدية لرأس المال.

أسئلة للمناقشة

- (1) قارن بين كل اثنين فيما يأتي:
 - أ- الموارد الطبيعية والموارد المصنعة.
 - ب- العمل الذي يقوم به المدير والعمل الذي يقوم به المهندس.
 - ج- رأس المال الثابت ورأس المال الدائر.
- (2) ناقش فكرة الاستثمار في رأس المال البشري ومتى تكون مناسبة اقتصادياً.
- (3) من خلال مصادر التعلم ابحث عن الفرق بين رأس المال والنقود والثروة.



نشاط إثرائي

2

المشكلة الاقتصادية

توفر مورد اقتصادي لمجتمع معين لا يضمن تلقائيًا الاستفادة منه في النشاط الإنتاجي .
مثال: الطاقة الشمسية متاحة لجميع دول العالم تقريبًا لكن لا يستخدمه في توليد الطاقة الكهربائية إلا دول قليلة . ناقش هذه الفكرة وابحث عن أمثلة أخرى، ثم حاول أن تفسر هذه الظاهرة .



المقدمة

إذا كان لديك مبلغ من النقود يكفي لشراء كتاب أو ثوب فأيهما تختار؟
إذا كان لديك فراغ يومين في عطلة نهاية الأسبوع، هل تزور أقاربك في مدينة أخرى أم تسافر للتنزه والاستجمام أم تمكث في بيتك تُنهي بعض الأعمال المتأخرة؟
إذا كان لدى أهل الحي قطعة أرض فهل يبنون عليها وحدة صحية أم مدرسة أم متنزهاً للأطفال؟
إذا كان لدى المجتمع أراض زراعية فهل يزرعها قمحاً أم شعيراً أم ذرة؟
هذه الأسئلة وغيرها أمثلة على المشكلة التي تواجه الفرد والمجتمع منذ وجد الإنسان على الأرض والتي نسميها المشكلة الاقتصادية.



عرفنا أن الحاجات الإنسانية متعددة متجددة متزايدة متباينة مُلحة، ولكي يتمكن المجتمع من إشباعها فإنه يستخدم ما لديه من موارد لإنتاج السلع والخدمات المختلفة. ومنشأ المشكلة أن الحاجات الإنسانية تتزايد وتتجدد باستمرار مع زيادة النمو السكاني والتقدم المدني والعمراني والاختراعات الحديثة، هذا في حين أن الموارد المتاحة لا تنمو بنفس معدل زيادة الحاجات؛ لذلك يتعذر أن تكفي الموارد المتاحة لإنتاج كل ما يشتهي الإنسان.
وعلى هذا يمكن تعريف المشكلة الاقتصادية بأنها: عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع حاجاته في ظل ندرة الموارد المتاحة لديه.



أسباب المشكلة الاقتصادية :

من التعريف السابق يمكن استنتاج أسباب نشأة واستمرار المشكلة الاقتصادية على النحو الآتي :

أ- تعدد الحاجات الإنسانية وتجدها

تتعدد حاجات الإنسان كمًّا وكيفًا، فمن الناحية الكمية تزداد حاجات المجتمع مع النمو الطبيعي للسكان، ومن الجهة الكيفية تتجدد الحاجات وتزايد مع تطور المجتمع، فلا قيود على الخيال البشري في تصور المزيد من ألوان الأطعمة والملابس والمساكن والسيارات ووسائل الاتصال وغيرها من زينة الدنيا، وفي الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَوْ أَنَّ ابْنَ آدَمَ أُعْطِيَ وَادِيًا مَلَأًا مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَانِيًا، وَلَوْ أُعْطِيَ ثَانِيًا أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَالِثًا، وَلَا يَسُدُّ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ، إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ» (1).

ب- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة

ما لدى المجتمع من أراضٍ ومسطحات مائية وثروات طبيعية وقدرات بشرية ومصانع ومؤسسات هي موارد كثيرة تصلح لإنتاج كميات كبيرة من السلع والخدمات، ولكن نظرًا لأن رغبات المجتمع تفوق هذا كله، أي تزيد على قدرته في إنتاج ما يُشبع هذه الرغبات من السلع والخدمات، نقول إن موارد المجتمع نادرة نسبيًا، أي نادرة بالنسبة لما يحتاجه ويرغبه المجتمع. وقد اقتضت حكمة الله ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ (2).

ج- تعدد استخدامات الموارد الاقتصادية

تعدد فوائد واستخدامات ما لدى المجتمع من موارد يزيد من حدة المشكلة، فكل مورد إنتاجي له أكثر من استخدام، فمثلاً الأرض الزراعية يمكن زراعتها قمحاً أو شعيراً أو ذرة أو غير ذلك مما تصلح له. كذلك مساحات الأراضي داخل المدن تصلح لبناء مساكن أو مراكز تجارية أو مستشفى أو مدرسة أو غير ذلك. والشاب يمكنه بعد اجتياز المستوى التعليمي المناسب أن يكون محاسباً أو صيدلياً أو طبيباً أو مبرمجاً.

يترتب على هذه الظاهرة أن استخدام المورد الاقتصادي متاح في نشاط اقتصادي معين يعني تلقائياً التضحية بالفرص الأخرى التي كانت متاحة . فمثلاً إذا كان في الحي قطعة أرض وتقرر أن يُبنى عليها مدرسة فهذا يعني ضمناً التضحية باستخدام نفس قطعة الأرض لبناء وحدة صحية، وهكذا الشأن بالنسبة لبقية الموارد المتاحة للمجتمع، إذا استخدمت في مجال معين يمتنع أن تستخدم في مجال آخر.

من جهة أخرى، إذا كان المورد الاقتصادي لا يصلح إلا لغرض واحد، وقررنا استخدامه لهذا الغرض، فلن تكون هناك أي تضحية . بينما تكون هناك تضحية إذا كان المورد يصلح لأكثر من استخدام، فإن قرار توظيفه في غرض معين يتضمن تكلفة يتحملها المجتمع هي قيمة المنفعة التي كان يمكن تحصيلها من الفرص الأخرى وتم التنازل عنها، وهذا ما يُسمى الفرصة الاقتصادية البديلة.

عناصر المشكلة الاقتصادية

كل مجتمع لديه موارد متعددة، لكنها تتميز بالندرة النسبية، أي أنها لا تكفي لإشباع جميع رغباته، ومن جهة أخرى فهذه الموارد ذات استخدامات بديلة؛ لذلك فإن المجتمع يجد نفسه مواجهاً بعدد من الأسئلة يتعين عليها أن يجد وسيلة للإجابة عنها.



مماذا ننتج؟

2

المشكلة الاقتصادية

المطلوب هنا هو تحديد كمية وأنواع السلع والخدمات التي يُنتجها المجتمع . فطالما أنه لن يستطيع إنتاج كل شيء يرغبه ويحتاجه فعليه أن يقرر ما الذي ينتجه؟ وما الذي يتخلى عنه؟ وللتوصل إلى ذلك يتعين أن يرتب السلع والخدمات وفقاً لأهميتها النسبية (وهذا ما يُسمى سلم الأولويات) ومن ثم يبدأ بإنتاج السلع الأكثر أهمية، ثم الأقل أهمية بقدر الموارد المتاحة لديه، وبالتالي تكون السلع التي تنازل عنها قليلة الأهمية جداً بالنسبة له .

في هذا السياق يحتاج المجتمع إلى أن يقرر ما ينتجه من السلع الاستهلاكية ومن السلع الرأسمالية . السلع الاستهلاكية تشبع حاجات المجتمع الحاضرة، أما السلع الرأسمالية فهي تزيد من قدرة المجتمع الإنتاجية، وبالتالي تمكنه من إشباع حاجات مستقبلية، ولا شك أن المجتمع الذي يسعى إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي سيخصص جزءاً مهماً من موارده لاستثماره في سلع رأسمالية، مثل بناء المصانع والتوسع في العمران وإنشاء المطارات، فهذه كلها تزيد قدرة المجتمع الإنتاجية وتلبي احتياجات الأجيال القادمة .

كيف ننتج؟

المقصود هو الكيفية التي تتم بها عملية الإنتاج أي اتخاذ قرار بشأن تنظيم العملية الإنتاجية . ويشمل ذلك ما يأتي :

1- تحديد الجهة التي تتولى مسؤولية القيام بالنشاط الإنتاجي : الحكومة (القطاع العام) أم الأفراد (القطاع الخاص) أم كلاهما معاً . تحديد ذلك يتوقف على نوع النظام الاقتصادي الذي يتبعه المجتمع كما سنرى لاحقاً .

2- اختيار الفن الإنتاجي الملائم، وهو يعني تحديد طرق الإنتاج، والمعرفة الفنية، ومستوى التقنية اللازم لتحقيق الإنتاج بالكمية والنوعية المرغوبة .

إن اختيار الفن الإنتاجي أو التقنية الملائمة من الأمور الحساسة في العملية الإنتاجية ويجب أن يراعى فيه ما يأتي :

أ- اختيار التقنية ذات الكفاءة الفنية، والمقصود بها التقنية الأحدث؛ لأنها تتجنب كثيراً من المشاكل التي تم اكتشافها في وسائل الإنتاج الأقدم، كما أنها أكثر أماناً للمتعاملين معها .



ب- إعطاء أولوية للتقنية ذات الكفاءة الاقتصادية، والمقصود بها التقنية التي تحقق الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة؛ لأن هذا يضمن ترشيد الإنفاق.

ج- العناية بالتوظيف الكامل للموارد (عناصر الإنتاج): فيجب أن يكون الفن الإنتاجي قادراً على الاستفادة من كافة الموارد المتاحة وتشغيلها بكامل طاقتها وليس جزئياً فقط. مثال: إذا كان لدى المجتمع موارد بشرية تتمثل في 100 مهندس ونريد إنشاء مصنع للبتروكيماويات ولدينا فن إنتاجي يسمح بتشغيل 30 مهندس وفن إنتاجي آخر يسمح بتشغيل 100 مهندس؛ فإن الاختيار الأفضل هو الثاني حتى لا يكون لدى المجتمع مهندسون في حالة بطالة بسبب نوعية الفن الإنتاجي.

3- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد (عناصر الإنتاج): أي أن كل عنصر إنتاجي يستخدم في الغرض الملائم له وبالتالي يحقق أقصى إنتاج ممكن. مثال ذلك أن الأرض الصالحة للزراعة لا تستخدم في بناء المساكن مثلاً، وأن المحاسب لا يعمل في التمريض، وأن المهندس المعماري لا يوظف في الشؤون الإدارية، ولذلك فالفن الإنتاجي المرغوب هو الذي يحدد بدقة العناصر الإنتاجية المطلوبة، ودور كل منها على نحو يناسب تخصصاتها.

سؤال؟ لمن ننتج؟

البحث هنا هو كيفية توزيع الناتج على أفراد المجتمع. هل يختص بعائد الإنتاج من أسهموا في العملية الإنتاجية دون غيرهم؟ ثم هل يُوزع الناتج بينهم بالتساوي أم بنسبة مشاركة كل منهم؟ وهل يُعطى صاحب الجهد الذهني نفس عائد الجهد العضلي؟ أم هل يُوزع العائد وفق ما تقرره العادات والتقاليد السائدة بالمجتمع؟ أم يكون ذلك وفق قوانين مباشرة تضعها الدولة؟

في الواقع العملي ومع تعقد العلاقات الاقتصادية المعاصرة فإن تحديد كيفية توزيع الإنتاج لا يرجع إلى عامل واحد، بل إلى عدة عوامل، بعضها مستمد من أنظمة الدولة، وبعضها من العادات السائدة، وبعضها يعود إلى ظروف الطلب والعرض في السوق.

إثراء



انطلق برنامج صندوق الاستثمارات العامة عام 2017م لدعم تحقيق رؤية المملكة 2030، وللمساهمة في تنمية وتنويع الاقتصاد المحلي، وتعزيز مكانة الصندوق كقوة استثمارية رائدة.



خلاصة الفصل

2

المشكلة الاقتصادية

- المشكلة الاقتصادية هي عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع حاجاته في ظل ندرة الموارد المتاحة لديه .
- أسباب المشكلة الاقتصادية هي : كثرة حاجات المجتمع وندرة الموارد المتاحة وتعدد استخدامات تلك الموارد .
- تكلفة الفرصة البديلة هي قيمة المنفعة التي كان يمكن تحصيلها من الفرص الأخرى وتم التنازل عنها بسبب استخدام المورد الاقتصادي في نشاط معين .
- عناصر المشكلة الاقتصادية تتلخص في إجابة ثلاثة أسئلة : ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ وللمن ننتج؟
- على المجتمع أن يخصص جزءاً مهماً من موارده لاستثماره في سلع رأسمالية مثل بناء المصانع والتوسع في العمران وإنشاء المرافق الأساسية، وذلك بغرض زيادة قدرة المجتمع الإنتاجية وتلبية احتياجات الأجيال القادمة .
- يجب أن يكون الفن الإنتاجي قادراً على المساهمة في تحقيق التوظيف الكامل للموارد، أي الاستفادة من كافة الموارد المتاحة وتشغيلها بكامل طاقتها .
- تُعطى الأولوية للفن الإنتاجي الذي يساعد على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، أي أن كل عنصر إنتاجي يُستخدم في التخصيص الملائم له وبالتالي يحقق أقصى إنتاج ممكن .
- في الاقتصاد الحديث، تحديد كيفية توزيع الإنتاج لا يرجع إلى عامل واحد بل إلى عدة عوامل، بعضها مُستمدة من أنظمة الدولة، وبعضها من العادات السائدة، وبعضها يعود إلى ظروف السوق .

أسئلة للمناقشة

(1) حدّد لماذا توافق أو تعترض على كل عبارة من العبارات الآتية:

- أ- المشكلة الاقتصادية هي عدم وجود موارد لدى المجتمع.
- ب- على المجتمع أن يُوزّع إنتاجه بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية.
- ج- التوظيف الكامل للموارد لا يعني بالضرورة التوظيف الأمثل للموارد.

(2) اذكر أسباب المشكلة الاقتصادية.

(3) على أي أساس يتم توزيع عائد الإنتاج في الواقع العملي؟

نشاط إثرائي

- 1- ناقش مع زملائك الحالات الآتية وحاول أن تحدّد هل توجد مشكلة اقتصادية في كل حالة:
 - (أ) مجتمع لديه موارد قليلة لكن حاجاته أيضًا قليلة.
 - (ب) مجتمع لديه موارد كثيرة لكن حاجاته أيضًا كثيرة.
 - (ج) مجتمع لديه موارد كثيرة وحاجاته قليلة.
- 2- هل تعتقد أن الدول المتقدمة اقتصاديًا لديها مشكلة اقتصادية؟ ادم رأيك بمشاهدات واقعية.





النظم الاقتصادية

المقدمة

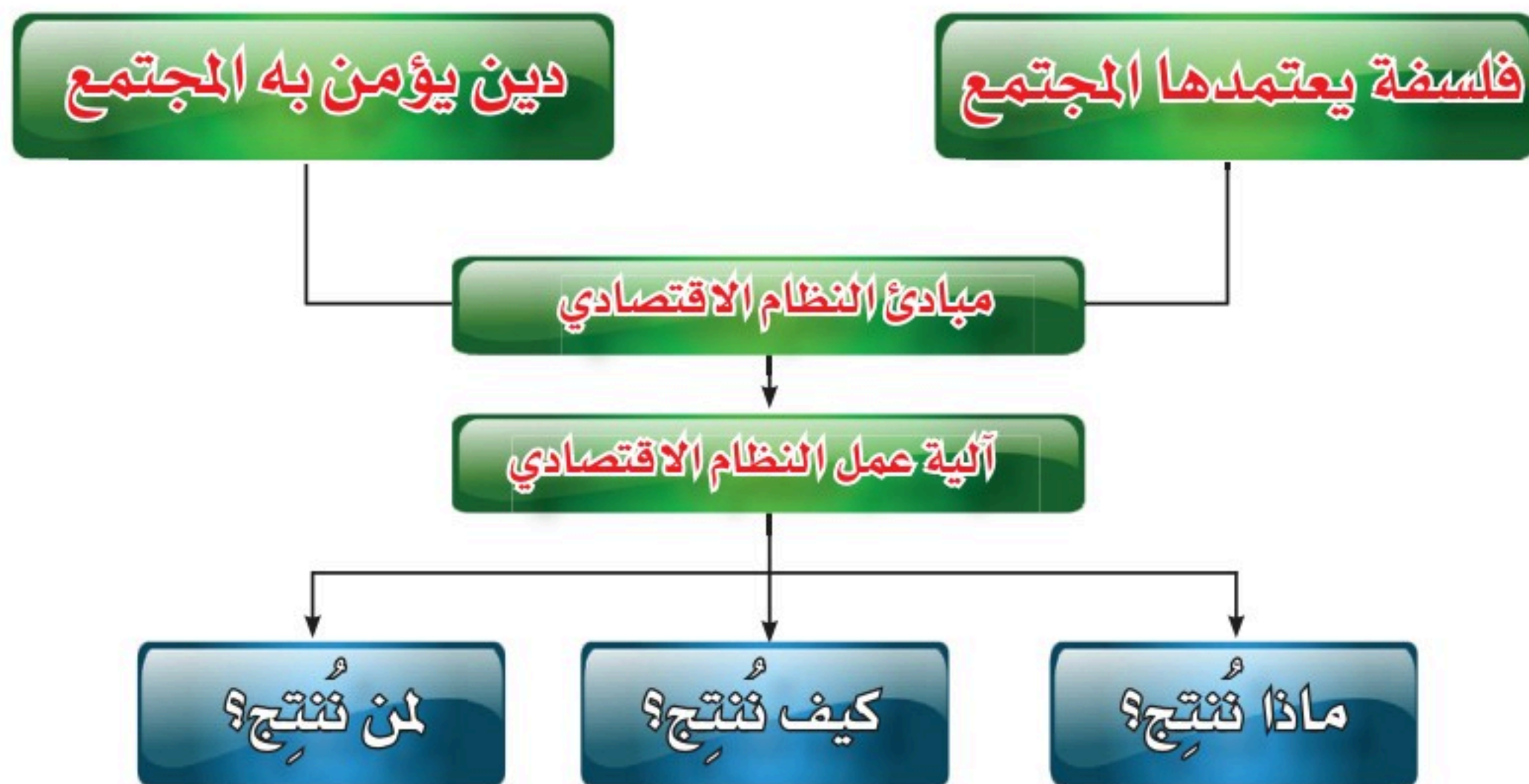
المشكلة الاقتصادية وأسبابها وعناصرها موجودة لدى جميع المجتمعات متقدمة أو متخلفة، شرقية أو غربية، وتختلف المجتمعات فيما بينها في كيفية التصدي لعناصر المشكلة الاقتصادية من خلال ما يسمى النظام الاقتصادي.

تعريف النظام الاقتصادي

النظام الاقتصادي في جوهره مجموعة مبادئ مرتكزة على فلسفة معينة أو دين يؤمن به المجتمع، وانطلاقاً من هذه المبادئ توجد آلية لتسيير النشاط الاقتصادي في المجتمع في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع.

فالنظام الاقتصادي يُحدده إطار فلسفي يبين أهداف النظام وقد يكون وضعياً بشرياً أو يكون معتمداً على شريعة إلهية، أما المبادئ فهي المحتوى الفكري للنظام الاقتصادي وتُبين الأركان التي يقوم عليها، أما الآلية فهي صياغة للعلاقات بين عناصر الإنتاج المختلفة في ضوء الإطار الفلسفي أو المذهب الفكري المتبع.





وظائف النظام الاقتصادي

إن دور النظام الاقتصادي في المجتمع هو القيام بالوظائف الآتية :

- 1- بيان الطريقة التي يحدد بها المجتمع احتياجاته من السلع والخدمات من حيث الكمية والنوع مع وضع آلية لترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية. وهذه هي إجابة سؤال ماذا ننتج؟
 - 2- تحديد خصائص المشروعات التي تتولى الأنشطة الإنتاجية في المجتمع، وكيفية تلبية احتياجات المجتمع وبأي وسائل فنية. وهذه هي إجابة كيف ننتج؟
 - 3- وضع معايير لتوزيع ناتج النشاط الاقتصادي على المشاركين في الإنتاج بما يضمن استقرار المجتمع واستمرار النمو الاقتصادي. وهذه هي إجابة سؤال لمن ننتج؟
- وتُقاس كفاءة النظام الاقتصادي بمدى نجاحه في القيام بهذه الوظائف، وبالتالي قدرته على مواجهة المشكلة الاقتصادية.



أنواع النظم الاقتصادية

يشهد العالم تجاذب نظامين وضعيين هما النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي أو المزج بينهما، كذلك يوجد النظام الاقتصادي الإسلامي الذي انبثق من مبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة. أما النظام الذي يختاره أي مجتمع فعلياً فهو يتوقف على عقيدة المجتمع وتكوينه الاجتماعي والثقافي فضلاً عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة به.

2

المشكلة الاقتصادية



فيما يأتي نعرض المبادئ التي يقوم عليها كل نظام وكيف يواجه عناصر المشكلة الاقتصادية وأهم انتقاداته.

النظام الاقتصادي الرأسمالي

ساد هذا النظام منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي إلى أواخر القرن العشرين الميلادي، وأبرز الدول التي طبقت الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان، والركيزة الأساس لهذا النظام هي المذهب الفردي الحر، ومنه تنبثق المبادئ الآتية:

أ- الحرية الاقتصادية

للأفراد الحرية التامة في ممارسة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الدولة، وذلك يتضمن حرية العامل في اختيار العمل الذي يزاوله أو اختيار عدم العمل وحرية المنتج في تحديد نوعية وكمية السلع التي يقوم بإنتاجها أو التوقف عن الإنتاج تماماً، وحرية المستهلك في التصرف في دخله حيث يشتري ما يشاء من السوق.

ب- الملكية الخاصة

أغلب وسائل الإنتاج مملوكة للأفراد وليس للحكومة، فالقطاع الخاص يملك ويدير المصانع والمزارع ومرافق النقل والأنشطة التجارية بأنواعها كافة.

أما دور الدولة فهو حماية الملكية الخاصة من خلال سن القوانين التي تكفل حرية التملك ونظم نقل الملكية، والالتزام بوظائف الدفاع عن الوطن وحفظ الأمن الداخلي وتطبيق العدالة.

ج- المنافسة الكاملة

هذا من المبادئ النظرية في النظام الرأسمالي، حيث يُفترض أن أسواق السلع والخدمات النهائية وأسواق خدمات عناصر الإنتاج تتمتع بالمنافسة الكاملة، وبالتالي تكون الأسعار السائدة هي أقل الأسعار ومواصفات السلعة عالية الجودة ومتجانسة.

لكن المنافسة الكاملة تتطلب شروطاً إذا توفرت يقال إن النظام السائد هو نظام السوق الحر، وهذه الشروط هي:

- وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين بحيث لا يتمتع أي منهم بقوة احتكارية.
- حرية الدخول والخروج من السوق للبائعين والمشتريين.
- العلم التام بأحوال السوق.

د- المصلحة الخاصة

كل فرد يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة، وإذا تحقق ذلك لكل فرد على حدة فإن هذا يؤدي في النهاية إلى تحقيق مصلحة المجتمع ككل.

يسعى المستهلك إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن أو أقصى منفعة من دخله بشراء السلع التي تلبي احتياجاته. أما العامل فهو يسعى إلى أكبر أجر ممكن مقابل عمله، فيعمل في المنشأة التي تتيح له ذلك.

يسعى المنتج لتحقيق أقصى ربح ممكن من مشروعه الخاص، ولكي يتحقق له ذلك عليه أن يُنتج ما يُلبّي احتياجات المستهلكين حتى يحصل على أكبر إيرادات ممكنة. من جهة أخرى، عليه أن يمنح العمال فرصاً للعمل وأجوراً مجزية ليحصل منهم على أفضل إنتاج. كذلك يلزمه أن يشتري أفضل المعدات والآلات.

إن المصلحة الخاصة هي محرك النشاط الاقتصادي والمحقق لأهدافه في النهاية.



كيف يعالج النظام الرأسمالي المشكلة الاقتصادية؟

آلية السوق الحر هي المتبعة للتعامل مع عناصر المشكلة على النحو الآتي :

سؤال 1- ماذا ننتج؟

تفضيلات المستهلكين هي التي تحدد أنواع وكميات السلع المرغوبة، فإذا ازداد الطلب على سلعة معينة في السوق ترتفع أسعارها، وتكون هذه إشارة للمنتجين أن هذه السلعة مرغوبة للمجتمع فيقومون بإنتاج المزيد منها.

سؤال 2- كيف ننتج؟

تقوم المشروعات الخاصة المملوكة للأفراد باختيار أفضل الفنون الإنتاجية وتوظيف الموارد الطبيعية والعمل ورأس المال من خلال أسواق خدمات عناصر الإنتاج، وتقوم بتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية؛ لأن هذا في صالح وفرة الإنتاج وجودته.

سؤال 3- لمن ننتج؟

توزيع عوائد الإنتاج على من أسهموا في تحقيقه يتم من خلال سوق خدمات عناصر الإنتاج. فأجر العامل يتحدد بتفاعل الطلب والعرض في سوق العمل، وعائد رأس المال يتوقف كذلك على الطلب والعرض في سوق رأس المال، وكذلك الحال في باقي عناصر الإنتاج.

انتقادات النظام الرأسمالي :

حقق النظام الرأسمالي درجات من الرخاء المادي في كثير من الدول التي طبقتة كما أنه الحاضن لكثير من الاختراعات والتطورات المادية في حياة البشرية خلال المئتي سنة الأخيرة إلا أنه تعرض لانتقادات أساسية، أهمها ما يأتي .

- 1 - تقديس الملكية الخاصة وحرية التصرف فيها تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وتفاقم حدة الصراع بين طبقات المجتمع مما يهدد الاستقرار الاجتماعي .
- 2 - في ظل الرأسمالية تنمو المشروعات الخاصة حتى تصبح قوة احتكارية كبرى تتحكم في السوق وتضر برفاهية عامة الناس .
- 3 - المصلحة الخاصة لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق المصلحة العامة، بل قد تتعارض معها، فالمنتج الذي يسعى لتحقيق أقصى ربح قد يستخدم طرقاً إنتاجية تلوث البيئة وتضر المجتمع .

النظام الاقتصادي الاشتراكي :

طُرح الفكر الاشتراكي نظرياً في أواخر القرن التاسع عشر نتيجة تراكم مظالم وأخطاء النظام الرأسمالي، ولكن النظام الاشتراكي لم يطبق فعلياً إلا في دولة الاتحاد السوفياتي عقب الحرب العالمية الأولى، ثم انتشر بعد ذلك في أوروبا الشرقية والصين وفيتنام وكوريا الشمالية وكوبا وغيرها . يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي على المذهب الجماعي، ومنه تنبثق المبادئ الآتية :

أ- تدخل الدولة في الاقتصاد

تتدخل الدولة في جوانب النشاط الاقتصادي كافة فلا توجد حرية عمل ولا حرية إنتاج ولا حرية استهلاك، بل تكون الدولة مسؤولة عن اتخاذ القرارات الاقتصادية كافة .

ب- الملكية العامة

أغلب وسائل الإنتاج مملوكة للدولة ولا يُسمح للقطاع الخاص بتملك وسائل الإنتاج إلا في أضيق الحدود، ولذلك يُقر هذا النظام تأميم الملكيات الخاصة وتحويلها إلى ملكيات عامة؛ لتحقيق عدالة التوزيع . وبهذا يكون المشروع العام هو المسيطر على النشاط الإنتاجي في الاقتصاد .



ج- التخطيط المركزي

جهاز التخطيط في الدولة هيئة مركزية عليا تضع خطة قومية شاملة، وفيها يتم تحديد أهداف النشاط الاقتصادي والأساليب اللازمة لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة، مع إلزام جميع مؤسسات الدولة بتحقيق أهداف الخطة من خلال الأساليب المحددة بالخطة خلال فترة معينة.

د- المصلحة العامة

النظام الاشتراكي يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع؛ لذلك فإنَّ موارد المجتمع قد توجه لإنتاج سلع ذات معدل ربحية منخفضة؛ لأنها سلع ضرورية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع. وهكذا فالمصلحة العامة هي المحرك الرئيس لتوظيف الموارد الاقتصادية في المجتمع وليست المصلحة الخاصة.

كيف يعالج النظام الاشتراكي المشكلة الاقتصادية؟

جهاز التخطيط المركزي يتعامل مع عناصر المشكلة الاقتصادية على النحو الآتي:

1- ماذا ننتج؟

يقوم جهاز التخطيط بتحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وفقاً للأولويات التي يراها وذلك في ضوء الاحتياجات الحاضرة للمجتمع وتوقعات المستقبل.

2- كيف ننتج؟

تنطوي الخطة العامة للدولة على أهداف تفصيلية يتم توزيعها على المشروعات العامة، حيث يعرف كل مشروع كميات ومواصفات السلع المُكَلَّف بإنتاجها. وبعد انتهاء العملية الإنتاجية، يُباع الإنتاج في منافذ البيع الحكومية بالأسعار التي تحددها الخطة.

سؤال؟ 3- لمن ننتج؟

يتم تحديد أجور العُمال من خلال الخطة الموضوعة وبحسب كمية العمل المبذول ومستوى مهارة العامل.

انتقادات النظام الاشتراكي :

من بداية التسعينيات في القرن العشرين انهارت التجربة الاشتراكية مع تفكك الاتحاد السوفياتي وتحولت دول شرق أوروبا إلى الكتلة الغربية، كما تحولت كثير من الدول الاشتراكية بدرجة أو أخرى إلى نموذج قريب من النظام الرأسمالي .

من أهم عوامل فشل النظام الاشتراكي ما يأتي :

- 1 - حرمان المستهلكين من حقهم في اختيار السلع التي تناسب رغباتهم، وإلزامهم بأنواع نمطية من السلع والخدمات حسب رؤية القائمين على جهاز التخطيط في الدولة.
- 2 - حرمان الأفراد من تملك وسائل الإنتاج وإقامة المشروعات الخاصة وهذا لا يتفق مع الفطرة البشرية السوية وينتج عنه الإحباط وعدم وجود حافز شخصي لإجادة العمل .
- 3 - كثيرًا ما نشأ عن سوء تقدير كميات الإنتاج حدوث فائض كبير من بعض السلع في بعض السنوات، وعجز شديد من سلع أخرى؛ مما أدى إلى حدوث أزمات في السلع الاستهلاكية .
- 4 - حدوث تفاوت كبير في توزيع الدخل حيث عانى معظم أفراد المجتمع من الدخل المنخفضة، بينما تمتعت الشخصيات القيادية في الحزب الاشتراكي وأعضاء الحكومة بالدخول العالية ومستوى المعيشة المرتفع .



النظام الاقتصادي الإسلامي :

جاءت الشريعة الإسلامية بمنهج كامل للحياة يضمن سعادة المؤمن في الدنيا والآخرة ويستمد النظام الاقتصادي الإسلامي مبادئه من القرآن والسنة واجتهادات كبار علماء الإسلام قديماً في مجال المعاملات وحديثاً في مجال الاقتصاد الإسلامي، أما الجانب التطبيقي فهو النموذج العملي لتطبيق الاقتصاد الإسلامي منذ العصر النبوي وعلى مر العصور، وأهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي ما يأتي :

أ- الإيمان بالله واليوم الآخر

في عقيدة الإسلام: الله سبحانه هو مالك الكون كله، أما ملكية الإنسان فهي ملكية استخلاف بغرض إعمار الكون، قال تعالى: ﴿إِئْتُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾⁽¹⁾، كما أن الرزق والأجل مكتوبان ومقدران فسلوك المسلم في نشاطه الاقتصادي جزء من إيمانه، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽²⁾، ودور المسلم عبادة الله وعمارة الأرض، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾⁽³⁾ وقال تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾⁽⁴⁾.

كذلك فإن معاملات المسلم مع الآخرين في المجتمع ليست مبنية على الانتهازية والاستغلال قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾⁽⁵⁾. الإيمان باليوم الآخر يعني أن النشاط الاقتصادي مثل أي نشاط آخر سيكون محل محاسبة في الآخرة، لذلك فالمسلم منضبط في سلوكه بما أحل الله ويتجنب المحرمات وبذلك فهو يحقق الحياة الطيبة في الدنيا والجزاء الحسن في الآخرة قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁽⁶⁾.



(1) سورة الحديد الآية: 7.

(2) سورة الأنعام الآية: 162.

(3) سورة النحل الآية: 97.

(4) سورة هود الآية: 61.

(5) سورة الحجرات الآية: 10.

(6) سورة الذاريات الآية: 56.

ب- الوسطية والتوازن

مبدأ الوسطية يعني العدل والاعتدال في كل شأن قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾⁽¹⁾.
ففي النظام الاقتصادي الإسلامي هناك اعتدال في الاستهلاك قال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾⁽²⁾.
وهناك توازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة لتشجيع الحافز الفردي وفي نفس الوقت مراعاة حقوق جماعة المسلمين؛ أما حرية الفرد فهي مقيدة بضوابط أخلاقية مع مراعاة حقوق الآخرين، وفي الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»⁽³⁾.
وتسهم بعض المؤسسات في النظام الاقتصادي الإسلامي في تحقيق هذا التوازن؛ فالزكاة تؤخذ من القادرين وتُعطى غير القادرين، والوقف يُسهم في تحقيق مصالح عامة معتبرة، ودور المحتسب في مراقبة الأسواق يضمن استمرار مراعاة التوازن بين مصالح الأفراد والمصلحة الاجتماعية.

ج- التكامل

الاقتصاد الإسلامي جزءٌ من شريعة، فهو يتبادل التأثير مع الأبعاد الاجتماعية والتشريعية والاقتصادية. فإذا كانت النظم الاقتصادية الوضعية تهتم بتحقيق الإشباع المادي للإنسان وتفصل الأخلاق عن السلوك الاقتصادي، فالنظام الاقتصادي الإسلامي يضمن الترابط والتكامل بين الجانبين المادي والأخلاقي للإنسان، فالزكاة مثلاً تنظم اقتصادي لمكافحة الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، لكنها في الوقت نفسه تُطهر نفس المزكي من الشح والبخل، فضلاً عن أنها أحد أركان الإسلام.
علاوة على ذلك، فأى سعي لاكتساب يُثاب عليه الإنسان إذا نوى بذلك طلب مرضاة الله والتعفف عن سؤال الناس، مرَّ على النبي ﷺ رجلٌ فرأى أصحاب رسول الله ﷺ من جَلَدِهِ وَنَشَاطِهِ مَا أَعْجَبَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ كَانَ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى وَلَدِهِ صِغَارًا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى أَبَوَيْنِ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى نَفْسِهِ يَعْفُهَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى رِيَاءً وَمُفَاخَرَةً فَهُوَ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ»⁽⁴⁾.

فالسعي لاكتساب والاعتماد على النفس منهج إسلامي أصيل، تؤكد الكثرة من النصوص الشرعية ومنها أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلُهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ»⁽⁵⁾ وهكذا فالارتباط بين الجانبين الأخلاقي والاقتصادي يُولد في النفس شعوراً بالمسؤولية أمام الله ومن ثم فهناك رقابة ذاتية على المعاملات، وهذا يحقق نتائج أفضل للاقتصاد مما لو اعتمد فقط على الرقابة الخارجية مثل الحسبة والقضاء.



د- الملكية الخاصة والملكية العامة

في إطار التكامل أيضاً يجمع النظام الإسلامي بين الملكية العامة والملكية الخاصة على نحو فريد . يعطي النظام الاقتصادي الإسلامي مساحة كبيرة للملكية الخاصة ويُقر حرية التصرف في الملكية بالمعاملات المباحة مثل البيع والإجارة والرهن وغيرها ويحمي الملكية الخاصة بحد السرقة وغير ذلك من التشريعات .

أما الملكية العامة فهي الأصل في المرافق الأساسية مثل الطرق والجسور والسدود وما يمثل منفعة عامة للناس وهذه تملكها الدولة . كذلك هناك نمط آخر من التملك يُقره النظام الاقتصادي الإسلامي هو الأوقاف الخيرية وهي الأموال التي تنتقل من ملكية أصحابها لتكون وقفاً على مصالح عامة مثل تمويل صيانة المساجد ودور العلم .

هـ- الحرية المنضبطة

يتيح النظام الاقتصادي الإسلامي للفرد حرية التصرف في أنشطة الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، مع ضبط هذه الحرية بتجنب التعامل في المنتجات المحرمة مثل الخمر والخنزير، وكذلك الامتناع عن التصرفات المحرمة مثل الربا والميسر والاحتكار والغش وبيع الغرر وغير ذلك مما فيه ظلم وأكل لأموال الناس بالباطل .

كيفية معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي ؟

السوق الإسلامي هو البيئة التي يعمل فيها هذا النظام على النحو الآتي :

دب 1- ماذا ننتج؟

يتمتع الأفراد بحرية تحديد احتياجاتهم من السلع والخدمات وترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية بشرطين: أولهما أن تكون هذه السلع بعيدة عن دائرة الحرام . وثانيهما: الاعتدال في الاستهلاك وتجنب البخل والإسراف قال تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ (1) .

2- كيف نُنتج؟

تقوم المشروعات الخاصة بمعظم الأنشطة الإنتاجية بحرية كاملة بشرطين: أن تكون رؤوس أموالها من مصدر حلال، وأن تتجنب الأنشطة المحرمة مثل إنتاج الخمر والمواد الإعلامية الفاحشة. أما المشروعات العامة فهي تنظم المرافق الأساسية مثل المياه والمرافق الطبيعية والطاقة.

3- لمن نُنتج؟

يتم توزيع الإنتاج من خلال السوق الإسلامي التنافسي، حيث تُحرّم كل صور الاحتكار والغش والرشوة، وتحدد العوائد الفعلية لعناصر الإنتاج بالتراضي بين الطرفين: فأجر العمل يتحدد بالتراضي بين العامل وصاحب العمل، وكذلك ريع الأرض يكون بالتفاوض بين مالك الأرض والمستثمر، أما رأس المال فيكون عائده بالمشاركة في الأرباح مع صاحب المشروع حيث لا يستحق فائدة كما هو شأن الاقتصاد الوضعي؛ لأن الفائدة ربا محرم شرعاً، وبهذا تتحقق العدالة في توزيع الدخل تلقائياً من خلال السوق الإسلامي.

علاوة على ذلك، يتم إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة وتكملها الصدقات الموسمية مثل زكاة الفطر والصدقات الاختيارية طول العام، كذلك يمارس نظام المواريث دوراً مهماً في توزيع الثروة ومحاربة تركزها في يد قلة من الناس.

إثرائني

قامت حكومتنا الرشيدة بمعالجة المشكلة الاقتصادية ماذا نُنتج؟ وكيف نُنتج؟ ولمن نُنتج؟ من خلال أنظمة الدولة ومنها (مجلس الوزراء، ومجلس الشورى، وحساب المواطن، ورؤية 2030) ومازالت حكومتنا تبذل قصارى جهدها في توفير أفضل سبل العيش للمواطن السعودي، وإشباع معظم حاجاته.



خلاصة الفصل

2

المشكلة الاقتصادية

- النظام الاقتصادي مجموعة مبادئ مرتكزة على فلسفة معينة أو دين يؤمن به المجتمع، وانطلاقاً من هذه المبادئ توجد آلية لتسيير النشاط الاقتصادي في المجتمع في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع.
- دور النظام الاقتصادي في المجتمع هو القيام بإجابة الأسئلة الثلاثة: ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟
- النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي نظامان وضعيان يعتمدان على فلسفات بشرية يرجع أقدمها إلى 250 سنة مضت، بينما النظام الاقتصادي الإسلامي نظام رباني يرتكز على الشريعة الإسلامية وعرفته البشرية منذ وصل نور الوحي إلى الأرض قبل أكثر من 1400 سنة.
- مبادئ النظام الرأسمالي هي: الحرية الفردية والملكية الخاصة والمنافسة الكاملة والمصلحة الخاصة.
- يعالج النظام الرأسمالي جوانب المشكلة الاقتصادية بتطبيق آلية السوق الحر، حيث تتحدد قيمة كل شيء بالعرض والطلب.
- ينتقد النظام الرأسمالي لأنه يؤدي إلى تفاقم سوء توزيع الدخل، ويشجع القوى الاحتكارية، ولا يراعي المصلحة الاجتماعية.
- مبادئ النظام الاشتراكي هي: تدخل الدولة في الاقتصاد والملكية العامة والتخطيط المركزي والمصلحة العامة.
- يعالج النظام الاشتراكي جوانب المشكلة الاقتصادية عن طريق اعتماد آلية التخطيط الشامل، حيث تجيب خطة الدولة عن جميع أسئلة المشكلة الاقتصادية.
- ينتقد النظام الاشتراكي لأنه يحرم المستهلكين من حق الاختيار، ويقتل الحافز الشخصي للعمل والإنتاج، ويؤدي إلى ظهور أزمات في السلع الاستهلاكية وتعميق التفاوت في توزيع الدخل.
- النظام الاقتصادي الإسلامي جزء من نظام الحياة الطيبة للمؤمنين في هذه الدنيا.
- من أبرز مبادئ نظام الاقتصاد الإسلامي: الإيمان بالله واليوم الآخر، والوسطية والتوازن والتكامل والحرية المنضبطة.
- يعالج النظام الاقتصادي الإسلامي جوانب المشكلة الاقتصادية من خلال آليات مختلفة، أهمها السوق الإسلامي والتراضي والتعاون والعائد بالمشاركة والزكاة والوقف والمواثيق.

أسئلة للمناقشة

- (1) عرّف النظام الاقتصادي .
- (2) كيف تُقاس كفاءة النظام الاقتصادي ؟
- (3) قارن بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي من حيث :
 - أ- نظام الملكية .
 - ب- هدف النظام .
 - ج- آلية تحقيق هدف النظام .
- (4) عدد أهم انتقادات النظام الرأسمالي .
- (5) عدد أهم انتقادات النظام الاشتراكي .
- (6) اكتب المبادئ التي يقوم عليها النظام الإسلامي .

نشاط إثرائي

- (1) ناقش مع زملائك مبدأ الحرية الشخصية ومدى تطبيقه في النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام الإسلامي .
- (2) حدّد ثلاثة أهداف اقتصادية مرغوبة للمجتمع، ثم حدّد أي مبادئ الاقتصاد الإسلامي يتعين تطبيقه لتحقيق كل هدف .



الوحدة الثالثة

العرض والطلب



أهداف الوحدة

3

من المتوقع بعد نهاية دراسة الوحدة أن يتمكن الطالب من:

- تعريف الطلب .
- تعداد العناصر التي يتكون منها الطلب .
- كتابة قانون الطلب .
- المقارنة بين طلب الفرد وطلب السوق .
- رسم منحنى الطلب من جدول الطلب .
- توضيح العوامل المختلفة المؤثرة في الطلب .
- أمثلة على التغير في الطلب .
- تعريف العرض .
- تعداد العناصر التي يتكون منها العرض .
- كتابة قانون العرض .
- رسم منحنى العرض اعتماداً على جدول العرض .
- شرح العوامل المختلفة المؤثرة في العرض .
- تعريف توازن السوق .
- رسم حالة التوازن بيانياً .
- المقارنة بين حالي فائض الطلب وفائض العرض .
- تعريف مفهوم مرونة الطلب السعرية .
- حساب مرونة الطلب .
- شرح أنواع مرونة الطلب مع التمثيل لكل نوع .
- تعريف مفهوم مرونة العرض السعرية .
- حساب مرونة العرض .
- شرح أنواع مرونة العرض .



3-3 توازن السوق .

- مفهوم توازن السوق .
- تمثيل حالة التوازن بيانيًا .
- حالة فائض العرض .
- حالة فائض الطلب .

4-3 مرونة الطلب .

- تعريف بمرونة الطلب .
- حساب مرونة الطلب .
- أنواع مرونة الطلب .

5-3 مرونة العرض .

- تعريف بمرونة العرض .
- حساب مرونة العرض .
- أنواع مرونة العرض .

1-3 الطلب .

- مفهوم الطلب .
- العناصر التي يتكون منها الطلب .
- قانون الطلب .
- جدول الطلب .
- منحنى طلب السوق .
- العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب .
- أمثلة على التغير في الطلب .

2-3 العرض .

- مفهوم العرض .
- العناصر التي يتكون منها العرض .
- قانون العرض .
- جدول العرض .
- منحنى عرض السوق .
- العوامل الأخرى المؤثرة في العرض .



يتحدد سعر سلعة معينة في السوق بحسب ظروف الطلب والعرض، حيث يتوقع أن تكون العوامل المؤثرة في الطلب والعرض هي التي تفسر ارتفاع أسعار بعض السلع وانخفاض أسعار بعض السلع الأخرى.

يعبر الطلب عن جانب المستهلكين أو الأفراد الذين يشترون السلعة من السوق، ويتخذ المستهلك قرار الشراء من وقت إلى آخر بحسب احتياجه للسلعة، كما أنه يقرر شراء بعض السلع وعدم شراء بعضها الآخر، بل إنه إذا قرر شراء سلعة معينة قد يشتري كمية قليلة منها في وقت معين ويشتري كمية أكبر في وقت آخر.



مفهوم الطلب

الطلب هو رغبة المستهلك في شراء السلعة مع قدرته على دفع ثمنها. لاحظ أن رغبة المستهلك في شراء السلعة دون أن يدري من أين يأتي بثمنها هي مجرد أمنية، وكم من إنسان يتمنى أن يقتني نوعاً من السيارات مثلاً لكن يتعذر عليه ذلك لضيق ذات اليد، فلا تُعدُّ هذه الرغبة في السلعة جزءاً من طلب السوق، لانتهاء القدرة على تحقيق تلك الرغبة. كذلك فإن مجرد قدرة الإنسان على شراء السلعة ليست كافية لتعبر عن طلبه لها، فمثلاً قد يعرض على رجل واسع الثراء شراء سيارة رياضية إلا أنه يزهد فيها لأنه لا يحب قيادة السيارات رغم أن ثمن السيارة في متناول يده، لذا نقول: لا يصح اعتبار إتاحة السلعة بسعر يناسب مجموعة معينة من الناس سبباً لوجود طلب لهم على السلعة بصورة تلقائية.

والخلاصة: أن الطلب بالمعنى الاقتصادي هو رغبة المستهلك في السلعة بشرط أن تكون هذه الرغبة مدعومة بالمقدرة الشرائية.



في الدراسات الاقتصادية نتكلم عن الطلب على سلعة ذات مواصفات محددة، بمعنى أن دراسة الطلب في السوق تتعلق بسلعة مُعرَّفة جيداً، فمثلاً لا معنى للقول: "الطلب على الفاكهة" والصواب أن نحدد فنقول الطلب على برتقال أبو صرة مثلاً، كذلك لا تقل الطلب على البيض وقل من بيض الدجاج مثلاً، كذلك لا تقل الطلب على الأسماك وقل الطلب على الهامور" مثلاً، وتفسير ذلك أن رغبة الفرد في السلعة أو الخدمة وقدرته على دفع ثمنها تتوقفان على مواصفات تلك السلعة أو الخدمة. أيضاً الطلب يتعلق بمنطقة معينة ويقاس خلال فترة من الزمن، فمثلاً نقول: "الطلب على الطماطم الناضجة في منطقة القصيم أسبوعياً" و "الطلب على التفاح جالا الكبير شهرياً في منطقة الرياض" و "الطلب العالمي على النفط خلال العام 2019".

3

العرض والطلب

العناصر التي يتكون منها الطلب:

سلعة مُعرَّفة تعريفاً جيداً

رغبة لدى المستهلك لشراء السلعة

قدرة لدى المستهلك على سداد ثمن السلعة

فترة زمنية يتعلق بها الطلب

حدود مكانية يتعلق بها الطلب

قانون الطلب

ينص قانون الطلب على أنه: إذا ارتفع سعر سلعة معينة تقل الكمية المطلوبة منها، والعكس صحيح، وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. أي أن هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، إذا ارتفع سعر السلعة يُتوقع أن يشتري المستهلك كميات أقل منها، كذلك إذا انخفض سعر السلعة يتمكن المستهلكون من شراء كميات أكبر منها.

طلب الفرد وطلب السوق



يشير طلب الفرد إلى الكمية التي يطلبها الفرد أو الأسرة من سلعة معينة عند السعر السائد خلال فترة محددة، بينما طلب السوق يعني مجموع طلبات الأفراد أو الأسر. ونركز في دراستنا على طلب السوق؛ لأنه يحدد الإنفاق الكلي للمستهلكين على السلعة، وهو نفسه الإيراد الكلي الذي يحققه البائعون خلال فترة معينة.

جدول الطلب



يمكن سؤال مجموعة من الأفراد في منطقة معينة عن الكميات التي يرغبون في شرائها عند الأسعار المختلفة لسلعة معينة ومن ثم تكوين جدول نسيمه جدول الطلب.

مثال: طلب سكان أحد الأحياء على التفاح الأخضر أسبوعياً.

الكمية المطلوبة (كيلو) Qd	السعر للكيلو جرام (ريال) P
100	6
200	5
300	4
400	3
500	2

(1-3) جدول الطلب

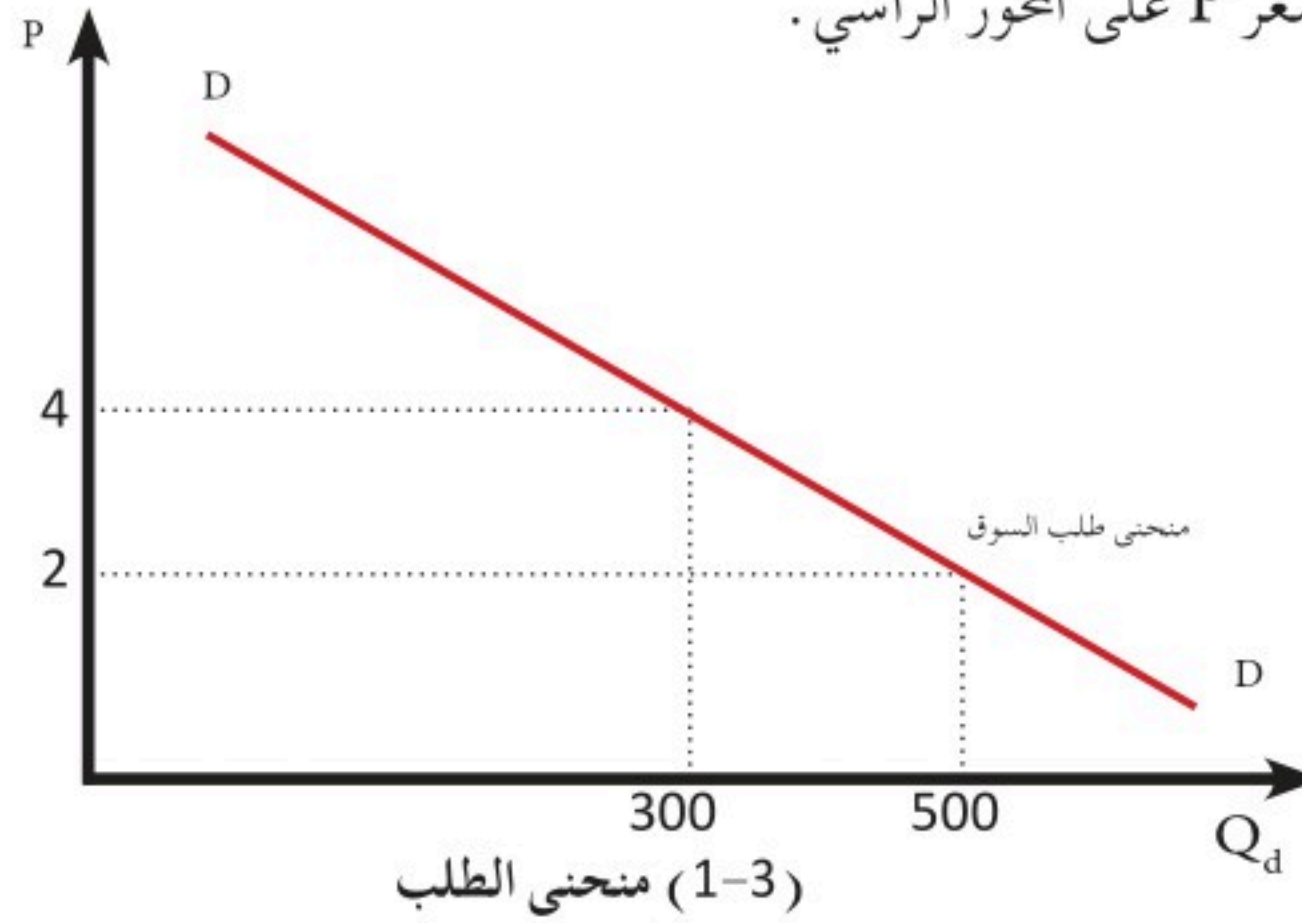


بدراسة الجدول السابق، يتبين بوضوح العلاقة العكسية بين سعر الوحدة والكمية المطلوبة من التفاح الأخضر، فمثلاً: انخفاض السعر من 6 ريالات إلى 5 ريالات يؤدي إلى ارتفاع الكمية المطلوبة من 100 كيلو جرام إلى 200 كيلو، كذلك فإن ارتفاع السعر من ريالين إلى 3 ريالات يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من 500 كيلو جرام إلى 400 كيلو.



منحنى طلب السوق

منحنى طلب السوق هو التمثيل البياني لجدول الطلب، حيث تمثل الكمية المطلوبة Q_d على المحور الأفقي، ويمثل السعر P على المحور الرأسي.



يلاحظ من الشكل أن منحنى الطلب DD ينحدر من أعلى إلى أسفل من اليسار إلى اليمين أي أنه سالب الميل، وذلك بسبب العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر، ويفيد منحنى الطلب في معرفة الكمية المطلوبة عند أي سعر فمثلاً عند سعر 4 ريالات نجد أن الكمية المطلوبة من جميع المستهلكين هي 300 كيلو جرام، وعند سعر ريالين نجد أن الكمية المطلوبة من جميع المستهلكين هي 500 كيلو جرام.



العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب

تقدم أن المستهلك يقرر زيادة أو نقص مشترياته بحسب سعر السلعة، ولكن السعر ليس هو العامل الوحيد المؤثر في الطلب، فهناك عوامل أخرى، أهمها ما يأتي:

1- دخول المستهلكين

يلاحظ أن أصحاب الدخل المرتفعة يشترون كميات أكبر من السلع المختلفة، مقارنة مع أصحاب الدخل المنخفضة، فكلما ارتفع دخل الفرد ازدادت قدرته على شراء السلع المختلفة؛ فيزداد الطلب على تلك السلع رغم بقاء الأسعار بدون تغيير.

2- أسعار السلع البديلة

السلعة البديلة لسلعة معينة هي التي يمكن استخدامها لإشباع نفس الحاجة لدى المستهلك، أي أن المستهلك يستطيع الاختيار بين السلعتين. هناك أمثلة كثيرة على السلع البديلة، فمعظم أصناف الطعام والملابس والأجهزة الكهربائية لها بدائل كثيرة. فمثلاً الحليب والعصير والدجاج والثلاجة الكهربائية والغسالة والمكيف، كل منها متوفر في السوق من شركات مختلفة، ولكل صنف بدائل متعددة.

يلاحظ أنه إذا ارتفع سعر سلعة بديلة مع بقاء سعر السلعة الأصلية كما هو فإن المستهلك يقل طلبه على السلعة البديلة، ويزيد طلبه على السلعة الأصلية رغم أن سعرها لم يتغير؛ وذلك لأنه يعتبرها أرخص بالمقارنة مع السلعة البديلة التي ارتفع سعرها. والعكس صحيح، فانخفاض سعر السلعة البديلة يخفض الطلب على السلعة الأصلية؛ لأن المستهلك يجد أنه من الأفضل أن يشتري السلعة البديلة التي انخفض سعرها.

مثال: إذا كان المستهلك يرى أن لحم الغنم بديل عن لحم البقر، وارتفع سعر الكيلوجرام من لحم البقر، يتوقع أن يقلل الفرد من مشترياته من لحم البقر ويشتري بدلاً منه لحم الغنم لأنه أرخص نسبياً.



مثال آخر: زيت الذرة وزيت دوار الشمس بديلان في بعض استخدامات طهي الطعام، فإذا انخفض سعر اللتر من زيت دوار الشمس يُتَوَقَّع أن يقل الطلب على زيت الذرة؛ لأن المستهلكين سيتحولون إلى زيت دوار الشمس.

3- أسعار السلع المكملة

السلع المكملة للسلع الأصلية هي السلعة التي يحتاج إليها المستهلك مع السلعة الأصلية لإشباع حاجة واحدة. إذا ارتفع سعر السلعة المكملة يقل الطلب على السلعة الأصلية، والعكس صحيح.

مثال: إذا ارتفعت أسعار السيارات يلاحظ انخفاض الطلب على الوقود، ومثال ثان: إذا انخفض سعر خطوط الهاتف الجوال يزيد الطلب على الهواتف الجوال، ومثال ثالث: إذا ارتفعت أسعار مواقد الغاز يقل الطلب على أسطوانات الغاز.

4- أذواق المستهلكين

إذا زادت رغبة المستهلك في سلعة معينة فإن طلبه يزيد عليها بصرف النظر عن سعرها. أما في حالة نقص تفضيله للسلعة فإن طلبه يقل عليها حتى لو انخفض سعرها.

ويتأثر ذوق المستهلك بعوامل كثيرة، مثل درجة جودة السلعة، ومدى ضرورة السلعة من وجهة نظره، ودرجة الوعي الثقافي والاجتماعي، وأثر محاكاة الآخرين، والدعاية والإعلان من قبل منتج السلعة.

5- عدد السكان في المنطقة

طلب السوق هو مجموعة طلبات المستهلكين الأفراد فكلما زاد عدد الأفراد في منطقة معينة يلاحظ زيادة طلب السوق على السلعة والخدمة، وإذا نقص عدد الأفراد في منطقة معينة يقل مستوى طلب السوق على السلعة أو الخدمة.



6- توقعات المستهلكين

للتوقعات دور مهم في التأثير على طلب المستهلكين.

مثال: إذا توقع المستهلكون ارتفاع سعر السكر في المستقبل فإنهم يزيدون الطلب عليه في الوقت الحاضر قبل ارتفاع الأسعار المتوقع.

مثال آخر: إذا حدثت توقعات بعمل تخفيضات كبرى على أجهزة الجوال بعد شهرين قد يُفضل المستهلكون تقليل طلبهم الآن انتظاراً للحصول على احتياجاتهم بالأسعار المخفضة مستقبلاً إذا صدقت توقعاتهم.

أسباب زيادة الطلب على السلعة

- 1- ارتفاع دخول المستهلكين
- 2- ارتفاع سعر سلعة بديلة
- 3- انخفاض سعر سلعة مكمل
- 4- ازدياد رغبة المستهلك في السلعة
- 5- زيادة عدد المستهلكين
- 6- توقعات ارتفاع الأسعار مستقبلاً



أسباب نقص الطلب على السلعة

- 1- انخفاض دخول المستهلكين
- 2- انخفاض سعر سلعة بديلة
- 3- ارتفاع سعر سلعة مكملية
- 4- نقص رغبة المستهلك في السلعة
- 5- قلة عدد المستهلكين
- 6- توقعات انخفاض الأسعار مستقبلاً

أمثلة على التغير في الطلب

- إذا كانت السيارة "أ" بديلاً للسيارة "ب" فإن ارتفاع سعر السيارة "أ" مع ثبات سعر السيارة "ب" يؤدي إلى زيادة الطلب على السيارة "ب" لأن ارتفاع السعر يحفز المشتريين للتحويل من السيارة "أ" إلى السيارة "ب".
- ارتفاع دخول المستهلكين يؤدي إلى زيادة الطلب على اللحوم والأسماك
- زيادة وعي المستهلكين بأضرار التدخين يؤدي إلى انخفاض الطلب على منتجات الدخان.
- ازدياد الهجرة من منطقة معينة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الأرز في تلك المنطقة.



خلاصة الفصل

- يتحدد سعر سلعة معينة في السوق بحسب ظروف الطلب والعرض .
- الطلب هو رغبة المستهلك في شراء السلعة مع قدرته على دفع ثمنها .
- يتكون الطلب من العناصر الآتية : سلعة مُعرَّفةً تعريفاً جيداً ، ورغبة وقدرة لدى المستهلك لشراء السلعة ، وفترة زمنية وحدود مكانية يتعلق بها الطلب .
- ينص قانون الطلب على أنه : إذا ارتفع سعر سلعة معينة تقل الكمية المطلوبة منها ، والعكس صحيح ، وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها .
- طلب السوق يعني مجموع طلبات الأفراد أو الأسر خلال فترة معينة وفي منطقة محددة .
- يعبر جدول الطلب عن الكميات التي يرغب المستهلكون في شرائها عند الأسعار المختلفة لسلعة معينة .
- منحني طلب السوق هو التمثيل البياني لجدول الطلب .
- من العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب : الدخل وأسعار السلع البديلة والمكملة وأذواق المستهلكين وعدد السكان في المنطقة والتوقعات .



أسئلة للمناقشة

(1) حدّد أي العناصر الآتية يدخل ضمن طلب السوق على السيارة "أ":

- أ - رجل أعمال يفضل دائماً السيارات فئة "ب".
 - ب - شاب يبلغ من العمر 18 عاماً يرغب في السيارة "أ" ولديه ثمنها.
 - ج - أستاذ جامعي يرغب في سيارة فئة "أ".
 - د - موظف يرغب في السيارة "أ" لكن ليس لديه تمويل كاف لتغطية ثمن السيارة.
- (2) اذكر العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب عدا سعر السلعة، مع إعطاء مثال واحد على كل حالة.
- (3) الجدول الآتي يبيّن الكميات المطلوبة من الدجاج أسبوعياً في إحدى المناطق المطلوب

رسم منحني الطلب.

الكمية المطلوبة (كيلو) Qd	السعر للكيلو جرام (ريال) P
200	12
400	10
600	8
800	6
1000	4

نشاط إثرائي

- اختر مع زملائك خمس سلع استهلاكية، ثم ناقش مع زملائك الأسباب المحتملة لقرار المستهلك شراء أو عدم شراء كل واحدة من هذه السلع.
- ناقش مع زملائك أسباب شراء كمية كبيرة من سلعة معينة وكمية قليلة من سلعة أخرى.
- ماذا تقول في الشخص الذي يحتاج بشدة إلى سيارة جديدة ويملك أكثر من ثمنها ولكنه لا يشتريها هل هو طالب في سوق السيارات أم لا؟



المقدمة

عرضنا في القسم السابق الجانب الأول من السوق وهو الطلب على السلعة والذي يُبين توجهات المشترين في السوق، وناقشنا بعض العوامل المؤثرة في الطلب، ونأتي الآن إلى الجانب الآخر من السوق وهو العرض، يتعلق العرض بسلوك المنتجين والبائعين عندما يتغير سعر السلعة أو الخدمة التي يقدمونها في السوق.



العرض هو رغبة المنتج في بيع سلعة معينة مع قدرته على إنتاجها.
مثال: نظرا لارتفاع سعر نوع معين من المكيفات يرغب أحد المنتجين في إنتاج 750 وحدة شهرياً إلا أن طاقته الإنتاجية القصوى هي 500 وحدة فقط، فهل نحتسب ضمن عرض المكيفات 500 وحدة أم 750 وحدة؟
 الجواب هو: 500 وحدة؛ لأن هذا ما يمكن إنتاجه وبيعه في السوق، أما ما زاد على ذلك فهو مجرد أمنية للمنتج، ويتعذر تحقيقه في ظل الظروف الحالية للإنتاج.

العناصر التي يتكون منها العرض:

سلعة ذات مواصفات محددة

رغبة المنتج في بيعها في السوق

قدرة المنتج على إنتاج السلعة

فترة زمنية تعرض خلالها السلعة في السوق

منطقة محددة تعرض فيها السلعة

لاحظ أنَّ المنتج قد يقوم بزراعة أو صناعة سلعة معينة لاستخدامه الخاص أو منحها للآخرين دون بيعها في السوق، وهذا كله لا يدخل في عرض السلعة في السوق.

مثال: مزارع ينتج 500 كيلو جرام من القمح إلا أنَّه يحتفظ لنفسه وأسرته بمقدار 100 كيلو جرام، ففي هذه الحالة مساهمته في عرض القمح لا تزيد على 400 كيلو جرام فقط.

قانون العرض

ينص قانون العرض على أنَّه: إذا ارتفع سعر سلعة معينة في السوق تزداد الكمية المعروضة منها، والعكس صحيح، وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

تفسير هذه العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة وسعر السلعة هو أنَّ المنتج يرغب في زيادة أرباحه فكلما ارتفع السعر حفزه ذلك على إنتاج المزيد من السلعة لتزداد إيراداته وأرباحه، من جهة أخرى إذا انخفض سعر السلعة تقل أرباح المنتج فيُفضِّل أن يُنتج كميات أقل، ويتحول إلى منتجات أخرى لتحقيق أرباحاً أعلى.

جدول العرض



يوضح جدول العرض الكميات المعروضة من قبل جميع منتجي السلعة في السوق عند أسعار مختلفة. **مثال:** الكميات التي يعرضها المنتجون من التفاح الأخضر أسبوعياً عند الأسعار المختلفة:

الكمية المعروضة (كيلو)	السعر للكيلو جرام (ريال)
Q_s	P
600	6
450	5
300	4
150	3
صفر	2

(2-3) جدول العرض

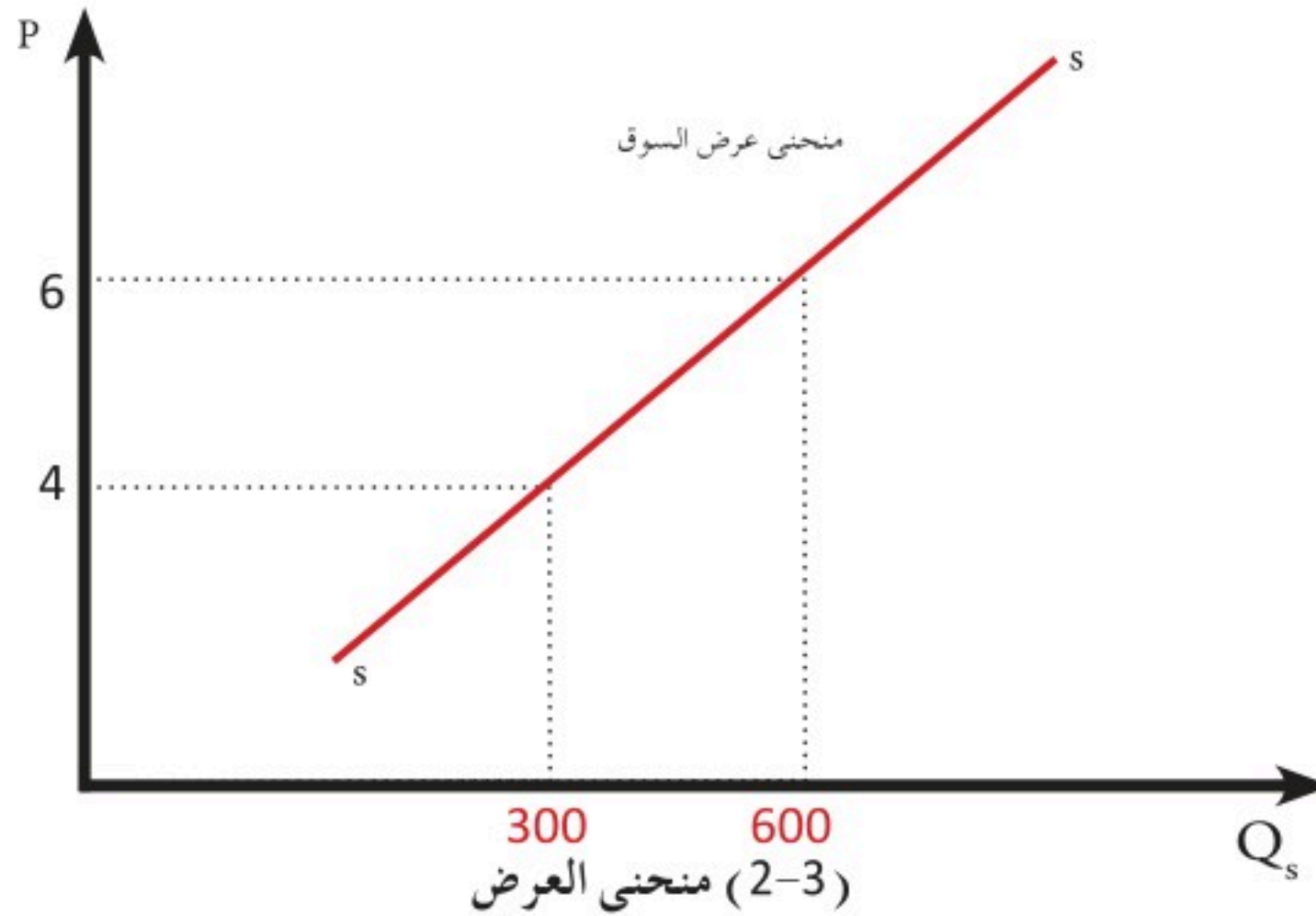
الجدول السابق يوضح العلاقة الطردية بين سعر الكيلو جرام من التفاح والكمية المعروضة منه في السوق، مثلاً ارتفاع السعر من 5 ريالات إلى 6 ريالات يؤدي إلى ارتفاع الكمية المعروضة من 450 إلى 600 كيلو جرام.

منحنى عرض السوق



منحنى عرض السوق هو التمثيل البياني لجدول العرض، حيث تمثل الكمية المعروضة Q_s على المحور الأفقي، ويمثل السعر P على المحور الرأسي.





(2-3) منحنى العرض

بدراسة الشكل يتضح منحنى العرض SS يصعد من أسفل إلى أعلى جهة اليمين، أي أنه موجب الميل بسبب طبيعة العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة والسعر. ويفيد منحنى العرض في معرفة الكمية المعروضة عند أي سعر، فمثلاً عند سعر 4 ريالاً نجد أن الكمية المعروضة من جميع المنتجين هي 300 كيلو جرام وعند سعر 6 ريالاً نجد أن الكمية المعروضة من جميع المنتجين هي 600 كيلو جرام.

العوامل الأخرى المؤثرة في العرض

رغم أن سعر السلعة هو العامل الأساس لتحديد الكمية التي يرغب المنتج في بيعها في السوق، إلا أنه توجد عوامل أخرى تؤثر في العرض، من أهم هذه العوامل ما يأتي:

1- تكاليف عناصر الإنتاج

تتطلب العملية الإنتاجية مواد خام ومعدات وآلات وعمالة، وهذه كلها تسمى عناصر الإنتاج. وإذا حدثت زيادة في تكاليف بعض أو كل هذه العناصر فهذا يعني زيادة تكلفة الإنتاج، وبالتالي فإن المنتج يُفضّل تقليل حجم الإنتاج عند الأسعار السائدة ليحافظ على أرباحه، وإذا انخفضت تكاليف عناصر الإنتاج تزداد أرباح المنتج؛ لذلك يُفضّل زيادة الإنتاج رغم ثبات سعر السلعة في السوق، ونخلص من هذا إلى وجود علاقة عكسية بين تكاليف عناصر الإنتاج وعرض السلعة في السوق.



2- مستوى التقنية المستخدمة في الإنتاج

عندما تستخدم آلات ومعدات حديثة ذات تقنية عالية، فإنه يتوقع أن تزداد الكفاءة الإنتاجية، أي تنخفض تكلفة إنتاج الوحدة وتحسن جودتها، وبالتالي يمكن زيادة كمية الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة عرض السلعة في السوق.

3- الضرائب

عندما تفرض الحكومة ضرائب على المنتجين فهذا يعني بالنسبة لهم زيادة تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى نقص العرض، والعكس صحيح؛ فتخفيض الضرائب أو إعفاء المنتجين منها يشجعهم على زيادة الإنتاج؛ لأن تكاليف الإنتاج تكون أقل والأرباح أكبر.

4- الإعانات الحكومية

إذا قررت الحكومة مساعدة المنتجين بتقديم إعانات لهم فهذا يعني انخفاض تكلفة الوحدة المباعة؛ وبالتالي تتمكن المنشآت من عرض كميات أكبر من السلعة، أما إذا خفضت الحكومة حجم الإعانات المقدمة للمنتجين فهذا يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التي يتحملونها، وبالتالي انخفاض حجم الإنتاج فيقل عرض السلعة في السوق.

5- عدد المنتجين

كلما زاد عدد المنشآت المنتجة للسلعة ازداد حجم الإنتاج الكلي من هذه السلعة، وبالتالي يزداد العرض من السلعة في السوق.



خلاصة الفصل

- العرض هو رغبة المنتج في بيع سلعة معينة مع قدرته على إنتاجها.
- ينص قانون العرض على أنه: إذا ارتفع سعر سلعة معينة في السوق تزداد الكمية المعروضة منها، والعكس صحيح، وذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.
- يوضح جدول العرض الكميات المعروضة من قبل جميع منتجي السلعة في السوق عند أسعار مختلفة.
- منحنى العرض هو التمثيل البياني لجدول العرض، حيث تمثل الكمية المعروضة Q_s بالكيلو جرام على المحور الأفقي ويمثل السعر P بالريالات على المحور الرأسي، ونرمز إلى منحنى العرض بالرمز SS .
- من العوامل الأخرى المؤثرة في العرض: تكاليف عناصر الإنتاج ومستوى التقنية والضرائب والإعانات وعدد المنتجين.
- إذا تغير سعر السلعة فهذا يؤدي إلى تغير الكمية المعروضة، أما إذا تغير أي عامل آخر من العوامل المؤثرة في العرض عدا السعر، فإن هذا يؤدي إلى زيادة أو نقص في العرض.

أسئلة للمناقشة

(1) في كل حالة مما يأتي حدّد كمية السلعة التي تحتسب ضمن عرض السوق من تلك السلعة:

- أ- مصنع بلاستيك ينتج 1000 قطعة من منتجات البلاستيك شهرياً.
- ب- أنتج أحد المزارعين 700 كيلو جرام من الشعير واحتفظ لاستهلاكه هو وأسرته بمقدار 150 كيلو جراماً كما تعرض 50 كيلو جراماً للتلف أثناء النقل.



ج- إحدى مزارع الأبقار تنتج يومياً 350 لترًا من الحليب الطازج، إلا أنَّ صاحبها يوزع الكمية كلها على دور الأيتام والأسر الفقيرة مجاناً.

(2) فيما يأتي جدول العرض لسلعة الموز في إحدى المناطق، والمطلوب رسم منحنى العرض.

الكمية المعروضة (كيلو) Q_s	السعر للكيلو جرام (ريال) P
110	4
90	3.5
70	3
50	2.5
30	2

- (3) اذكر أربعة أسباب تؤدي إلى زيادة عرض سلعة معينة في السوق.
- (4) اذكر أربعة أسباب تؤدي إلى نقص عرض سلعة معينة في السوق.



نشاط إثرائي



- (1) هل توجد حالات لا ينطبق عليها قانون العرض؟ حاول أن تُفكر في ثلاث سلع لا يمكن زيادة الكمية المنتجة منها رغم ارتفاع سعرها في السوق بدرجة كبيرة.
- (2) لماذا ترغب الشركات دائماً في تطبيق التقنيات الحديثة في مجال عملها؟
- (3) إذا كان الهدف هو زيادة الناتج الكلي في المجتمع، هل ترى من الأفضل زيادة الإعانات الحكومية للمنتجين أم تخفيض الضرائب؟
- (4) ما الجهة التي يمكن أن تحصل منها على دعم إعانة في بداية مشروعك التجاري؟ وما دور هذه الإعانة في التأثير على العرض؟

3

العرض والطلب



المقدمة

دراسة الطلب والعرض أداة أساسية لتحليل سلوك المشترين والبائعين في السوق، الطلب يُبين استجابة المشترين للتغيرات في السعر والعوامل الأخرى التي تحدد الكمية التي يرغب ويستطيع الأفراد شراءها، العرض يُبين كيف يستجيب البائعون للتغيرات في السعر والعوامل الأخرى التي تحدد الكميات المعروضة للبيع، تلاقي البائعين والمشترين في السوق يؤدي إلى الوصول إلى صفقة ترضي الطرفين وهنا نقول إن السوق في حالة توازن.



يشير توازن السوق إلى الحالة التي يستقر السوق فيها عند سعر معين، حيث يكون المستهلكون قادرين على شراء كل الكمية التي يرغبونها، ويكون المنتجون قادرين على بيع كل الكمية التي يرغبونها. وبعبارة أخرى، السعر الذي يحقق توازن السوق هو السعر الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة من المستهلكين مع الكمية المعروضة من المنتجين.

قانون التوازن $Q_s = Q_d$

لبيان كيفية الوصول إلى توازن السوق نستخدم جدولي الطلب والعرض من الفصلين السابقين وندمجهما معاً في الجدول الآتي:



السعر للكيلو جرام (ريال) p	الكمية المطلوبة (كيلو) Q_d	الكمية المعروضة (كيلو) Q_s	فائض العرض	فائض الطلب
6	100	600	500	–
5	200	450	250	–
4	300	300	0	0
3	400	150	–	250
2	500	صفر	–	500

(3-3) جدول التوازن

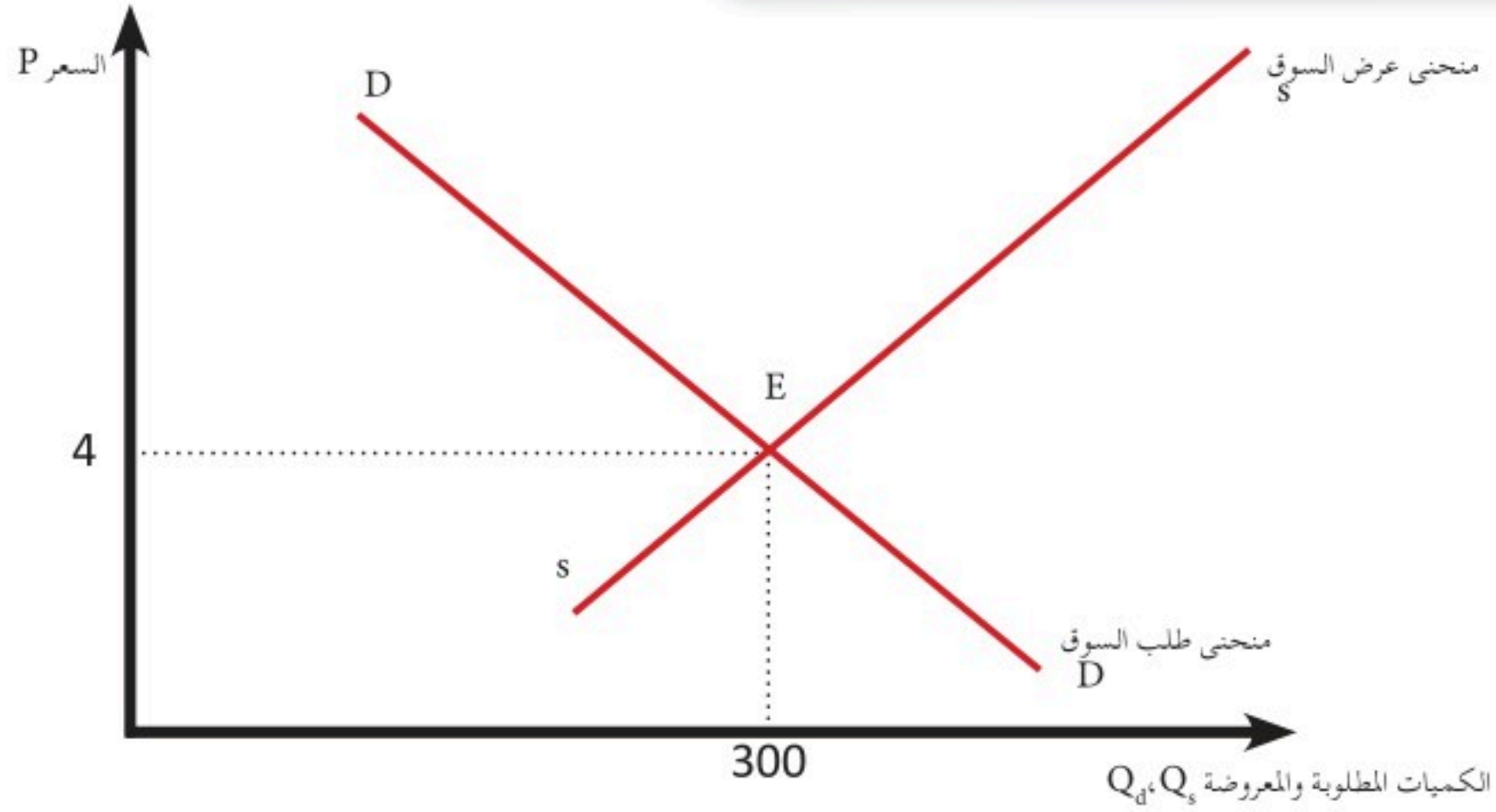
أضفنا إلى الجدول عمودين هما فائض العرض وفائض الطلب. فائض العرض يُبين الزيادة في الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة عند كل سعر، بينما فائض الطلب يُبين الزيادة في الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة عند كل سعر.

بالتأمل في الجدول السابق، يلاحظ أن هناك سعراً وحيداً يتوافق عنده الطلب والعرض، حيث لا يوجد فائض عرض ولا فائض طلب وهو السعر 4 ريالات، ولهذا نقول إن التوازن في هذا السوق يكون عند سعر 4 ريالات وهذا يُسمى سعر التوازن، وتكون كل من الكمية المطلوبة والكمية المعروضة مساوية 300 وحدة ويُسمى كمية التوازن، وطالما أن سعر وكمية التوازن يحققان رغبات البائعين والمشتريين معاً فلا يوجد سبب للابتعاد عنهما ويكون السوق متوازناً.

من الجدير بالذكر أن حالة التوازن مرتبطة بالطلب والعرض. فطالما لم تتغير العوامل المؤثرة في الطلب والعرض يبقى السوق عند نفس نقطة التوازن، أما إذا تغيرت الظروف الكامنة وراء الطلب أو العرض فيتوقع أن يتغير الوضع في السوق ويتم التحرك نحو نقطة توازن جديدة.



تمثيل حالة التوازن بيانياً



(3-3) منحنى توازن الطلب والعرض

- المحور الأفقي يمثل الكميات المطلوبة Q_d والكميات المعروضة Q_s .
- المحور الرأسي يمثل السعر P .
- المنحنى DD هو منحنى الطلب بينما المنحنى SS هو منحنى العرض.
- النقطة E هي نقطة التوازن حيث يتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض.
- سعر التوازن = 4 ريالاً وكمية التوازن = 300 كيلو جرام.

حالة فائض العرض



بالعودة إلى الجدول السابق، إذا افترضنا أن سعر السوق عند 6 ريالاً، لا يستطيع المنتجون بيع الكميات المعروضة عند هذا السعر؛ لأن المستهلكين يرون أن هذا السعر مرتفع ولا يرغبون في شراء أكثر من 100 كيلو جرام؛ لذلك تظهر حالة فائض عرض بمقدار 500 كيلو جرام، وهذه الكمية يضطر المنتجون إلى تخزينها. ولكن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر وإلا سيتراكم المخزون عبر الزمن؛ لذلك يُقرر المنتجون تخفيض السعر؛ وهذا التخفيض يُشجع المستهلكين على شراء كميات إضافية من السلعة؛ ويستمر التخفيض وصولاً إلى حالة التوازن.



حالة فائض الطلب



أما إذا كانت السلعة معروضة في السوق عند سعر 3 ريال مثلاً، فهذا السعر المنخفض يُغري المستهلكين الذين يطلبون 400 كيلو جرام عند هذا السعر بينما الكميات المعروضة قليلة، 150 كيلو جراماً فقط، فتظهر حالة فائض طلب عند هذا السعر المنخفض نظراً لنقص السلعة في السوق. في هذه الظروف يكون بعض المستهلكين مستعداً لدفع سعراً أكبر للحصول على السلعة، كذلك فإن المنتجين لن يزيدوا من الكمية المعروضة إلا مع رفع السعر، ونتيجة لذلك يرتفع السعر حتى يصل إلى السعر التوازني مرة أخرى.

التوازن هو الحالة العادية في الاقتصاد الذي يعتمد على السوق الحر. إذا حدث ابتعاد عن حالة التوازن يظهر فائض طلب أو فائض عرض في السوق، هذا الوضع يزول سريعاً وتضغط قوى السوق للعودة إلى وضع التوازن مرة أخرى.

خلاصة الفصل

- السعر الذي يحقق توازن السوق هو السعر الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة من المستهلكين مع الكمية المعروضة من المنتجين.
- فائض العرض يُبين الزيادة في الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة عند كل سعر.
- فائض الطلب يُبين الزيادة في الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة عند كل سعر.
- عند توازن السوق يوجد سعر وحيد يتوافق عنده الطلب والعرض حيث لا يوجد فائض عرض ولا فائض طلب، وهذا السعر يُسمى سعر التوازن، والكمية المباعة والمشتراة في السوق عند هذا السعر تُسمى كمية التوازن.
- يمثل توازن السوق بيانياً بتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض، ونقطة التقاطع هي نقطة التوازن.
- إذا ظهرت حالة فائض عرض في السوق يضطر المنتجون إلى تخفيض السعر للوصول إلى حالة التوازن.
- إذا ظهرت حالة فائض طلب في السوق يضطر المستهلكون إلى قبول رفع السعر للوصول إلى حالة التوازن.

أسئلة للمناقشة

حدّد لماذا توافق أو تعترض على كل عبارة من العبارات الآتية:

- (1) حالة توازن السوق هي التي تحقق رغبات البائعين فقط.
- (2) عند السعر المرتفع عن سعر التوازن توجد حالة فائض الطلب.
- (3) يمكن أن توجد حالة فائض عرض عند أسعار مختلفة.

نشاط إثرائي

- (1) إذا افترضنا حدوث تغير في أحد العوامل المؤثرة في الطلب، ما الذي يمكن أن يحدث لسعر التوازن وكمية التوازن؟
- (2) إذا افترضنا حدوث تغير في أحد العوامل المؤثرة في العرض، ما الذي يمكن أن يحدث لسعر التوازن وكمية التوازن؟





مرونة الطلب

المقدمة

يخبرنا قانون الطلب أنَّ العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعرها علاقة عكسية، أي أنه إذا ارتفع السعر انخفضت الكمية المطلوبة من السلعة، ولكن هذا القانون لا يحدد نسبة التغير المتوقعة في الكمية المطلوبة، فهو معني فقط باتجاه التغير وليس مقداره، أما مقياس المرونة فهو يساعدنا للتعرف على مقدار التغير المتوقع في الكمية المطلوبة عندما يحدث تغير معين في السعر.

مرونة الطلب السعرية

تقيس مرونة الطلب السعرية درجة استجابة أو حساسية الكمية المطلوبة للتغير في سعر السلعة. أي أنه إذا حدث تغير معين في سعر السلعة يخبرنا مقياس المرونة ما إذا كانت الكمية تتغير بدرجة كبيرة (حساسية عالية) أم بدرجة طفيفة (حساسية منخفضة).



حساب مرونة الطلب السعرية

لحساب المرونة نستخدم الصيغة الآتية:

$$E_d = \frac{\% \Delta Q_d}{\% \Delta P}$$

حيث $\% \Delta Q_d$ هي النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة و $\% \Delta P$ هي النسبة المئوية للتغير في السعر (رمز Δ دلالتا يشير إلى التغير؛ لذلك فإن ΔQ_d تعني التغير في الكمية المطلوبة، و ΔP تعني التغير في السعر).

هذه الصيغة ملائمة لحساب المرونة إذا كانت المعلومات المتاحة هي النسب المئوية للتغير في الكمية والسعر.

مثال: إذا كانت زيادة السعر بنسبة 10٪ تؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة بنسبة 15٪، يمكن حساب معامل مرونة الطلب السعرية باستخدام الصيغة السابقة على النحو الآتي:

$$E_d = \frac{\% \Delta Q_d}{\% \Delta P} = \frac{-15\%}{10\%} = -1,5$$

وهناك صيغة أخرى تستنتج من الصيغة السابقة على النحو الآتي:

$$E_d = \frac{\% \Delta Q_d}{\% \Delta P} = \frac{\left(\frac{\Delta Q_d}{Q_d} \times 100 \right)}{\left(\frac{\Delta P}{P} \times 100 \right)} = \frac{\left(\frac{\Delta Q_d}{Q_d} \right)}{\left(\frac{\Delta P}{P} \right)}$$

$$E_d = \left(\frac{\Delta Q_d}{Q_d} \right) \div \left(\frac{\Delta P}{P} \right)$$

$$E_d = \left(\frac{\Delta Q_d}{Q_d} \right) \times \left(\frac{P}{\Delta P} \right)$$

$$E_d = \frac{\Delta Q_d}{\Delta P} \times \frac{P}{Q_d}$$



حيث ΔQ_d مقدار التغير في الكمية المطلوبة و ΔP مقدار التغير في السعر و p السعر قبل التغير و Q_d الكمية المطلوبة قبل التغير.

وتُستخدم هذه الصيغة الأخيرة إذا توفرت معلومات عن الكميات المطلوبة والأسعار قبل وبعد التغير
مثال: إذا أدى انخفاض سعر السلعة من 50 ريال إلى 40 ريال إلى زيادة الكمية المطلوبة من 100 وحدة إلى 150 وحدة، يمكن حساب مرونة الطلب السعرية باستخدام صيغة المرونة المشار إليها.
ولكن بعد حساب قيمة ΔQ_d و ΔP :

$$\Delta Q_d = 150 - 100 = 50$$

$$\Delta P = 40 - 50 = -10$$

$$E_d = \frac{\Delta Q_d}{\Delta P} \times \frac{p}{Q_d} = \frac{50}{-10} \times \frac{50}{100} = -2,5$$

يلاحظ بوجه عام أن معامل المرونة يعطي قيمة سالبة دائماً؛ بسبب العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر.

أنواع مرونة الطلب السعرية

تختلف استجابة المستهلك للتغيرات في سعر السلعة بحسب أهمية السلعة وعوامل أخرى عديدة، لذلك فإن مقياس المرونة يختلف من سلعة إلى أخرى، بل يختلف من وقت إلى آخر لنفس السلعة. وهناك خمسة أنواع شائعة للمرونة هي: الطلب المرن، والطلب غير المرن، والطلب أحادي المرونة، والطلب عديم المرونة، والطلب لانهائي المرونة.

1- الطلب المرن elastic demand

يكون الطلب مرناً عندما يؤدي تغير سعر السلعة بنسبة معينة إلى تغير الكمية المطلوبة في الاتجاه العكسي بنسبة أكبر، وهذا يعكس حساسية عالية لدى المستهلكين للتغيرات في السعر. وتكون القيمة المطلقة لمعامل المرونة في هذه الحالة أكبر من الواحد الصحيح: $|E_d| > 1$

من السلع التي يكون الطلب عليها مرناً: الأجهزة الكهربائية والإلكترونية والسلع الكمالية عموماً.

مثال: عندما انخفض سعر نوع من الهواتف الجوال بنسبة 12٪ لوحظ ارتفاع الكمية المطلوبة من هذا النوع بنسبة 27٪:

$$E_d = \frac{\% \Delta Q_d}{\% \Delta P} = \frac{27}{-12} = -2,25$$
$$|E_d| = 2,25$$

نظراً لأن القيمة المطلقة للمرونة أكبر من 1 فإننا نقرر أن الطلب على هذا النوع من الجوال مرّن.



2- الطلب غير المرن inelastic demand

يتميز هذا الطلب بأن نسبة التغير في الكمية المطلوبة أقل من نسبة التغير في السعر، أي أن حساسية المستهلكين للتغيرات في السعر منخفضة. وتكون القيمة المطلقة لمعامل المرونة أقل من الواحد

الصحيح: $|E_d| < 1$

تنطبق حالة الطلب غير المرن على السلع الضرورية للمستهلك أو تلك السلع الرخيصة جداً بحيث لا يهتم كثيراً بتغيرات السعر فيها.

مثال: ارتفع سعر الكيس من أحد أنواع الأرز من 30 ريال إلى 40 ريال فلو حُظَّ انخفاض الكمية المطلوبة في السوق من 100 كيس إلى 90 كيساً. نحسب المرونة بعد حساب التغير في الكمية والتغير في السعر

$$\Delta Q_d = 90 - 100 = -10$$

$$\Delta P = 40 - 30 = 10$$

$$E_d = \frac{\Delta Q_d}{\Delta P} \times \frac{P}{Q_d} = \frac{(-10)}{10} \times \frac{(30)}{100} = -0,30$$

$$|E_d| = 0,30$$

القيمة المطلقة للمرونة أصغر من الواحد الصحيح فالطلب هنا غير مرن.

3

العرض والطلب

3- الطلب أحادي المرونة unitary elasticity

في هذه الحالة، إذا تغير السعر بنسبة معينة تتغير الكمية المطلوبة بنفس النسبة في الاتجاه العكسي، لذلك فإن قيمة معامل المرونة تساوي الواحد الصحيح: $|E_d| = 1$

تظهر حالة الطلب أحادي المرونة إذا قرر المستهلك إنفاق مبلغ محدد من النقود لشراء سلعة معينة بصرف النظر عن سعرها.

مثال: عندما ارتفع سعر القلم الرصاص بنسبة 20٪ انخفضت الكمية المطلوبة بنسبة 20٪.

$$E_d = \frac{\% \Delta Q_d}{\% \Delta P} = \frac{-20\%}{20\%} = -1$$

$$|E_d| = 1$$

الطلب على هذه السلعة أحادي المرونة. ويُلاحظ هنا أن إنفاق المستهلك ثابت بصرف النظر عن سعر بيع السلعة، فرفع السعر بنسبة 20٪ تم تعويضه تمامًا بخفض الكمية المطلوبة بنفس النسبة، وهذه هي خاصية الطلب أحادي المرونة.

4- الطلب عديم المرونة perfectly inelastic demand

في هذه الحالة يطلب المستهلك كمية معينة من السلعة بصرف النظر عن سعرها سواء كان مرتفعاً أو منخفضاً. تكون قيمة معامل المرونة مساوية للصفر $E_d = 0$

هذه الحالة تنطبق على بعض السلع والخدمات التي ليس لها بديل.

مثال: إذا كان نوع معين من الدواء مطلوباً لعلاج مرض معين وليس لهذا الدواء بديل، فإن طلب المستهلك على هذا الدواء يكون عديم المرونة، بمعنى أنه مستعد لدفع أي ثمن مقابل الحصول عليه وإلا فإنه مهدد بالموت أو زيادة المرض.



5- الطلب لانهاى المرونة endless elastic demand

إذا بلغ تخفيض سعر السلعة حدًا معينًا يرغب المستهلكون في شراء جميع الكمية المتاحة منها. يعكس هذا الطلب حساسية فائقة لتخفيضات الأسعار، حيث يراقب المستهلكون السعر بعناية تامة وعندما ينخفض إلى حد معين يكون المستهلكون راغبين في شراء جميع الكمية المتاحة من السلعة.

قيمة معامل المرونة في هذه الحالة هي ما لانهاية، بمعنى أن المستهلك يرغب في شراء جميع المتاح

من السلعة $E_d = \infty$

نشاهد أمثلة على هذا النوع من المرونة عندما تقرر بعض المحلات عمل تخفيضات كبيرة على سلعة معينة، فيلاحظ إقبال المستهلكين على هذه السلعة وشراء جميع الكمية المتاحة؛ مما يعكس ارتفاع مرونة الطلب السعرية إلى ما لانهاية.

خلاصة الفصل

● تقيس مرونة الطلب السعرية درجة استجابة أو حساسية الكمية المطلوبة للتغير في سعر السلعة.

● لحساب مرونة الطلب نستخدم إحدى الصيغتين:

$$E_d = \frac{\% \Delta Q_d}{\% \Delta P}$$

$$E_d = \frac{\Delta Q_d}{\Delta P} \times \frac{P}{Q_d}$$

● معامل مرونة الطلب يعطي قيمة سالبة دائمًا.

● هناك خمسة أنواع للمرونة هي:

– الطلب المرن.

– الطلب غير المرن.



- الطلب أحادي المرونة .
- الطلب عديم المرونة .
- الطلب لانهائي المرونة .

أسئلة للمناقشة

- (1) اذكر أنواع مرونة الطلب السعرية ، مع الإشارة إلى مثال واحد لكل نوع .
- (2) في كل حالة مما يأتي ، احسب قيمة معامل مرونة الطلب ثم حدد نوع المرونة :
 - (أ) إذا أدى تخفيض سعر الطماطم بنسبة 12٪ إلى ارتفاع الكمية المطلوبة منها بنسبة 10٪ .
 - (ب) ارتفاع سعر موديل معين من سيارة (س) من 40000 ريال إلى 45000 ريال فنتج عن ذلك انخفاض الكمية المطلوبة من هذا الموديل من 8000 سيارة إلى 6000 سيارة .
 - (ج) يؤدي تخفيض أسعار تذاكر الطيران بنسبة 20٪ إلى زيادة الرحلات الجوية بنسبة 30٪ .



نشاط إثرائي



- (1) ناقش مع زملائك أهمية دراسة المرونة من وجهة نظر المنتج ومن وجهة نظر المستهلك.
- (2) ضع قائمة بالسلع التي ترى أنَّ الطلب عليها عديم المرونة دائماً، وقائمة أخرى بالسلع التي ترى أنَّ الطلب عليها عديم المرونة أحياناً وفي ظروف معينة فقط.
- (3) في ضوء فهمك لموضوع مرونة الطلب السعرية، بم تُفسِّر حرص منتجي الملابس والأجهزة الكهربائية والإلكترونيات على عمل تخفيضات موسمية على الأسعار؟

3

العرض والطلب



المقدمة

وفق قانون العرض فإن زيادة سعر السلعة تحفز المنتجين على زيادة الكمية المعروضة منها، أي أنه توجد علاقة طردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة، ونريد الآن أن نصل إلى قياس كمي لمقدار التغير النسبي في الكمية المعروضة نتيجة التغير بنسبة معينة في سعر السلعة، وهذا ما يقدمه لنا معامل مرونة العرض.



مرونة العرض السعرية مقياس لدرجة استجابة التغير في الكمية المعروضة للتغير في سعر السلعة. فكرة مرونة العرض مشابهة تماماً لفكرة مرونة الطلب، هنا إذا حدث تغير بنسبة معينة في سعر السلعة، يُخبرنا مقياس مرونة العرض ما إذا كانت الكمية المعروضة تتغير بدرجة كبيرة (مرونة عالية) أم تتغير بدرجة محدودة (مرونة منخفضة).

حساب مرونة العرض السعرية

لحساب مرونة العرض نستخدم إحدى الصيغتين الآتيتين:

الصيغة الأولى: نستخدمها إذا كانت المعلومات المتاحة هي النسبة المئوية للتغير في السعر والكمية:

$$E_s = \frac{\% \Delta Q_s}{\% \Delta P}$$

حيث $\% \Delta Q_s$ هي النسبة المئوية للتغير في الكمية المعروضة و $\% \Delta P$ هي النسبة المئوية للتغير في السعر.

مثال: إذا كان ارتفاع السعر بنسبة 10٪ يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة بنسبة 20٪ نحسب مرونة العرض كما يأتي:

$$E_s = \frac{\% \Delta Q_s}{\% \Delta P} = \frac{20\%}{10\%} = 2$$

الصيغة الثانية: نستخدمها إذا توفرت معلومات عن الكمية المعروضة والسعر قبل وبعد التغير:

$$E_s = \frac{\Delta Q_s}{\Delta P} \times \frac{P}{Q_s}$$

حيث ΔQ_s مقدار التغير في الكمية المعروضة، و ΔP مقدار التغير في السعر. و P السعر قبل التغير و Q_s الكمية المعروضة قبل التغير.

مثال: انخفاض سعر السلعة من 12 ريالاً إلى 9 ريالات أدى إلى انخفاض الكمية المعروضة من 600 وحدة إلى 500 وحدة، نحسب مرونة العرض كما يأتي:

$$E_s = \frac{\Delta Q_s}{\Delta P} \times \frac{P}{Q_s} = \frac{100 - 120}{30} \times \frac{12}{600} = 0,66$$

يُلاحظ أنَّ طبيعة العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة والسعر تجعل قيمة معامل المرونة دائماً موجبة.



أنواع مرونة العرض السعرية

هناك عوامل تجعل مرونة العرض تختلف من صناعة إلى أخرى وفي نفس النشاط من وقت إلى آخر. وبصفة عامة تقسم مرونة العرض إلى خمسة أنواع على نحو يشابه التقسيم المتبع في مرونة الطلب:

1 - العرض المرن price elastic supply

تغير السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير الكمية المعروضة بنسبة أكبر، أي أن هناك حساسية كبيرة للتغيرات في السعر، ولذلك تكون قيمة معامل المرونة أكبر من الواحد $E_s > 1$. مرونة العرض تكون مرتفعة في الفترة الطويلة؛ لأن الشركات تتمتع بحرية أكبر لتعديل طاقتها الإنتاجية، كذلك فإن مرونة العرض تكون كبيرة في ظروف الكساد؛ لأن مستلزمات الإنتاج تكون متاحة بسهولة وبتكلفة منخفضة.

2 - العرض غير المرن price inelastic supply

تغير السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة بنسبة أقل، أي أن معامل مرونة العرض أقل من الواحد $E_s < 1$. من أسباب ظاهرة العرض غير المرن: أن تعمل الشركة قرب حدود الطاقة القصوى للإنتاج، أو أن يكون لدى الشركة مستوى منخفض من المخزون، أو أن يصعب توظيف عناصر إنتاج إضافية. هذه الظروف تقيد حرية الشركة في تغيير كميات الإنتاج بدرجة كبيرة؛ استجابة للتغير في سعر السوق.



3- العرض أحادي المرونة unit elastic supply

التغير النسبي في الكمية المعروضة يكافئ تماماً التغير النسبي في السعر، ومقياس المرونة يساوي الواحد $E_s=1$.

4- العرض عديم المرونة perfectly inelastic supply

الكمية المعروضة ثابتة بصرف النظر عن سعر السوق، أي أن معامل مرونة العرض يساوي الصفر $E_s=0$

على سبيل المثال، عندما كان سعر المتر من الأرض في منطقة معينة 1000 ريال كانت المساحة المعروضة 3000 م²، ورغم ارتفاع سعر المتر إلى 5000 ريال ظلت المساحة المعروضة كما هي.

من الأمثلة الأخرى على حالة العرض عديم المرونة:

- تذاكر مباريات الكرة، حيث مهما ارتفع سعر التذكرة يبقى عدد المقاعد محدوداً لا يمكن زيادته.
- المعروض من المنتجات الزراعية عند الحصاد يكون ثابتاً ولا يمكن زيادته أو تخفيضه على الفور مهما ارتفع السعر أو انخفض.
- عرض التحف النادرة واللوحات الأثرية؛ لأنها مما لا يمكن إنتاج المزيد منه.
- العرض من الذهب العالمي عديم المرونة.

5- العرض لانتهائي المرونة endless elastic supply

عند سعر معين يعرض المنتجون جميع الكميات المتاحة لديهم. قيمة معامل مرونة العرض = ما لا نهاية $E_s=\infty$.

تحدث هذه الحالة إذا كانت تكلفة إنتاج الوحدة من السلعة ثابتة، ولا يوجد حد أقصى للإنتاج. تعرض المنشأة أي كمية من السلعة عند نفس السعر، وأي تغير طفيف في سعر السلعة يؤدي إلى تغير لا نهائي في الكمية المعروضة.



خلاصة الفصل

● مرونة العرض السعرية مقياس لدرجة استجابة التغير في الكمية المعروضة للتغير في سعر السلعة.

● لحساب مرونة العرض نستخدم إحدى الصيغتين الآتيتين:

الصيغة الأولى:

$$E_s = \frac{\% \Delta Q_s}{\% \Delta P}$$

والصيغة الثانية:

$$E_s = \frac{\Delta Q_s}{\Delta P} \times \frac{p}{Q_s}$$

● بحسب قيمة مُعامل المرونة نجد لدينا خمسة أنواع لمرونة العرض السعرية: العرض المرن والعرض غير المرن والعرض أحادي المرونة والعرض عديم المرونة والعرض لا نهائي المرونة.

أسئلة للمناقشة

- (1) عرّف مرونة العرض السعرية وقارن بينها وبين مرونة الطلب السعرية.
- (2) قارن بين العرض المرن والعرض غير المرن مع ضرب أمثلة.
- (3) اذكر ثلاثة أمثلة على حالة العرض عديم المرونة مع بيان سبب انعدام المرونة في كل مثال.
- (4) في كل حالة مما يأتي، احسب قيمة مُعامل مرونة العرض ثم حدّد نوع المرونة:
 - (أ) إذا أدى تخفيض سعر المراوح الكهربائية بنسبة 12٪ إلى انخفاض الكمية المعروضة منها بنسبة 10٪.
 - (ب) ارتفاع سعر موديل معين من سيارة (س) من 30000 ريال إلى 33000 ريال فنتج عن ذلك زيادة الكمية المعروضة من هذا النوع من 7000 سيارة إلى 9000 سيارة.



نشاط إثرائي



- (1) قارن بين عرض أراضي البناء في مركز المدينة وعرض الأراضي في ضواحي المدينة . أيهما أكثر مرونة؟ ولماذا؟
- (2) اذكر ثلاثة أمثلة من عندك على حالة العرض عديم المرونة مع بيان سبب انعدام المرونة في كل مثال .

3

العرض والطلب



الوحدة الرابعة

التنمية الاقتصادية





من المتوقع بعد نهاية دراسة الوحدة أن يتمكن الطالب من:

- تعريف مفهوم التنمية.
- التمييز بين مفهومي النمو والتنمية.
- تعريف مفهوم التنمية الاقتصادية.
- شرح أهداف التنمية الاقتصادية.
- شرح متطلبات التنمية الاقتصادية.
- توضيح مفهوم مؤشرات التنمية وأهدافها.
- شرح أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- توضيح طريقة حساب الناتج القومي.
- توضيح طريقة حساب الدخل القومي.
- التمييز بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي.
- توضيح الرقم القياسي للأسعار.
- تعريف الخطط الخمسية ويوضح أهدافها.
- شرح أهم الموارد الاقتصادية في المملكة.
- توضيح دور بعض الجهات ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية.



3-4 متطلبات التنمية الاقتصادية

- التخطيط وتوفير البيانات .
- توفير الإمكانيات اللازمة .
- الاستقرار والأمن .
- نشر الوعي التنموي .

4-4 مؤشرات التنمية الاقتصادية

- مفهوم المؤشرات الاقتصادية .
- الناج القومي والناج المحلي .
- الدخل القومي .
- الدخل النقدي والدخل الحقيقي .
- الرقم القياسي للأسعار .

5-4 التنمية الاقتصادية في المملكة

العربية السعودية

- خطط التنمية الاقتصادية في المملكة .
- الموارد الاقتصادية في المملكة .
- الجهات ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية في المملكة .

1-4 مفهوم التنمية الاقتصادية

- تعريف التنمية .
- الفرق بين النمو والتنمية .
- تعريف التنمية الاقتصادية .

2-4 أهداف التنمية الاقتصادية

- زيادة الدخل القومي .
- زيادة مستوى المعيشة للفرد .
- تقليل مستوى التفاوت في الدخل .
- التوسع في إنتاج السلع والخدمات وتحسينها .



مفهوم التنمية الاقتصادية

المقدمة



من خلال ما سبق دراسته حول نشوء المشكلة الاقتصادية بسبب الحاجات الإنسانية المتجددة ومحدودية الموارد المتاحة، والتغيرات التي طرأت على التجارة الدولية، أصبحت التنمية في جميع مجالاتها من أهم أهداف الدول والمجتمعات، وتأتي التنمية الاقتصادية في مقدمة هذه الأهداف كونها أحد العوامل الأساسية المساعدة في تحقيق التنمية الشاملة في مجالات التنمية الأخرى.

وستتعرف من خلال هذا الدرس، وما يليه من دروس على أهم ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ودورها في تحقيق الرخاء والرفاهية عند توفر متطلبات هذه التنمية.

تعريف التنمية

للإنسان دور فاعل وأساسي في عملية التنمية، ولا يمكن تحقيقها إلا عن طريقه، وهو ليس مجرد مستفيد من منتجات التنمية.

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم متعددة الأبعاد، ويمكن تعريفها على أنها:

عملية انتقال المجتمع من الوضع الحالي إلى وضع أفضل، من خلال التغيير الجذري الشامل بأشكاله المختلفة (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الإدارية ... إلخ).



الفرق بين النمو والتنمية

يخلط البعض بين مفهومي النمو والتنمية، ويتم استخدامها كمفهومين مترادفين، ويمكن توضيح أهم ما يميز بين هذين المفهومين من خلال ما يلي :

- النمو يتضمن عملية تغيّر تلقائية تحدث من غير تدخل الإنسان، بينما التنمية تشير إلى عملية تغيير متعمّدة محكومة بإرادة وجهود إنسانية منظمة لتحقيق أهداف معينة.
- مقدار التغيّر في عملية النمو عادة ما تكون ضئيلة وتتم خلال فترات طويلة من الزمن، وبصورة تدريجية، بينما التنمية تُظهر نتائج تغيّر واضحة وسريعة نتيجة للجهود المنظمة وتسخير الإمكانيات اللازمة للانتقال السريع.

مفهوم التنمية الاقتصادية

يعد مفهوم التنمية الاقتصادية من أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية، حيث أنه يتناول مستويات مختلفة في القطاعات الاقتصادية بهدف تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وله تأثير واضح على الأنواع الأخرى من التنمية التي يهدف إليها المجتمع.

ومن التعريفات التي تناولت هذا المفهوم :

- عملية تغيير تهدف إلى تطوير وتنظيم النشاط الاقتصادي من خلال رفع الكفاية الإنتاجية، وتحسين مستوى المعيشة لمختلف أفراد وفئات المجتمع، وإشباع حاجاتهم المادية.
- عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية، ضرورية لكل مجتمع إنساني للانتقال في مختلف جوانب الحياة إلى مرحلة جديدة من التقدم.
- هي العملية التي يتم من خلالها توحيد جهود أفراد المجتمع لتحقيق زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي، وزيادة نصيب الفرد منه، من خلال استغلال الموارد المتاحة وتحسين هياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات.

من المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مفهوم التنمية المستدامة، والذي ظهر نتيجة المشكلات البيئية التي أصبحت تهدد أشكال الحياة على كوكبنا، وتهتم التنمية المستدامة بتلبية حاجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها، مع المحافظة على النظام البيئي ومحتواه كونه أساس حياة الإنسان.



خلاصة الفصل

- التنمية هي انتقال المجتمع من الوضع الحالي إلى وضع أفضل من خلال التغيير الجذري الشامل بأشكاله المختلفة (الاجتماعي والاقتصادي، الثقافي، الإداري. وغيره).
- للإنسان دور فاعل في عملية التنمية ولا تتم التنمية إلا عن طريقه فهو ليس مجرد مستفيد من منتجاتها.
- يخلط البعض بين مفهومي التنمية والنمو.
- التنمية المستدامة هي أحد المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية وهي تهتم بتلبية حاجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها.

أسئلة للمناقشة

(1) يخلط البعض بين مفهوم النمو والتنمية. بين أهم ما يميز كل مفهوم منهما.

.....
.....

(2) ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (X) أما العبارة غير الصحيحة لما يلي:

- أ. مقدار التغير في عملية النمو عادة ما يكون ضئيل. ()
- ب. آثار التنمية الاقتصادية تختص بتنمية الجانب الاقتصادي في المجتمع. ()
- ج. عملية التنمية الاقتصادية تركز على تحقيق حاجات المجتمع الأساسية فقط. ()



نشاط إثرائي

من خلال التعريفات السابقة لمفهوم التنمية الاقتصادية تعاون مع مجموعتك في :

- استخراج أهم العناصر التي يتكون منها مفهوم التنمية الاقتصادية .
- استخلاص تعريف جديد من إنشائكم لمفهوم التنمية الاقتصادية .



أهداف التنمية الاقتصادية

المقدمة



يملك خالد مصنعاً للمنتجات البلاستيكية، قام بإنشائه بمساعدة وتمويل من صندوق التنمية الصناعية السعودي، ويعمل في المصنع مجموعة من الموظفين والعاملين السعوديين وغيرهم من الموظفين والعمال من عدة دول أخرى. وتحرص إدارة المصنع على التطوير المستمر لمنتجاتها لتحسين مستوى المخرجات لتتمكن من تصدير فائض الإنتاج إلى الدول المجاورة.

من خلال ما سبق أجب عن الأسئلة التالية:

- كيف تمكن خالد من إنشاء مصنعه؟
- ما الهدف من تمويل المشروعات الصناعية في المملكة؟
- ما أثر الأجور التي ستُصرف للموظفين والعاملين من السعوديين وغير السعوديين على الدخل القومي للدول التي يتبع لها موظفو وعمال المصنع؟

أهداف التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية لا تعتبر غاية في ذاتها، وإنما تأتي لتحقيق أهداف أفراد المجتمع وتحقيق رغباتهم.



وتتمثل أهداف التنمية الاقتصادية في :

أولاً: زيادة الدخل القومي

من عوامل ارتفاع الدخل القومي :

- زيادة القوة الشرائية داخل الدولة.
- زيادة التحويلات إلى داخل الدولة.
- تقليل الواردات من خارج الدولة.
- زيادة الصادرات للدول الخارجية.

تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية، والذي يتمثل في السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها خلال فترة زمنية معينة، ويرتبط تحقيق هذا الهدف بتوفير الإمكانيات البشرية والمادية والفنية التي تسهم في تحقيق الزيادة في هذا الدخل.

ثانياً: رفع مستوى المعيشة للأفراد

تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل القومي، لا بد وأن يصاحبه ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد داخل المجتمع، حتى يتمكنوا من إشباع حاجاتهم الضرورية، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والتعليم، ومن الممكن أن يمتد ذلك لتحقيق نوع من الرفاهية لأسلوب الحياة للأفراد.

ثالثاً: تقليل التفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع

من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية تقليل التفاوت في مستوى الدخل بين جميع فئات المجتمع، ففي بعض المجتمعات تستحوذ فئة بسيطة على معظم الدخل القومي، مما ينتج عنه ظهور طبقتين في المجتمع، طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء، وكلما زاد هذا التفاوت نتج عنه تعطل رأس المال في المجتمع لعدم ميل الطبقة الغنية للإنفاق بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك. لذلك يعتبر تقليل التفاوت في الدخل بين الأفراد من أهداف التنمية الاقتصادية لتشجيع الإنفاق على السلع والخدمات من شريحة كبيرة في المجتمع، مما يؤدي لنشاط الأعمال وزيادة قدرة الجهاز الإنتاجي.

رابعاً: التوسع في إنتاج السلع والخدمات وتحسينها

التنمية الاقتصادية لا تقتصر على تحقيق الأهداف السابقة وحسب، وكما لاحظنا فتحقيق بعض الأهداف السابقة، قد لا يحقق بعضها الآخر بسبب بعض المعوقات كزيادة نسبة النمو السكاني مقارنة

يظهر غالباً التفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع في الدول التي تتبع النظم الاقتصادية الرأسمالية حيث تستأثر طبقة بسيطة من المجتمع بمعظم الدخل القومي.



بنسبة الزيادة في الدخل القومي، الأمر الذي يستوجب التخطيط المستمر للهيكل الاقتصادية، من خلال البحث عن أفضل السبل لاستغلال الموارد المتاحة، وتحسينها من الناحية الإدارية والفنية من خلال التدريب واستخدام التقنية المتقدمة، كما يستلزم التوسع في قطاعات إنتاجية مختلفة، كالتكامل بين القطاع الزراعي والصناعي من خلال الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية مثلاً، والتي تُكسب الاقتصاد الوطني مزايا إضافية.

قامت بعض الجامعات السعودية بدراسات حول الصناعات التحويلية للتمور والتي يشكل إنتاج المملكة منها حوالي 12٪ من الإنتاج العالمي ويمكن من خلاله: تصنيع عجائن التمور ودبس التمر، والسكر السائل، والمربيات وغيرها من المنتجات.

بدأت المملكة العربية السعودية في وضع استراتيجية اقتصادية تهدف لإنشاء اقتصاد متنوع يقلل من الاعتماد على عائدات النفط من خلال تبني الصناعات التحويلية والاستفادة من جميع الموارد المتاحة التجارية والخدمية والزراعية.

خلاصة الفصل

- تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيق أهداف أفراد المجتمع ورغباتهم.
- من عوامل ارتفاع الدخل القومي زيادة كلاً من القوة الشرائية والتحويلات إلى داخل الدولة وتقليل الواردات و زيادة الصادرات.
- تهدف التنمية الاجتماعية إلى تقليل التفاوت في مستوى الدخل بين فئات المجتمع.
- إحدى خطط التنمية الاقتصادية هو إنشاء اقتصاد متنوع من خلال تبني الصناعات التحويلية والاستفادة من الموارد المتاحة للتقليل من الاعتماد على النفط.



أسئلة للمناقشة

- اربط كل عبارة في العمود الأول بما يناسبها من العمود الثاني (بوضع الرقم المناسب أمام العبارة في العمود الثاني) :

1	الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية .	عدم ميل طبقة الأغنياء للإنفاق .
2	تعطل رأس المال في المجتمع .	تكسب الاقتصادي الوطني مزايا إضافية .
3	الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية .	رفع مستوى المعيشة للأفراد .

نشاط إثرائي

4

التنمية الاقتصادية

1. بالرجوع للمثال الوارد في تمهيد الدرس ابحث مع مجموعتك عن أثر كل مما يأتي على الدخل القومي السعودي :
 - تحويل العاملين لجزء من أجورهم إلى خارج المملكة .
 - تصدير فائض المصنع للدول المجاورة .
 - اعتماد المصنع على المواد الخام المصنعة محلياً . استخلاص تعريف جديد من إنشائكم لمفهوم التنمية الاقتصادية .
2. من توجهات تنمية الاقتصاد الوطني في المملكة إنشاء المدن الصناعية التي تهتم بالصناعات التحويلية للنفط . ابحث في مصادر التعلم عن إحدى هذه المدن الصناعية، واكتب تقريراً عن أهم المنتجات التحويلية التي تقوم بإنتاجها .



متطلبات التنمية الاقتصادية

المقدمة



تعتبر اليابان من أكثر الدول ندرة في الموارد الطبيعية، وتقوم باستيراد جميع احتياجاتها من تلك الموارد الطبيعية من الخارج، وعلى الرغم من ذلك أصبحت من أوائل الدول المتقدمة اقتصادياً، في حين تتوفر في بعض الدول كميات كبيرة من الموارد الطبيعية، وعلى الرغم من ذلك نجدها في أواخر الدول في التقدم الاقتصادي.

من خلال ما سبق أجب عن الأسئلة التالية :

- هل توفر الموارد الطبيعية كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية؟
 - كيف يمكن استغلال التقنية الحديثة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
 - ما دور العنصر البشري في تحقيق مستويات مرتفعة للتنمية الاقتصادية؟
- يمكن لأي مجتمع من الوصول لمستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية وتحقيق حاجات ورغبات أفراد المجتمع من خلال تكامل عدد من المتطلبات لتحقيق هذا الهدف، ومن أهم متطلبات التنمية الاقتصادية ما يلي :

1- التخطيط وتوفير البيانات

سبق أن تناولنا في الوحدة الثانية المشكلة الاقتصادية وكيفية إيجاد الحلول لها من خلال الإجابة عن ثلاثة أسئلة وهي :

ماذا ننتج؟
كيف ننتج؟
لمن ننتج؟

تختلف الخطط الخاصة بالتنمية الاقتصادية تبعاً لظروف المجتمع، كما أن للنظام الاقتصادي المتبع دوراً مهماً في إعداد خطط التنمية وفقاً للمبادئ التي يقوم عليها هذا النظام.



وللإجابة على هذه الأسئلة نحتاج لعملية التخطيط الاقتصادي والذي من خلاله نستطيع تحديد حاجات ورغبات أفراد المجتمع، وجمع البيانات عن الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والتي من خلالها سيتم إنتاج السلع والخدمات الكفيلة بإشباع تلك الحاجات والرغبات.

2- توفير الإمكانيات اللازمة

تحتاج عملية التنمية الاقتصادية إلى توفير عدد من الإمكانيات، فلا يمكن تحقيق أهداف التنمية دون توفير الإمكانيات اللازمة لذلك، ومن أهمها:

أ. **الموارد الطبيعية:** تتميز معظم الدول بتوافر عدد من الموارد الطبيعية التي يمكن استغلالها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ب. **الموارد البشرية:** ويعتبر العنصر البشري من أهم العناصر في عملية التنمية، وعلى الرغم من توفر هذا العنصر في كثير من الدول إلا أنه لا يستغل بسبب حاجة التنمية لعناصر بشرية تمتلك المعرفة والمهارة اللازمة للإنتاج وتطوير أساليب العمل.

والعنصر البشري الكفاء قادر على قهر ندرة الموارد الطبيعية من خلال ما يمتلكه من قدرة على الإبداع والابتكار.

ج. **توفر الإمكانيات التقنية:** لقد أصبح استخدام التقنية الحديثة من سمات التقدم الاقتصادي، وأصبح البحث العلمي هو المحرك لعمليات التغيير والتجديد للوصول لأفضل الطرق والأساليب للإنتاج، ولذلك أصبح التقدم الاقتصادي منحصراً في الدول التي تمتلك التقنية الحديثة في مجالات التنمية المختلفة، الصناعية والزراعية وغيرها من المجالات التي تسهم في تحقيق التنمية والازدهار في كثير من الدول.

الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية أدى إلى الإخلال بالتوازن البيئي وأثر على تلبية متطلبات الأجيال القادمة في المستقبل.

هناك كثير من الدول لا تمتلك سوى كميات بسيطة من الموارد الطبيعية وأصبحت في مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً بسبب اهتمامها بالعنصر البشري في عملية التنمية.





يمكن الرجوع لدرس الموارد الاقتصادية في الوحدة الثانية للتعرف على الموارد الطبيعية.

3- الاستقرار والأمن

الدول التي تنعم بالاستقرار السياسي والأمني هي المؤهلة لتحقيق معدلات التنمية في جميع مجالاتها، ومن ضمنها التنمية الاقتصادية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع الوضع الاقتصادي في الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة، قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ...﴾ [النحل: 112].

ويحرص كثير من المستثمرين على إنشاء مشروعاتهم الاقتصادية في الدول التي يسودها الأمن والاستقرار السياسي.

4- نشر الوعي وثقافة التنمية

من المسلم به أنَّ التنمية بجميع مجالاتها لا يمكن تحقيقها من خلال الاستعانة بالنماذج الجاهزة، أو بتقليد نماذج تنموية من الخارج، فلكل مجتمع خصائصه وثقافته، ولا بد من نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية التنمية، ودورها في ازدهار المجتمع وتحقيق الرفاهية، ومن أهم الجوانب المتعلقة بنشر الوعي التنموي التعريف بالحقوق والواجبات لكل فرد تجاه مجتمعه.

ويمكن نشر هذا الوعي والثقافة التنموية من خلال:

- تفعيل دور الجمعيات ومؤسسات المجتمع: من خلال توضيح دور الإنسان في بناء التنمية، وتأهيل أفراد المجتمع من خلال التدريب المستمر.
- تشجيع الإبداع والابتكار: حيث يتم تبني المبدعين في المجتمع، وتشجيعهم على الابتكار والإنتاج في جميع مجالات المعرفة.
- تطوير التعليم والتربية: والذي من خلاله يمكن تضمين المناهج الدراسية بالقيم والمهارات التي تُعزز الإنتاج والابتكار والبحث العلمي واحترام العمل المهني وتحمل المسؤولية.



خلاصة الفصل

- الأمن والتخطيط وتوفير كلاً من البيانات والإمكانات اللازمة ونشر ثقافة التنمية تعد من متطلبات التنمية الاقتصادية.
- من خلال التخطيط الاقتصادي نستطيع تحديد حاجات ورغبات أفراد المجتمع وذلك للإجابة على التساؤلات الاقتصادية الثلاثة: ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟
- الموارد الطبيعية والموارد البشرية والتقدم التقني أهم الإمكانيات التي تحتاج لها التنمية الاقتصادية.

4

التنمية الاقتصادية

أسئلة للمناقشة

- ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (X) أما العبارة غير الصحيحة لما يلي:
- أ. لا يمكن تحقيق التقدم الاقتصادي لأي مجتمع يفتقر للموارد الطبيعية. ()
- ب. تعتبر المعادن من الموارد غير المتجددة. ()
- ج. توفر العنصر البشري في أي مجتمع اقتصادي يعني تحقيق التنمية الاقتصادية. ()

نشاط إثرائي

1. أدى التقدم الصناعي إلى ظهور عدد من المشكلات البيئية التي تهدد مستقبل العالم وتؤثر على التوازن البيئي، وأصبحت كثير من الموارد الطبيعية حتى المتجددة منها مهددة بالزوال.

- ابحث في مصادر التعلم عن بعض المشكلات المتعلقة بالاستغلال السيئ للموارد الطبيعية من قبل الإنسان، وقدم تقريرًا ملخصًا عنها.

2. ساهمت التقنية الحديثة والتقدم العلمي في تحقيق مستويات مرتفعة بالتنمية الاقتصادية في مجالي: الزراعة والصناعة.

- ناقش مع مجموعتك دور التقدم التقني في ذلك، مع تقديم بعض الأمثلة.





مؤشرات التنمية الاقتصادية

المقدمة



يمر أي مجتمع بمجموعة من التقلبات الاقتصادية المنتظمة والتي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي في جميع جوانبه، وقد تنعكس هذه التقلبات سلباً على مستويات الإنتاج والعرض والطلب والأسعار مما يستلزم وجود عدد من الأدوات التي يمكن من خلالها قياس تلك التغيرات والعمل على تصحيحها ومعالجتها.

ومن خلال هذا الدرس سنتعرف على أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها التعرف على مستوى النشاط الاقتصادي خلال فترة من الفترات.

مفهوم المؤشرات الاقتصادية



يمكن تعريف المؤشرات الاقتصادية على أنها: مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وتهدف هذه المؤشرات إلى:

- قياس الأداء الاقتصادي.
- تقييم الأداء الاقتصادي ومعرفة مدى قوته أو ضعفه.
- التنبؤ بحالة الاقتصاد في المستقبل.
- بناء خطط التنمية الاقتصادية.

النتاج القومي والنتاج المحلي

من أهم المؤشرات الاقتصادية التي توضح مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه: الناتج القومي والنتاج المحلي.

1- الناتج القومي

هو القيمة النقدية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها مواطنو الدولة داخلها أو خارجها خلال فترة معينة (عادة ما تكون سنة).

ومن خصائص الناتج القومي:

- يحسب بالقيمة البديلة: حيث يتم حساب القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات.
- يدخل في حساب الناتج القومي قيمة السلع والخدمات النهائية فقط.
- يدخل في حساب الناتج القومي جميع ما ينتجه مواطنو الدولة سواء داخل حدود الدولة أو خارجها.

طريقة حساب الناتج القومي

يتم قياس الناتج القومي بطريقتين:

أ. طريقة الناتج النهائي: وفيها يتم استبعاد قيمة المواد الخام، والمواد الوسيطة وتدخل قيمة السلعة النهائية في حساب الناتج القومي.

مثال: عند إنتاج الملابس يتم استبعاد قيمة القطن، وقيمة القماش، ويتم إدخال قيمة الملابس باعتبارها سلعة نهائية في حساب الناتج القومي الإجمالي.

ب. طريقة القيمة المضافة: وفيها يتم حساب القيمة المضافة خلال المراحل المختلفة لإنتاج السلعة حتى ظهورها كسلعة نهائية. ويمكن حساب القيمة المضافة على النحو التالي:

القيمة المضافة = قيمة المخرجات - قيمة المدخلات

أهمية الناتج القومي:

- مؤشر لأداء الاقتصاد وتطوره.
- تعتمد عليه الحكومة لوضع الخطط والسياسات الاقتصادية.
- يعتبر من أحد المؤشرات لتصنيف الدول إن كانت متقدمة أو نامية.

السلع التي يتم إنتاجها في المجتمع
ثلاثة أنواع:

مواد خام - منتجات وسيطة - منتجات نهائية.

وما يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي السلع والخدمات النهائية.
لماذا؟



مثال:

مرحلة الإنتاج	قيمة المدخلات	قيمة المخرجات	القيمة المضافة
إنتاج القطن	0	100	100
إنتاج القماش	100	160	60
إنتاج الملابس	160	250	90
ما يتم حسابه في الناتج القومي الإجمالي		250	

(4-4) جدول القيمة المضافة

2- الناتج المحلي:

هو القيمة النقدية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها مواطنو الدولة داخلها أو خارجها خلال فترة معينة (عادة ما تكون سنة).

الدخل القومي

يعرف الدخل القومي على أنه: مجموع الدخول التي يحصل عليها جميع من ساهم في النشاط الإنتاجي في المجتمع خلال العام.

ويدخل في حساب الدخل القومي الأجور والمرتبات، والدخل من الإيجارات، وعوائد مشاركة رأس المال وصافي أرباح الشركات بأنواعها.

طريقة حساب الدخل القومي

يمكن تلخيص أهم طرق حساب الدخل القومي في التالي:

طريقة الإنفاق الكلي

حيث يتم حساب الدخل القومي عند إنفاقه، ويمثل جميع ما تم إنفاقه على السلع والخدمات في المجتمع خلال العام.

ويتكوّن الإنفاق الكلي من المكونات التالية:

الإنفاق الاستهلاكي: وهو جميع ما ينفقه القطاع العائلي على السلع والخدمات بجميع أشكالها (غذاء، ملابس، تعليم، رعاية صحية، اتصالات، ترفيه).

الإنفاق الاستثماري: وهو إنفاق قطاع الأعمال على السلع الرأسمالية (المعدات، الأجهزة، الآلات، المواد المستخدمة في الإنتاج).

الإنفاق الحكومي: وهو جميع ما تنفقه الحكومة من خلال الوزارات والهيئات التابعة لها في صورة مرتبات وأجور لموظفيها، بالإضافة للسلع والخدمات التي تحتاجها المرافق التابعة لها.

صافي المعاملات الخارجية: وقد يكون موجباً إذا زادت الصادرات على الواردات، ويكون سالباً في حال زادت الواردات على الصادرات.

ويتم احتساب الدخل القومي بطريقة الإنفاق الكلي على النحو التالي:

الدخل القومي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + صافي المعاملات الخارجية

الدخل النقدي والدخل الحقيقي

يتم قياس الدخل النقدي في المجتمع مقيساً بوحدات النقود، أما الدخل الحقيقي فهو مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل الدخل النقدي.

مثال: إذا كان دخل الشخص 1000 ريال، وكان سعر سلعة من السلع 200 ريال، فهذا يعني أنه يستطيع شراء خمس وحدات من هذه السلعة.



بينما إذا ارتفع سعر هذه السلعة إلى 250 ريال فهذا يعني أنه لا يستطيع شراء سوى أربع وحدات فقط.

فالدخل الحقيقي لهذا الشخص انخفض على الرغم من أن دخله النقدي لم يتغير.

الرقم القياسي للأسعار

الدخل القومي الحقيقي لا يعتمد على سلعة واحدة، بل يعتمد على مقياس مهم يُسمى «الرقم القياسي للأسعار»، وهو مؤشر لمستوى أسعار مجموعة كبيرة من السلع والخدمات، وفي حالة ارتفاعه يعتبر مؤشر على حالة من الغلاء على المستوى الكلي وهو ما يعبر عنه بمصطلح التضخم مما يستوجب تدخل من الدولة لمعالجته.

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية، وسيتم التطرق لهذه المشكلة من خلال الوحدة السادسة.

خلاصة الفصل

- المؤشرات الاقتصادية هامة لقياس وتقييم الأداء الاقتصادي الحالي والتنبؤ بحالته المستقبلية وبناء خطط التنمية.
- يعد الناتج القومي مؤشر هام لأداء الاقتصاد تعتمد عليه الحكومة لوضع الخطط والسياسات الاقتصادية وهو أحد مؤشرات تصنيف الدول.
- الدخل القومي هو مجموع الدخل التي يحصل عليها جميع من ساهم في النشاط الإنتاجي في المجتمع خلال العام شاملة الأجور والمرتبات والدخل من الإيجارات وعوائد مشاركة رأس المال وصافي الأرباح بأنواعها.
- يجب التمييز بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي.
- الرقم القياسي للأسعار هو مؤشر لمستوى أسعار مجموعة كبيرة من السلع والخدمات.

أسئلة للمناقشة

1. ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (X) أما العبارة غير الصحيحة لما يلي :
 - أ. في طريقة قياس الناتج القومي بطريقة الناتج النهائي يتم استبعاد قيمة المواد الخام. ()
 - ب. دخل محاسب مصري يعمل في السعودية يدخل في حساب الناتج المحلي السعودي. ()
 - ج. الدخل الحقيقي هو مقدار السلع والخدمات التي نحصل عليها مقابل الدخل النقدي. ()
2. اربط كل عبارة في العمود الأول بما يناسبها من العمود الثاني (بوضع الرقم المناسب أمام العبارة في العمود الثاني) :

1	الناتج القومي .	إنفاق القطاع العائلي على السلع والخدمات
2	القيمة المضافة	مؤشر لمستوى أسعار مجموعة كبيرة من السلع والخدمات
3	الناتج المحلي	جميع قيم السلع والخدمات النهائية على أرض الوطن
4	الإنفاق الاستهلاكي	قيمة ما يتم إنتاجه داخل وخارج الوطن
5	الرقم القياسي للأسعار	طرق حساب الناتج القومي

3. " مشروع نيوم " من المشاريع التنموية الطموحة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 .
 - ابحث عن خصائص هذا المشروع ، وتأثيره على مؤشرات التنمية الاقتصادية .



نشاط إثرائي

- من خلال ما عرفته عن طريقة حساب الناتج القومي والناتج المحلي .
حدّد في الجدول التالي الدولة التي يُسجّل في حسابها الإنتاج حسب الحالات التالية:

الحالة	الناتج القومي الإجمالي	الناتج المحلي
إنتاج مصنع سعودي مقام في مصر		
دخل طبيب سوداني مقيم في السعودية		
عوائد شركة مقاولات سعودية نشاطها محلي		



التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

المقدمة



بدأت مسيرة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية مع بداية الخطة الخمسية الأولى عام 1389هـ / 1969م بالاعتماد على النفط كمصدر رئيس للتنمية الاقتصادية، وأخذت الخطط التالية تتخذ منهجاً مخططاً ومدرّوساً من ذلك الحين، وتحوّل الاقتصاد السعودي في مسيرة نموه بعد ذلك من خلال الاعتماد على تصدير النفط، والتوسع المستمر في التحوّل لتنمية القطاعات غير النفطية الأخرى.

وفي الفترة الأخيرة بدأت المملكة في تبني الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال استثمار المعرفة في جميع قطاعات الاقتصاد وتوجيه الاهتمام للابتكار وتعظيم دور التقنية، وتنمية نشاط ريادة الأعمال وتطوير التعليم، وبناء مهارات العنصر البشري على أسس حديثة ومتقدمة.

من خلال ما سبق أجب عن الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالخطة الخمسية؟
- هل ما زال الاقتصاد في المملكة يعتمد على النفط فقط؟
- ما الاتجاه الجديد لتنمية الاقتصاد السعودي؟

تتركز رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في المرتكزات الثلاثة لرؤيتنا: العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي.



خطط التنمية الاقتصادية في المملكة

يقوم تخطيط التنمية في المملكة على ما يعرف بالخطط الخمسية، والتي يمكن تعريفها بأنها: مشروع للإثراء الاقتصادي الوطني يتم عن طريق تعزيز الإنتاج في مختلف القطاعات، تضعه الحكومات وتعمل على تنفيذه خلال خمس سنوات.



وتستهدف الخطط الخمسية المتوالية في المملكة إلى تعزيز التنوع الاقتصادي بأبعاده المختلفة، ورفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات العام والخاص، وزيادة القدرات التنافسية للاقتصاد السعودي من خلال تنمية الموارد البشرية وتوسيع الخيارات لأفراد المجتمع لاكتساب المعارف والمهارات والخبرات.

الموارد الاقتصادية في المملكة

يمكن تقسيم الموارد الاقتصادية في المملكة العربية السعودية إلى ثلاثة أقسام هي:

الموارد الطبيعية:

- تمتلك المملكة العديد من الموارد الطبيعية، ومنها:
- **النفط:** حيث يعتبر من أهم موارد المملكة على الإطلاق، والذي يشكل ربع احتياطي العالم من هذا المصدر.
- **الغاز الطبيعي:** وتمتلك المملكة كميات كبيرة من الغاز الطبيعي تمثل (5٪) من الاحتياط العالمي.
- **المعادن:** نظراً لاتساع مساحة المملكة واختلاف طبيعتها الجغرافية، تتوفر بها كميات كبيرة من المعادن التي تم استغلال البعض منها، ومن أهم تلك المعادن: (الحديد، النحاس، الزنك، الألمنيوم، الذهب، الفضة، الفوسفات)، وغيرها من المعادن التي لم تستغل اقتصادياً.



• **الثروة الزراعية والحيوانية:** تركّز خطط التنمية في المملكة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات كالقمح والشعير والخضراوات، بالإضافة إلى تصدير الفائض إلى مختلف دول العالم، كما يتم تقديم الدعم لمشروعات تنمية الثروة الحيوانية من خلال مشروعات تربية المواشي ومنتجات الألبان، والاهتمام بقطاع الثروة السمكية من خلال المصائد السمكية، ومشروعات المزارع السمكية.



• **الطاقة الشمسية:** تتميز المملكة بوفرة الطاقة الشمسية حيث تعتبر المملكة أحد أكثر المناطق ارتفاعاً في معدلات الإشعاع الشمسي في العالم، ولقد قامت المملكة بالعديد من برامج تطوير الطاقة الشمسية، منها مشروع القرية الشمسية، وبرنامج إنتاج الهيدروجين بالطاقة الشمسية.

الموارد البشرية:



وضعت خطط التنمية في المملكة العنصر البشري، عنصراً مهماً لتحقيق أهدافها، ولذلك تزايدت نسبة الإنفاق على تنمية العنصر البشري خلال السنوات الماضية لأهمية الدور الذي يقوم به العنصر البشري في عملية التنمية.

ويشارك في هذا الدور مؤسسات من القطاعين العام والخاص من خلال مراكز وإدارات متخصصة لتحقيق هذا الهدف وتقديم التدريب والتأهيل المستمرين، وتقديم الفرص الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز تلك المؤسسات **صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»**.



الموارد المصنعة (رأس المال والبنية الأساسية):

وتتمثل في رأس المال الإنتاجي، وهي التجهيزات الرأسمالية التي تُسهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال إنتاج السلع والخدمات الوسيطة.



ولقد أنشأت المملكة في هذا الجانب عددًا من المدن الصناعية التي تقوم بهذا الدور لتحقيق التنمية الاقتصادية، كشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو)، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، والشركة العربية السعودية لزيوت التشحيم (بترولوب)، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وغيرها.

كما تظهر من خلال ما وفرته الدولة من بنية أساسية تُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة الأنشطة الاقتصادية على أداء مهامها، وتتمثل في الموانئ والمطارات وشبكات الطرق، وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات.

الجهات ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية في المملكة

من أهم الجهات التي تتولى عمليات التخطيط والمتابعة للتنمية الاقتصادية في المملكة:

تم إنشاء مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بأمر ملكي في 1436/4/9 هـ - 2015/1/30 م، لتحديد التوجّهات والرؤى والأهداف ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والتنمية، ومتابعة تنفيذها والتنسيق بينها.

• مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية:

ويهدف هذا المجلس إلى التنسيق بين الوزارات المعنية بالشأن الاقتصادي والمالي والاجتماعي والتعليم للوصول لمرحلة الاقتصاد المعرفي.

• وزارة الاقتصاد والتخطيط:

وتتلخص مهامها في توزيع الموارد الاقتصادية للدولة وإعداد خطط التنمية وتوجيهها نحو تحقيق التنمية ورفاهية المواطن.

• وزارة المالية:

وتتمثل مسؤوليتها في إعداد مشروع الميزانية الحكومية بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية المختلفة، ورسم السياسات المالية العامة الداعمة للاستقرار والنمو الاقتصادي.



عدد المصانع في المملكة العربية السعودية حتى نهاية الربع الأول من عام 2023م بلغ 10,819 مصنعاً، برأس مال يقدر بـ 1,432 تريليون ريال، تصدرها من حيث حجم الاستثمار المصانع العاملة في تصنيع المنتجات الكيميائية، ثم مصانع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى، ثم مصانع الفلزات القاعدية.

• **وزارة التجارة:** تركز رسالة وزارة التجارة على تأطير الدور المحوري المنوط بها في الارتقاء ببيئة الأعمال التجارية في المملكة، وذلك من خلال سن وتطوير والإشراف على تطبيق الأنظمة واللوائح والسياسات التجارية وتعميق الشراكات الاستراتيجية مع مختلف الجهات ذات العلاقة محلياً ودولياً بما يوطد أواصر الثقة بين التاجر والمستهلك ويسهم في تعظيم دور القطاع التجاري في دعم واستدامة الاقتصاد الوطني.

• **وزارة الاستثمار:** تتولى وزارة الاستثمار القيادة في تطوير البيئة الاستثمارية في المملكة، إذ تجري دراسات مستمرة للسوق السعودي، إضافة إلى عملها في حصر وتطوير الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار المحلي، وجذب الاستثمارات الأجنبية عبر تسليط الضوء على المقدرات الهائلة والفرص الواعدة التي تمتلكها المملكة العربية السعودية.

خلاصة الفصل

- الخطط الخمسية التي يقوم عليها تخطيط التنمية الاقتصادية في المملكة هي مشروع للإنماء الاقتصادي الوطني يتم عن طريق تعزيز الإنتاج في مختلف القطاعات يوضع من قبل الحكومة وتعمل على تنفيذه خلال خمس سنوات.
- تقسم الموارد الاقتصادية إلى الموارد الطبيعية والموارد البشرية والموارد المصنعة (رأس المال الانتاجي).
- عملية التنمية الاقتصادية في المملكة يتم التخطيط لها ومتابعتها من عدة جهات، منها: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة المالية ووزارة التجارة ووزارة الاستثمار.



أسئلة للمناقشة

1. تسعى المملكة للاعتماد على اقتصاد متنوع يقلل من الاعتماد على النفط.
 - اذكر أهم توجهات الاقتصاد السعودي لتحقيق هذا الهدف.
2. مشروع البحر الأحمر "The Red Sea"، هو من أهم المشاريع الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.
 - ابحث في مصادر المعلومات عن هذا المشروع، وقدم تقريراً عن هذا المشروع، وأثره الاجتماعي والاقتصادي على المملكة.

نشاط إثرائي



1. من خلال موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية على شبكة الإنترنت.

- ابحث عن أهم أهداف خطة التنمية العاشرة المتعلقة بمجال التنمية الاقتصادية، وقدم ملخصاً عنها.



2. من خلال موقع مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة في المملكة العربية السعودية على شبكة الإنترنت.

- اكتب تقريراً مبسطاً عن أهم أهداف المدينة، وأسباب إنشائها.

3. ابحث في مصادر التعلم عن أهم البرامج التي يقدمها صندوق تنمية الموارد البشرية والتي تسهم في تنمية مهارات وقدرات العنصر البشري لدعم التنمية الاقتصادية في المملكة.

4. من خلال رابط التقارير والإحصائيات على موقع وزارة التجارة قدم تقريراً إحصائياً عن عدد المصانع الوطنية تحت الإنشاء حسب النشاط ونوع الاستثمار.



الوحدة الخامسة

التجارة الدولية





من المتوقع بعد نهاية دراسة الوحدة أن يتمكن الطالب من:

- تعريف الاقتصاد الدولي.
- التمييز بين المالية الدولية والتجارة الدولية.
- تفسير اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية.
- شرح مزايا قيام التجارة بين الدول.
- شرح أهم القيود على التجارة الدولية.
- تعريف ميزان المدفوعات.
- توضيح الأقسام التي يتكون منها ميزان المدفوعات.
- التمييز بين التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.
- تعريف سعر الصرف.
- تطبيق طريقة تحويل العملة إلى عملة أخرى باستخدام سعر الصرف.
- المقارنة بين أنظمة الصرف والتعرف على دورها في تحديد سعر الصرف الأجنبي.
- تعريف منظمة التجارة العالمية.
- تعداد أهداف منظمة التجارة العالمية.
- تحديد وظائف منظمة التجارة العالمية.
- توضيح مبادئ منظمة التجارة العالمية.
- تمييز إيجابيات عضوية منظمة التجارة العالمية.
- شرح كيف يمكن تجنب سلبيات العضوية في منظمة التجارة العالمية.



خريطة الوحدة 5

5

التجارة الدولية

3-5 سعر الصرف .

- تعريف بسعر الصرف .
- تحديد سعر صرف العملة الأجنبية .
- أنواع أنظمة الصرف الأجنبي .

4-5 منظمة التجارة العالمية .

- التعريف بمنظمة التجارة العالمية .
- أهداف منظمة التجارة العالمية .
- وظائف منظمة التجارة العالمية .
- مبادئ منظمة التجارة العالمية .
- مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .
- سلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكيفية التعامل معها .

1-5 التجارة الدولية .

- الاقتصاد الدولي .
- المالية الدولية والتجارة الدولية .
- أسباب اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية .

تفسير قيام التجارة الدولية .

• القيود على التجارة الدولية .

2-5 ميزان المدفوعات .

- تعريف بميزان المدفوعات .
- أقسام ميزان المدفوعات .
- العجز والفائض في ميزان المدفوعات .



المقدمة

التجارة الداخلية مصطلح يشير إلى نشاط البيع والشراء داخل حدود الدولة، أما إذا كان أحد طرفي المعاملة التجارية خارج حدود الدولة فيُسمى هذا النشاط تجارة خارجية ويُسمى أيضاً تجارة دولية. وتُمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة إذا كانت الدولة مصدرة لسلعة عالمية مثل النفط والغاز، وكذلك إذا كانت الدولة تستورد كثيراً من احتياجاتها من الدول الأخرى.



الاقتصاد الدولي هو أحد فروع علم الاقتصاد، وهو مختص بدراسة المعاملات كافة التي تتم عبر الحدود، أي تلك المعاملات التي تتضمن تدفق الأموال أو الالتزامات المالية بين الدولة وكيان آخر، هذا الكيان الآخر قد يكون دولة أخرى أو منظمة إقليمية (مثل صندوق النقد العربي) أو منظمة عالمية (مثل البنك الدولي).

تنقسم دراسة الاقتصاد الدولي إلى فرعين كبيرين، هما: المالية الدولية والتجارة الدولية. المالية الدولية معنية أساساً بحركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بغرض الاستثمار طويل الأجل أو قصير الأجل، فضلاً عن دراسة الجوانب المختلفة للديون الدولية.

أما التجارة الدولية فهي تختص بالصفقات الاقتصادية بين الدول، وهي تشمل ما يأتي:

1- شراء السلع بأنواعها المختلفة: المواد الخام ونصف المصنعة وتامة الصنع، وأيضاً السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية.

2- شراء الخدمات، وتشمل خدمات نقل الأفراد والبضائع والتأمين والتمويل، وغير ذلك.





لماذا تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية ؟

تتناول التجارة الدولية صفقات بيع وشراء سلع وخدمات، فلماذا لا تكون دراسة هذا النشاط وفق المبادئ والنظريات الاقتصادية المعتادة التي تبحث سلوك المتعاملين في السوق المحلي؟ الجواب عن ذلك من أربعة أوجه:

1- اختلاف الأنظمة والقوانين

إذا قام فرد في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية بشراء سيارة من تاجر في جدة، فكلاهما يخضعان للنظام والقانون السعودي بشأن مواصفات السلعة المسموح بتداولها وكيفية إبرام العقد والتزامات الطرفين وكيفية التصرف إذا نشأ نزاع بشأن تسليم السيارة، حيث يخضعان معاً للقضاء السعودي.

أما إذا قام تاجر سيارات سعودي بشراء صفقة سيارات من اليابان، فكل منهما ينتمي إلى دولة مختلفة وبالتالي تتباين الأنظمة والقوانين والأعراف التجارية، وهذا يجعل أسلوب عمل المنشأة التي تتعامل في السوق الدولية مختلفاً عن تلك التي تعمل في السوق المحلية فقط.

2- تكاليف النقل والوصول إلى السوق

إذا كانت المنشأة توزع إنتاجها في السوق المحلية فإن تكاليف النقل إلى مختلف مناطق الدولة تكون منخفضة نسبياً، أما إذا كانت المنشأة تبيع إنتاجها في دولة أخرى فعليها أن تتحمل تكاليف الشحن (بري أو بحري أو جوي) هذا إلى جانب ما تطلبه منها سلطات الدولة التي تصدر منها والدولة التي تصدر إليها، مثل تقديم الشهادات الصحية لصلاحية السلعة وشهادة مطابقة المواصفات وسداد الرسوم الجمركية والحصول على تصريح استيراد وتصدير، وغير ذلك.

علاوة على ما سبق فهناك جانب نوعي مهم، فالمنتج الذي يبيع في السوق المحلي يسهل عليه نسبياً معرفة رغبات الناس وتفضيلاتهم، بينما إذا كان يسعى إلى دخول السوق في دولة أخرى فعليه أن يدرس حاجات المستهلكين وتفضيلاتهم في تلك الدولة لتتوافق السلعة التي يقدمها إليهم مع ما يرغبونه. من هذا يتضح أن عوامل تكاليف النقل والوصول إلى السوق تجعل هناك اختلافاً كبيراً بين الإنتاج للسوق المحلي والإنتاج للسوق الدولي.



3- اختلاف النقود

إذا كنت تشتري أي سلعة داخل الدولة يمكنك بسهولة تدبير قيمتها بالعملة الوطنية، أما إذا كنت تستورد سلعة من دولة أخرى فعليك شراء عملة تلك الدولة أولاً من سوق الصرف الأجنبي، ومن ثم سداد ثمن السلعة المطلوب استيرادها.

مثال: شخص يريد شراء سيارة من السوق المحلي بقيمة 50,000 ريال، ما على هذا إلا تجهيز المبلغ المطلوب والحصول على السيارة. أما إذا كانت السيارة قيمتها 20,000 يورو مثلاً ويتم استيرادها من ألمانيا مباشرة، فيجب على هذا الشخص القيام بخطوتين: أولاً شراء العملة بالكمية المطلوبة من سوق الصرف (20,000 يورو) وثانياً تحويل المبلغ باليورو إلى البائع للحصول على السيارة وفق الإجراءات المعتادة.

علاوة على ذلك فإن الأنظمة المصرفية تختلف من دولة إلى أخرى فيجب مراعاة ذلك عند إجراء صفقات تتطلب وسيطاً مصرفياً دولياً.

4- حركية عناصر الإنتاج

تتمتع عناصر الإنتاج بأنوعها كافة (المواد الخام ورأس المال والعمل) بمرونة نسبية في الحركة داخل حدود الدولة الواحدة؛ فالموظف قد يتطلب عمله الانتقال من جدة إلى الرياض أو من المنطقة الشرقية إلى القصيم ولا يحتاج إلى أي إجراءات خاصة لتنفيذ هذا الانتقال، وبصفة عامة يلاحظ أن سهولة حركة عناصر الإنتاج نسبياً داخل الدولة تحد من ارتفاع تكاليف خدمات عناصر الإنتاج؛ لأنها إذا كانت نادرة في منطقة ومتوفرة في منطقة أخرى يمكن تحفيزها للانتقال من الثانية إلى الأولى، وبالتالي تكون عوائد عناصر الإنتاج متجانسة بدرجة كبيرة داخل الدولة (من يعمل في نفس الظروف يحصل على نفس الأجر).

أما على المستوى الدولي فانتقال شخص من بلد إلى آخر يستلزم الحصول على تأشيرة دخول وإقامة في البلد التي يريد الانتقال إليها، ولا تسمح له القوانين بالعمل إلا باشتراطات خاصة. كذلك الأمر بالنسبة لرأس المال والمواد الخام فهي لا تنتقل بسهولة من دولة إلى أخرى. يترتب على ذلك اختلاف سعر السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى؛ بسبب اختلاف تكاليف الإنتاج والخامات المستخدمة؛ وهذا من أهم عوامل اختلاف التجارة الداخلية عن التجارة الدولية.



لماذا تقوم التجارة العالمية بين الدول ؟

من المنظور العالمي، يؤدي تشجيع التجارة الدولية إلى ارتفاع جودة الإنتاج العالمي وانخفاض التكلفة بدرجة كبيرة؛ لأن التخصص وتقسيم العمل الدولي يتيح لكل دولة اختيار السلعة التي تنتجها فتنتجها بأقل تكلفة وتبيعها بسعر منخفض مقابل ما تحتاج من السلع الأخرى، أما على مستوى كل دولة على حدة، فهناك سببان رئيسان لتفسير رغبة كل دولة في الدخول في صفقات تجارة خارجية:

1- تلبية احتياجات المواطنين

لا تستطيع أي دولة في العصر الراهن تحقيق الاكتفاء الذاتي، فقد تطورت حاجات ورغبات الإنسان بدرجة كبيرة بحيث إن القطاع الإنتاجي للدولة يعجز عن إنتاج جميع أنواع السلع المطلوبة لتلبية حاجات المواطنين، ولا بد من استيراد السلع غير المتوفرة محلياً من الخارج.

2- مكاسب التجارة الخارجية

مع وجود علاقات تجارية بين الدول تقوم كل دولة بإنتاج وتصدير السلع ذات الوفرة النسبية، وتستورد السلع ذات الندرة النسبية، وبذلك تتحقق ميزتان:

الأولى / تصريف فائض الإنتاج لدى الدولة، أي كميات السلع التي تزيد على حاجة السوق المحلي.
الثانية / الحصول على سلع مستوردة من الخارج، إما أنها بتكلفة أقل من الإنتاج المحلي، أو ربما يتعذر إنتاجها محلياً على الإطلاق.

القيود على التجارة الدولية

رغم المزايا التي نادى بها دعاة حرية التجارة في ظل تقسيم العمل الدولي، يرى كثير من الدول أن من مصلحتها الوطنية فرض قيود على تدفق السلع الأجنبية إلى الداخل، وهو ما يُسمى سياسة الحماية، بمعنى حماية المنتجين المحليين من منافسة السلع المستوردة من الخارج، وكذلك قد تطبق سياسة الحماية للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، أو لأهداف سياسية مثل منع الدول العربية التعامل التجاري مع الاحتلال الاسرائيلي.

من أبرز القيود الحكومية على التجارة الخارجية ما يأتي:



1- التعريف الجمركية

التعريف الجمركية تفرضها الحكومة على السلع المستوردة عند عبورها حدود الدولة، في شكل نسبة مئوية من قيمة السلعة، أو مبلغ ثابت على كل وحدة.

مثال: إذا كانت التعريف الجمركية على السيارات 10٪ فهذا يعني أن سيارة ثمنها 50000 ريال يسدد عنها 5000 ريال، وسيارة أخرى ثمنها 100000 ريال يسدد عنها 10000 ريال، بينما إذا كانت قيمة التعريف الجمركية 7000 ريال فإن الضريبة المسددة تكون هذا المبلغ فقط بصرف النظر عن قيمة السيارة.

وتفرض الدولة التعريف الجمركية لتحقيق هدفين:

أ. زيادة إيرادات الحكومة

الضرائب هي أحد الموارد المهمة التي تعتمد عليها ميزانية الدولة، وفرض تعريف جمركية مرتفعة على سلعة معينة مستوردة يؤدي إلى ارتفاع سعر تلك السلعة في السوق المحلي، فإذا كانت مرونة الطلب على هذه السلعة منخفضة نسبياً لن تنخفض الكمية المطلوبة كثيراً، وبالتالي تزداد إيرادات الحكومة من التعريف الجمركية.

ب. حماية المنتجات المحلية

إذا كانت السلعة المستوردة لها نظير محلي فإن الحكومة تفرض رسوماً جمركية على السلعة المستوردة بالقدر الذي يجعلها أعلى سعراً بالمقارنة مع السلعة المحلية، ويترتب على ذلك أن يُفضل المواطنون شراء السلعة المحلية الرخيصة نسبياً، ولكن هذه السياسة لا تكون ناجحة إلا إذا اتبعت لفترة محددة؛ حتى يجتهد المنتج المحلي في رفع مستوى الجودة لديه خلال تلك الفترة، وتنخفض تكلفة الإنتاج تدريجياً، وبالتالي يصل إلى وضع يمكنه من منافسة السلعة المستوردة بدون حماية حكومية، وإلا فإن سياسة الحماية غير المحدودة ستكون لصالح المنتج الوطني الضعيف، وتضر مصالح المستهلكين الذين يشترون السلعة منخفضة الجودة بسعر أعلى من قيمتها بسبب الحماية الحكومية.



2- نظام الحصص

وفقاً لهذا النظام تتدخل الدولة بتحديد الكميات المسموح باستيرادها خلال العام من كل سلعة خاضعة لنظام الحصص، وعلى كل مستورد أن يحصل على إذن خاص من السلطة المختصة بكمية السلعة المسموح له أن يستوردها.

بصدد الحماية التجارية يعتبر نظام الحصص أكثر تشدداً من التعريفة الجمركية؛ لأنه يقيد مباشرة كمية السلعة التي تدخل السوق المحلي، بينما التعريفة الجمركية يمكن التغلب عليها خاصة إذا كانت تكاليف الإنتاج في البلد المصدرة منخفضة بدرجة كبيرة، فمع إضافة التعريفة الجمركية يظل سعر السلعة مقبولا في السوق المحلي، وبالتالي يتم استيراد كميات كبيرة لتلبية حاجة السوق.

يستفيد من نظام الحصص كبار التجار الذين يحصلون على أذون الاستيراد ويبيعون السلعة في السوق المحلي بأسعار مرتفعة وكذلك يستفيد المنتج المحلي؛ لأن الحد من الكمية المستوردة من السلعة يعني السماح بوجود فجوة طلب كبيرة لا تفي بها الكمية المتاحة من السلعة المستوردة، وبالتالي تزداد مبيعات السلعة المحلية البديلة.

3- قيود أخرى على التجارة الدولية

قد تمنح بعض الحكومات إعانات للمصدرين حتى يتمكنوا من بيع منتجاتهم في أسواق الدول الأخرى بسعر منخفض، وهذه الإعانات قد تكون في شكل دعم نقدي مباشر أو تقديم الخامات والآلات والأراضي بسعر رمزي، ومن القيود الأخرى أن تفرض الدول مواصفات مرتفعة للسلع المستوردة حتى يسمح لها بدخول السوق المحلي.

والملاحظ بصفة عامة أن هذه القيود تُحد من نمو التجارة الدولية؛ لأن كل دولة تواجه بإحدى السياسات الحمائية تقوم هي الأخرى بسياسات مضادة تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، وبالتالي ترتفع أسعار السلع بصورة غير مبررة، وتقل المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول من وراء التبادل التجاري الدولي.



خلاصة الفصل

- الاقتصاد الدولي مختص بدراسة المعاملات كافة التي تتم عبر الحدود، وهو فرعان: المالية الدولية والاقتصاد الدولي.
- المالية الدولية معنية أساساً بحركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى لفترة طويلة أو فترة قصيرة.
- تختص التجارة الدولية بتبادل السلع والخدمات بين الدول.
- تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية بسبب اختلاف الأنظمة وارتفاع تكاليف النقل والوصول إلى السوق واختلاف النقود وحركة عناصر الإنتاج.
- تمارس الدول التجارة فيما بينها لتلبية احتياجات المواطنين من السلع المستوردة وتحقيق مكاسب من تصدير فائض الإنتاج المحلي.
- تفرض الدول قيوداً مختلفة على التجارة الدولية لمراعاة المصلحة الوطنية. من أهم هذه القيود: التعريف الجمركية ونظام الحصص ودعم الصادرات المحلية.

أسئلة للمناقشة

- (1) قارن بين مجال دراسة المالية الدولية ومجال دراسة التجارة الدولية.
 - (2) اذكر ثلاثة أسباب لاختلاف التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية.
 - (3) لماذا تحرص الدول على تنشيط التجارة الخارجية مع الدول الأخرى؟
 - (4) رغم مزايا تحرير التجارة إلا أن الدول تضع قيوداً مختلفة على السلع المستوردة من الدول الأخرى.
- أ. لماذا تضع الدول مثل هذه القيود؟
- ب. حدد ثلاثة من أشكال القيود على التجارة الدولية.



نشاط إثرائي



- (1) إذا فرضت تعريف جمركية مرتفعة على سلعة ذات مرونة طلب مرتفعة. ما أثر ذلك على حصيلة التعريف الجمركية؟
- (2) تحقق التجارة الخارجية منافع عديدة. تضع الدول قيوداً على التجارة الخارجية. هل ترى في ذلك تناقضاً؟ ولماذا؟



ميزان المدفوعات

المقدمة

نظراً لأهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد المعاصر، تقوم كل دولة بتسجيل جميع معاملاتها مع الخارج لمتابعة حقوقها والتزاماتها ولدراسة آثار تلك المعاملات الدولية على الاقتصاد الوطني.



تعريف ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات بيان حسابي تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة (عادة سنة)، ومعنى هذا أن ميزان المدفوعات يحتوي على جميع المعلومات الخاصة بحركة السلع والخدمات والمساعدات وتدفقات رؤوس الأموال التي تحدث خلال العام.

ميزان المدفوعات له جانبان لتسجيل المعاملات المختلفة: الجانب الدائن والجانب المدين.

أ - الجانب الدائن

يسجل في الجانب الدائن جميع العمليات التي تنطوي على تلقي المقيمين داخل الدولة مبالغ من المقيمين خارجها، وهذه العمليات تؤدي إلى تحقيق إيرادات للدولة، وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي.

مثال: عندما يقوم منتج سعودي بتصدير أثاث خشبي بقيمة 100,000 يورو إلى فرنسا، فهذه العملية تسجل في الجانب الدائن لأنها تسفر عن تدفق نقدي إلى داخل الدولة.



ب- الجانب المدين

يسجل في الجانب المدين تلك العمليات التي تستلزم سداد مبالغ من المقيمين داخل الدولة إلى المقيمين في دولة أخرى، أي أنها تنطوي على مدفوعات للآخرين أو التزامات بالسداد مستقبلاً، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي.

مثال: عندما يستورد فرد سعودي سيارة من بريطانيا ثمنها 10,000 جنيه إسترليني، تسجل هذه العملية في الجانب المدين؛ لأنها تستلزم انتقال أموال إلى الخارج مقابل استيراد السيارة.

أقسام ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام: الحساب الجاري وحساب رأس المال وصافي الاحتياطات الدولية.

القسم الأول: الحساب الجاري

يسجل في هذا القسم جميع العمليات ذات الصبغة التجارية، أي التي تتعلق بتبادل السلع والخدمات. يتكون الحساب الجاري من قسمين فرعيين، هما: الميزان التجاري، وميزان المعاملات غير المنظورة.

1- الميزان التجاري

يتناول هذا القسم التجارة في السلع، أي الصادرات والواردات من السلع المادية، تسجل الصادرات في الجانب الدائن وتسجل الواردات في الجانب المدين. والفرق بينهما يُسمى رصيد الميزان التجاري. ويكون الميزان التجاري في حالة عجز إذا تفوقت الواردات على الصادرات (الرصيد سالب) أو في حالة فائض إذا زادت الصادرات عن الواردات (الرصيد موجب).



2- ميزان المعاملات غير المنظورة

يتعلق هذا القسم بالتجارة في الخدمات، يسجل في الجانب الدائن إنفاق السياح الأجانب في الداخل، وخدمات النقل التي تقدمها الشركات الوطنية لأجانب، وخدمات المصارف الوطنية لأجانب، وعوائد الاستثمارات الوطنية في دول أخرى، وتحويلات المواطنين المقيمين في الخارج. أما الجانب المدين فيُسجل فيه إنفاق المواطنين في الخارج للتعليم والعلاج والسياحة وغير ذلك، وخدمات النقل التي تقدمها شركات أجنبية لجهات وطنية، وخدمات المصارف الأجنبية المقدمة للمواطنين، وعوائد الاستثمار الأجنبي التي تُحوّل إلى الخارج، وتحويلات الأجانب المقيمين في الداخل إلى بلادهم.

القسم الثاني: حساب رأس المال

يُسجل في هذا الحساب تدفقات الأموال إلى داخل الدولة أو إلى خارجها ليس بغرض شراء سلع أو خدمات، وإنما بغرض الاستثمار والبحث عن عوائد أفضل. وبحسب الفترة الزمنية لدينا في هذا الحساب، قسمان فرعيان: أحدهما طويل الأجل، والآخر قصير الأجل.

1- التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل

هي معاملات تتضمن انتقال رؤوس الأموال لعدة سنوات في شكل استثمارات أو قروض لتمويل مشروعات كبيرة.

يُسجل في الجانب الدائن الاستثمار الأجنبي المباشر (مثل قيام شركة أجنبية ببناء مصنع على أرض الوطن)، وكذلك القروض الأجنبية طويلة الأجل (أي تلك التي حصل عليها المواطنون أو القطاع الخاص أو الحكومة من جهات أجنبية).

أما الجانب المدين فيُسجل فيه استثمارات المواطنين في الخارج (مثل قيام مواطن بإنشاء شركة تجارية في دولة أخرى) وكذلك القروض الممنوحة من مقيمين بالداخل إلى أطراف خارجية (مثل القروض المقدمة من الحكومة إلى دولة أخرى).



2- التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل

هي معاملات لفترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر بهدف تحقيق عوائد أعلى أو تجنب خسائر. يُسجّل في الجانب الدائن الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للأجانب في البنوك الوطنية والقروض القصيرة الأجل التي يقدمها أجانب لمواطنين. أما الجانب المدين فيظهر فيه الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للمواطنين لدى بنوك أجنبية في الخارج والقروض القصيرة الأجل الممنوحة من مقيمين بالداخل إلى الأجانب في الخارج.

قاعدة:

أي معاملة تتضمن تدفق أموال إلى داخل الدولة تُسجّل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، وأي معاملة تتضمن تدفق أموال إلى خارج الدولة تُسجّل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات.



العجز والفائض في ميزان المدفوعات

يمثل الجدول التالي بياناً مبسطاً لميزان المدفوعات السعودي في إحدى السنوات (بالمليون ريال)، حيث يلاحظ من الجدول أن ميزان المدفوعات في حالة توازن، أي يتساوى في نهاية العام الجانب الدائن (280,000 مليون ريال) مع الجانب المدين (280,000 مليون ريال) وهذا مجرد توازن محاسبي يتحقق تلقائياً في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم.

أما من الوجهة الاقتصادية فإن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يتوقف على مجموع رصيدي الحساب الجاري وحساب رأس المال، ففي الجدول التالي تظهر مراجعة أرصدة مكونات الحساب الجاري وحساب رأس المال أن المملكة لديها فائض في ميزان المدفوعات بقيمة 280,000 مليون ريال، ووجود الفائض لدى الدولة يعني أن الدولة في موقف الدائن للدول الأخرى ويمكنها بسهولة أن تستورد احتياجاتها من السلع والخدمات، أو تقوم بالدخول في استثمارات في الخارج للحصول على عوائد إضافية.

أما إذا كان صافي مجموع مكونات الحساب الجاري وحساب رأس المال مقداراً سالباً فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، ودلالة ذلك أن الدولة تعاني من زيادة مديونيتها إلى العالم الخارجي وهي مُطالبَةٌ دائماً بسداد هذا العجز.

إذا استمرت حالة العجز في ميزان المدفوعات لبضع سنين فهذا لا يمثل مشكلة طالما أن سبب هذا العجز هو استيراد معدات رأسمالية ومكونات لازمة للتنمية الاقتصادية، وبالتالي عندما تنجح خطط التنمية ويبدأ التصدير للخارج يتم التخلص من حالة العجز في ميزان المدفوعات. أما إذا كان عجز ميزان المدفوعات مزمناً ولسنوات طويلة فيجب أن تتدخل الدولة لترشيد الاستيراد للقطاع الخاص والحكومة، بل وفي بعض الحالات يمكن ممارسة الرقابة على النقد الأجنبي للتأكد من تعظيم الاستفادة من العملات الأجنبية المتاحة، وعدم إهدارها في شراء سلع ترفيهية غير أساسية.



البيان	دائن	مدين
القسم الأول: الحساب الجاري		
(1) الميزان التجاري		
صادرات سلعية	700.000	
واردات سلعية		200.000
رصيد الميزان التجاري (فائض)		500.000
(2) ميزان المعاملات غير المنظورة		
عائدات استثمار وطني في الخارج	19.000	
عائدات خدمات لسفن أجنبية	2.000	
عوائد أخرى	25.000	
مدفوعات شحن وتأمين لدى شركات أجنبية		18.000
عوائد استثمار أجنبي في النفط		19.000
إنفاق القطاع الخاص على خدمات لشركات أجنبية		36.000
إنفاق القطاع الحكومي على خدمات لشركات أجنبية		54.000
تحويلات الأجانب إلى الخارج		52.000
رصيد ميزان المعاملات غير المنظورة (عجز)	133.000	
رصيد الحساب الجاري (فائض)		367.000
القسم الثاني: حساب رأس المال		
صافي العمليات الرأسمالية النفطية	2.000	
صافي العمليات الرأسمالية للقطاع الخاص		110.000
صافي مركز المصارف التجارية	21.000	
رصيد حساب رأس المال (عجز)	87.000	
رصيد ميزان المدفوعات (فائض)		87.000 - 367.000
رصيد ميزان المدفوعات (عجز)		280.000
القسم الثالث: صافي حركة الاحتياطيات الرسمية		
	280.000	

(2-5) جدول بيان مبسط لميزان المدفوعات السعودي في إحدى السنوات (بالمليون ريال)



خلاصة الفصل

- ميزان المدفوعات بيان حسابي تُسجَّل فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة (عادة سنة).
- يُسجَّل في الجانب الدائن جميع العمليات التي تنطوي على تلقي المقيمين داخل الدولة مبالغ من المقيمين خارجها.
- يُسجَّل في الجانب المدين تلك العمليات التي تستلزم سداد مبالغ من المقيمين داخل الدولة إلى المقيمين في دولة أخرى.
- يتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام: الحساب الجاري وحساب رأس المال وصافي الاحتياطات الرأسمالية.
- يُسجَّل في قسم الحساب الجاري العمليات التي تتعلق بتبادل السلع والخدمات.
- يُسجَّل في حساب رأس المال تدفقات الأموال بغرض الاستثمار والبحث عن عوائد أفضل.
- التوازن المحاسبي يتحقق تلقائيًا في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم.
- التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات يتوقف على مجموع رصيدي الحساب الجاري وحساب رأس المال. إذا كان المجموع سالبًا فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات، وإذا كان المجموع موجبًا فهذا يعني وجود فائض في ميزان المدفوعات.
- إذا استمر العجز في ميزان المدفوعات لفترات طويلة يجب أن تغير الحكومة سياستها الاقتصادية لتقليل من هذا العجز.



أسئلة للمناقشة

(1) عرّف ميزان المدفوعات .

(2) حدّد أي العمليات الآتية يسجل في الجانب الدائن وأيها يسجل في الجانب المدين، وأيها لا

يسجل في ميزان المدفوعات على الإطلاق :

- أ. تاجر سعودي استورد 10 سيارات من اليابان بما يعادل 500,000 ريال سعودي .
- ب. شركة سعودية صدرت تموراً إلى الاتحاد الأوروبي بما قيمته 3 ملايين يورو .
- ج. تاجر سيارات بالدمام اشترى من الوكيل المحلي بجدة 5 سيارات بقيمة 200,000 ريال .
- د. طالب سعودي أنفق في كندا 650,000 دولار كندي خلال البعثة الدراسية .
- هـ. قرر مجموعة من الأصدقاء قضاء الإجازة الصيفية في مدينة الطائف وأنفقوا 10,000 ريال مقابل الإقامة .

(3) قارن بين كل اثنين مما يأتي :

- أ. الميزان التجاري وميزان المعاملات غير المنظورة .
- ب. التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل والتدفقات الرأسمالية طويلة الأجل .
- ج. التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات .



نشاط إثرائي

- (1) قال وزير الاقتصاد في الدولة «س»: إن دولتنا ليس لديها ميزان مدفوعات ولا تحتاج إليه. في رأيك ما الظروف الاقتصادية التي تمر بها تلك الدولة؟
- (2) هل وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يمثل مشكلة بالنسبة للحكومة؟
- (3) حكومة الدولة «ص» تواجه مشكلة عجز في ميزان المدفوعات ولا تتوفر لديها أرصدة من النقد الأجنبي لسد هذا العجز. كيف تتصرف؟





سعر الصرف

المقدمة

تفرض ممارسة التجارة الدولية التعامل بعملات مختلفة؛ لأن كل دولة لها عملة خاصة بها تعبر عن سيادتها الوطنية، فقرار استيراد سلعة من دولة أخرى يستلزم ضمناً شراء عملة تلك الدولة مقابل العملة الوطنية حتى يمكن سداد ثمن السلعة بالعملة الأجنبية.



تعريف سعر الصرف

سعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية.
مثال: سعر صرف الدولار الأمريكي = 3,75 ريال سعودي. هذا معناه أن كل 100 دولار أمريكي يمكن استبدالها مقابل 375 ريالاً سعودياً.

تتمتع أسعار الصرف بأهمية كبيرة؛ لأن كل تعامل مع جهة أجنبية يتطلب تلقائياً التعامل بالصرف الأجنبي. **مثال:** مستشفى سعودي يريد شراء جهاز طبي من اليابان ثمنه مليون ين ياباني. إذا كان سعر صرف الين الياباني = 0,032 ريال، يجهز المستشفى مبلغ 32,000 ريال ($1,000,000 \times 0,032$) ليشتري من سوق الصرف الأجنبي مبلغ مليون ين، ثم يحول المبلغ إلى الشركة اليابانية للحصول على الجهاز المطلوب.

مثال آخر: تاجر سعودي قام بتصدير مواد غذائية إلى الاتحاد الأوروبي مقابل 50,000 يورو، فعندما يحصل على هذا المال يريد تحويله إلى ريالات سعودية؛ لكي يسدّد أجور العمّال ويفي بالتزاماته الأخرى. إذا كان سعر صرف اليورو = 4,210 ريال، يبيع المبلغ باليورو في سوق الصرف الأجنبي مقابل 210,500 ريال تقريباً ($50,000 \times 4,210$).



الجدول الآتي يُبين أسعار صرف بعض العملات مقابل الريال السعودي .
سعر صرف بعض العملات الأجنبية مقابل الريال السعودي

العملة الأجنبية	سعر الصرف (بالريال السعودي)
دولار أمريكي	3,745
اليورو	4,210
الجنيه الاسترليني	4,850
الين الياباني	0,032
جنيه مصري	0,22
درهم إماراتي	1,020
ليرة لبنانية	0,0025

(جدول 3-5) أسعار صرف بعض العملات في أحد الأعوام

نلاحظ في الجدول السابق ارتفاع سعر الصرف لبعض العملات وانخفاضه لبعض العملات الأخرى، فعلى أي أساس يتم تحديد سعر صرف العملة؟

للجواب عن هذا السؤال نقول: إنَّ هذا يعود إلى نظام الصرف الأجنبي الذي تتبعه كل دولة .
أنواع أنظمة الصرف الأجنبي: حالياً توجد ثلاثة أنظمة للصرف الأجنبي في العالم: نظام تعويم العملة، ونظام التعويم المدار، ونظام سعر الصرف الثابت .

عملات الدول الكبرى مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني تتمتع بقبول عالمي في التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية؛ لذلك تتبع هذه الدول نظام تعويم العملة، حيث تتحدد أسعار العملات يومياً حسب قانون العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بدون تدخل الحكومة، وهذا بدوره يعتمد على عوامل متعددة، على رأسها قوة واستقرار الاقتصاد الداخلي للدولة صاحبة العملة، وحجم المعاملات الخارجية، وموقف ميزان المدفوعات، ومعدل العائد على رأس المال (سعر الفائدة في النظام الربوي العالمي) .

أما اليابان وبريطانيا فهما يتبعان ما يسمى نظام التعويم المدار، حيث يسمح لسعر كل من الين الياباني والجنيه الإسترليني بالتقلب في السوق في حدود معينة، مع استعداد الحكومة للتدخل في أي وقت للمحافظة على استقرار عملتها في السوق العالمي .



فضلاً عن النظامين السابقين تتجه عدة دول إلى **نظام سعر الصرف الثابت** وهو يعني ربط العملة الوطنية بسعر صرف محدد مع عملة دولة كبرى، بمعنى أن قيمة العملة المحلية ترتفع تلقائياً عند ارتفاع قيمة العملة المتبوعة، وتنخفض تلقائياً مع انخفاض العملة المتبوعة. إذا كانت العملة الأجنبية المتبوعة تتمتع باستقرار ولا يعاني اقتصادها من مشاكل تضخمية فإن سياسة سعر الصرف الثابت تكون ناجحة؛ لأنها تضمن استقرار الاقتصاد الوطني، وتوفر سهولة في المعاملات الدولية، إلا أن هذه السياسة على الجانب الآخر تجرد السلطة النقدية الوطنية من القدرة على تنفيذ سياسة نقدية مستقلة تراعي الظروف المحلية، وتضمن استقرار الأسواق المحلية في حالة حدوث اضطرابات في اقتصاد الدولة الأخرى، إذ يلاحظ أن حدوث أزمات مالية للدولة المتبوعة يؤدي تلقائياً إلى تصدير نفس الأزمات إلى الدولة التابعة.

من العملات المرتبطة بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت: الريال السعودي والريال العماني والدرهم الإماراتي، ومن العملات المرتبطة بالجنيه الإسترليني: جنيه سانت هيلانا وجنيه جزر الفوكلاند.

خلاصة الفصل

- سعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية.
- يتحدد سعر الصرف على أساس نظام الصرف الأجنبي الذي تتبعه كل دولة.
- توجد ثلاثة أنظمة للصرف الأجنبي في العالم: نظام تعويم العملة ونظام التعويم المدار ونظام سعر الصرف الثابت.
- في نظام تعويم العملة تتحدد أسعار العملات يومياً حسب قانون العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بدون تدخل الحكومة.
- في نظام التعويم المدار يُسمح لسعر العملة بالتقلب في حدود معينة مع استعداد الحكومة للتدخل في أي وقت للمحافظة على استقرار عملتها.
- نظام سعر الصرف الثابت يعني ربط العملة الوطنية بسعر صرف محدد مع عملة دولة كبرى.



أسئلة للمناقشة

- (1) عرّف سعر الصرف.
- (2) اضرب مثلاً يوضح أهمية معرفة سعر الصرف قبل التعامل الدولي.
- (3) قارن بين أنظمة تعويم العملة والتعويم المدار وسعر الصرف الثابت.



نشاط إثرائي

- (1) باستخدام بيانات الجدول السابق احسب:
أ. سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي.
ب. سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الجنيه المصري.
ج. سعر صرف الريال السعودي مقابل الين الياباني.
- (2) ما نظام الصرف الذي تتبعه المملكة العربية السعودية حالياً؟ ناقش مع زملائك منافع ومضار التحول إلى أحد النظامين الآخرين.





منظمة التجارة العالمية

المقدمة

منذ أكثر من ستين عاماً وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حاول عدد من الدول اقتراح إنشاء منظمة للتجارة الدولية لتنشيط وتنظيم التجارة بين الدول، إلا أن المشروع لم يكتب له النجاح بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية له في ذلك الوقت، وبدلاً من ذلك تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات) في العام 1947م لكي تكون إطاراً لتشجيع الدول على تخفيض الحواجز الجمركية، واستمر انضمام دول العالم تدريجياً إلى اتفاقية الجات مع التوسع في الاتفاقيات الموقعة، وفي الجولة الثامنة من المفاوضات، تم الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل اتفاقية الجات.

5

التجارة الدولية



تعريف منظمة
التجارة العالمية



منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية منظمة متعددة الأطراف، تقوم بدور الإشراف على التجارة الدولية وتشجيعها، وقد تم إنشاؤها في يناير 1995م ومقرها في جنيف بسويسرا، وقد تبنت جميع مبادئ واتفاقيات الجات، علاوة على ثلاثين اتفاقية جديدة، ويبلغ عدد أعضاء المنظمة حتى عام 2017م 164 دولة.



أهداف منظمة التجارة العالمية

- تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحسين رفاهية شعوب الدول الأعضاء من خلال الأهداف الآتية:
- التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات، ومكافحة كافة أشكال الحماية؛ مما يوفر المنتجات عالية الجودة بأسعار منخفضة.
- عدم التمييز بين الدول في العلاقات التجارية الدولية.
- مساعدة الدول النامية تقنياً؛ للتكيف مع مبادئ منظمة التجارة العالمية والدخول في النظام التجاري العالمي.

وظائف منظمة التجارة العالمية

- لكن تحقق المنظمة الأهداف المشار إليها آنفاً تقوم من خلال جهازها الإداري والفني بعدد من الوظائف، أهمها:
- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الموقع عليها من قبل الدول الأعضاء (حوالي 60 اتفاقية).
- إتاحة إطار للتفاوض وفض المنازعات بين الدول الأعضاء.
- مراجعة السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء دورياً؛ للتأكد أنها لا تتعارض مع نصوص اتفاقيات المنظمة.



مبادئ منظمة التجارة العالمية

أقرت منظمة التجارة العالمية عددًا من المبادئ التي يتعين على الدول الأعضاء مراعاتها عند وضع سياساتها التجارية، وهذه المبادئ وهي:

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

مقتضى هذا المبدأ أنه إذا منحت دولة عضو في المنظمة دولة أخرى ميزة تجارية مثل تخفيضات في الرسوم الجمركية أو زيادة في حصص الاستيراد، فإن هذه الميزة تُمنح تلقائيًا لجميع الدول الأعضاء.

2- مبدأ المعاملة الوطنية

المقصود بهذا المبدأ ألا يكون هناك فرق بين سلعة منتجة محليًا وسلعة مماثلة مستوردة من دولة عضو في المنظمة، فتكون المعاملة الحكومية واحدة في المواصفات والتسعير وفرصة المنافسة في السوق. **على سبيل المثال:** لا يجوز فرض ضرائب مبيعات على السلعة المستوردة دون السلعة المحلية، أو المبالغة في مواصفات الجودة للسلعة المستوردة دون السلعة المحلية.

3- مبدأ المعاملة بالمثل

هذا المبدأ مكمل لمبدأي المعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية، فإذا كانت دولة عضو تريد أن تستفيد من مزايا تجارية تطبيقًا للمبدأين المذكورين؛ فعليها في المقابل أن تُقدّم نفس المزايا التجارية للآخرين؛ لكي تكون الأسواق أكثر انفتاحًا لسلع الدول الأخرى.

4- مبدأ الالتزام

تلتزم كل دولة بتفاصيل بنود الاتفاقيات وقوائم السلع والخدمات الملحقه بالاتفاقيات، ولكن يجوز للدولة تعديل بعض التزاماتها بعد التفاوض مع الدول الأعضاء.

5- مبدأ الشفافية

تلتزم كل دولة عضو في المنظمة بنشر المعلومات المتعلقة بالأنظمة والقوانين والسياسات التجارية، وتسمح للجهات المختصة بالمنظمة بمراجعة القرارات الإدارية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية، كما تلتزم كل دولة عضو بتقديم أي معلومات تُطلب منها من أي دولة أخرى عضو بالمنظمة، فضلاً عن إعلام المنظمة بأي تعديلات في سياستها التجارية.

6- مبدأ صمام الأمان

في حالات محددة تستطيع الحكومات أن تقيد التجارة الخارجية؛ وذلك لضمان المنافسة العادلة بين السلعة المستوردة والسلعة المحلية أو لأسباب اجتماعية، ولكن تطبيق هذا المبدأ يكون في أضيق الحدود وعند الضرورة ولفترة مؤقتة؛ وذلك للمحافظة على روح منظمة التجارة العالمية التي تسعى إلى التحرير الكامل للتجارة.

مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

هناك العديد من المزايا التي يحصل عليها مواطنو الدول الأعضاء في المنظمة، من أبرز هذه المزايا ما يأتي:

1. يتمتع المستهلكون باختيارات أوسع من السلع والخدمات وبأسعار منخفضة.
2. تزداد ثقة المستهلكين في السلع المتاحة في الأسواق بسبب التشدد في مكافحة الغش وضمان الجودة.
3. تزداد فرصة المنتجين للوصول إلى الأسواق الخارجية؛ حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية (أو إلغاؤها) على كثير من السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء.
4. توفر المنظمة لأعضائها من خلال التسهيلات المتاحة بينهم ميزة تنافسية أكبر في مواجهة الدول غير الأعضاء.



سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكيفية التعامل معها

من أهم السلبيات التي يجب التعامل معها عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية :

1. ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية كالحبوب ومنتجات الألبان؛ بسبب إزالة الدعم عنها من حكومات الدول المتقدمة؛ لذلك يجب تطوير القدرات الزراعية الوطنية لضمان سد الحاجات الضرورية للسكان من الحبوب .

2. انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة تخفيض ثم إزالة الرسوم الجمركية؛ لذلك يتعين على الحكومات التي تعتمد على الرسوم الجمركية كمصدر أساس للإيرادات ميزانية الدولة أن تطور مصادر بديلة للإيرادات .

3. تتعرض المنشآت الاقتصادية الصغيرة لتهديد المنافسة من الشركات العالمية التي تأتي إلى السوق المحلي، خاصة مع رفع الحماية الحكومية عن تلك المنشآت الصغيرة وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية؛ لذلك يتعين على هذه المنشآت تطوير قدراتها ودراسة الاندماج أو الشراكة مع كيانات أخرى وطنية؛ لتكون أقوى مع مواجهة المنافسة القادمة من الخارج .

خلاصة الفصل

- منظمة التجارة العالمية منظمة متعددة الأطراف تقوم بدور الإشراف على التجارة الدولية وتشجيعها.
- تسعى منظمة التجارة العالمية إلى التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات، وعدم التمييز بين الدول في العلاقات التجارية الدولية، ومساعدة الدول النامية للدخول في النظام التجاري العالمي.
- وظائف منظمة التجارة العالمية هي: الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات، وإتاحة إطار للتفاوض، وفض المنازعات، ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء دورياً.
- تقوم منظمة التجارة العالمية على عدة مبادئ هي: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية، ومبدأ المعاملة بالمثل، ومبدأ الالتزام، ومبدأ الشفافية، ومبدأ صمام الأمان.
- من أهم مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: تمتع المستهلكين باختيارات أوسع من السلع والخدمات بجودة أعلى وبأسعار منخفضة، كما تزداد فرصة المنتجين للوصول إلى أسواق الدول الأعضاء برسوم جمركية مخفضة.
- من أهم السلبيات التي يجب التعامل معها عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية والأدوية، وانخفاض الإيرادات الحكومية، وتعرض المنشآت الاقتصادية الصغيرة لتهديد المنافسة من الشركات العالمية التي تأتي إلى السوق المحلي.



أسئلة للمناقشة

- (1) عرّف منظمة التجارة العالمية.
- (2) اذكر أهم أهداف منظمة التجارة العالمية.
- (3) عدد وظائف منظمة التجارة العالمية.
- (4) قارن بين مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة بالمثل.
- (5) اكتب ثلاثة من مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- (6) اختر أحد سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واقترح السياسة المناسبة للتعامل مع ذلك.



نشاط إثرائي

- (1) فشل مشروع منظمة التجارة العالمية عندما طرح بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنه نجح بعد ذلك بخمسين عاماً. ناقش مع زملائك الأسباب المحتملة لتفسير ذلك.
- (2) أيهما أكثر تهديداً للمنشأة الوطنية الصغيرة: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أم مبدأ المعاملة الوطنية، ولماذا؟
- (3) هل ترى تطبيق مبدأ الشفافية على أنشطة غير التجارة الدولية؟ ولماذا؟

أدون ملحوظاتي



الوحدة السادسة

المشكلات الاقتصادية

أهداف الوحدة 6

من المتوقع بعد نهاية دراسة الوحدة أن يتمكن الطالب من:

- توضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة.
- تعداد أبرز أسباب البطالة.
- شرح أهم أساليب علاج البطالة.

- تعريف التضخم.
- توضيح كيفية قياس التضخم.
- توضيح أهم الآثار المترتبة على التضخم.
- التمييز بين أنواع التضخم من حيث أسبابه.
- شرح طرق علاج التضخم.
- تعريف الركود الاقتصادي.
- تحديد خصائص الركود الاقتصادي.
- توضيح الآثار الناتجة عن الركود الاقتصادي.
- توضيح أهم أسباب الركود الاقتصادي.
- شرح طرق علاج الركود الاقتصادي.
- تعريف البطالة.
- التمييز بين أنواع البطالة.



3-6 البطالة.

- تعريف البطالة.
- أنواع البطالة.
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة.
- أسباب البطالة.
- علاج البطالة.

1-6 التَّضخُّم.

- تعريف التَّضخُّم وقياسه.
- آثار التَّضخُّم.
- أنواع التَّضخُّم.
- طرق علاج التَّضخُّم.

2-6 الركود الاقتصادي.

- تعريف الركود الاقتصادي.
- خصائص حالة الركود الاقتصادي.
- آثار الركود الاقتصادي.
- أسباب الركود الاقتصادي.
- طرق علاج الركود الاقتصادي.



المقدمة

التضخم إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسة التي تواجه كثيراً من اقتصاديات العالم وتسعى لمعالجته؛ لأن له تبعات سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية.



التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة.

ليس كل ارتفاع في الأسعار يعتبر تضخماً، فإذا ارتفعت أسعار بعض السلع لبعض الوقت فقد يرجع ذلك لأسباب موسمية (مثل فترة الأعياد حيث يزداد الطلب وترتفع الأسعار) أو أسباب مناخية (مثل تعرض المحصول الزراعي للجفاف أو فيضان يقلل المعروض ويرفع الأسعار). أما إذا كان ارتفاع الأسعار في كل مكان ومستمرًا لسنوات متتالية فهذه حالة تضخم تستدعي تدخل الدولة بالسياسات الاقتصادية المناسبة.

قياس التضخم

للتعرف على حالة التضخم يجمع الاقتصاديون بيانات الأسعار المتعلقة بمئات السلع والخدمات، وباستخدام صيغة معينة يحسبون ما يُسمى الرقم القياسي للأسعار، وهو نسبة مئوية تعرفنا بحالة المستوى العام للأسعار. **مثال:** إذا كان الرقم القياسي للأسعار 100٪ في سنة معينة وأصبح 120٪ في السنة التالية يقال إن الأسعار ارتفعت 20٪ أو معدل التضخم 20٪، ومعنى هذا المعدل أن السلعة التي كان ثمنها العام الماضي 100 ريال أصبح ثمنها اليوم 120 ريالاً (في المتوسط).

آثار التضخم

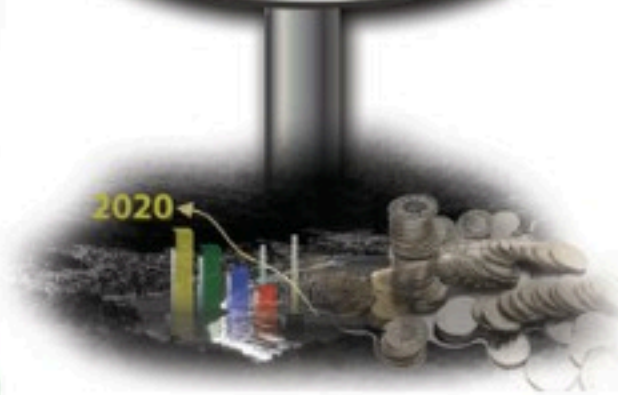
تأثير التضخم على النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع

تأثير التضخم على التجارة الخارجية

تأثير التضخم على الديون والمدخرات

تأثير التضخم على الدخل

معدلات التضخم التي تقل عن 5٪ تعتبر ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار



أولاً: تأثير التضخم على الدخل

- (1) تنخفض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة (مثل الموظفين والعمال) نتيجة زيادة المستوى العام للأسعار، حيث الدخل الفردي الحقيقي = الدخل الفردي النقدي / المستوى العام للأسعار.
- (2) ترتفع الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل المتغيرة (مثل التجار)؛ لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات (الإيراد = سعر السلعة × الكمية المباعة).

يؤدي التضخم إلى حدوث خلل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع حيث تزداد دخول بعض الأفراد (التجار والمهنيين) على حساب انخفاض دخول آخرين (الموظفين والعمال).



ثانياً: تأثير التضخم على الديون، المدخرات

(1) يستفيد المدين ويُضار الدائن. **مثال:** أقرض حسن أحمد مبلغ 100 ريال قرضاً حسناً لمدة عام. إذا ارتفعت الأسعار بمعدل 50٪ مثلاً خلال نفس العام، فهذا يعني أن مبلغ 100 ريال الذي استرده حسن بعد عام يمكنه من شراء نصف الأشياء التي كان يمكن شراؤها منذ عام، لهذا نقول يُضار الدائن، أما المدين فقد استفاد من المبلغ منذ عام كامل عندما كان يمكنه من شراء ضعف الأشياء التي يشتريها اليوم، لهذا نقول: يستفيد المدين.

(2) تتدهور القيمة الحقيقية للمدخرات مع مرور الزمن. مع ازدياد معدل التضخم تفقد النقود قيمتها من سنة إلى أخرى؛ لذلك قد يجد بعض المدخرين أنه من الأفضل لهم شراء سلع معمرة بدلاً من الاحتفاظ بالنقود. لذلك يُقال إن التضخم يشجع على الاستهلاك ويحد من الادخار.

ثالثاً: تأثير التضخم على التجارة الخارجية

مع ارتفاع تكاليف الخامات ولوازم الإنتاج ترتفع أسعار السلع المصدرة، وبالتالي تضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الخارج، بل وتصبح الواردات أرخص من الإنتاج المحلي؛ ولذلك تزيد الواردات وتقل الصادرات، وبالتالي يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

رابعاً: تأثير التضخم على النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع

(1) إذا كان التضخم حاداً، تنشأ حالة عدم ثقة في الاقتصاد؛ فيحجم الأفراد عن الادخار لتوقع الانخفاض الحاد في قيمة مدخراتهم، ويقل حماس العمال للعمل، لانخفاض قيمة الأجور الحقيقية، ويقل حجم الاستثمار. والخلاصة أن هذا التضخم يضر التنمية الاقتصادية.

(2) التضخم الزاحف (الذي يعني ارتفاعاً تدريجياً هادئاً في المستوى العام للأسعار) يؤدي إلى زيادة أرباح الشركات مما يحفزها على التوسع في حجم الاستثمار وبالتالي تتاح فرص عمل جديدة ويقل معدل البطالة ويزداد حجم الناتج المحلي. والخلاصة أن هذا التضخم يفيد التنمية الاقتصادية.



أنواع التضخم

ينشأ التضخم بفعل عوامل مختلفة، اقتصادية وغير اقتصادية، وبحسب مصدر التضخم يمكن تمييز أنواع للتضخم على النحو الآتي:



(1) تضخم الطلب:

هو زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الكلي المتاح، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي أن هذا النوع من التضخم ينشأ عن زيادة حجم الطلب الكلي بدون زيادة مناظرة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

(2) تضخم التكاليف:

ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات، مثل زيادة الأجور بمعدل أعلى من زيادة إنتاجية العمال، أو ارتفاع تكاليف الخامات بصفة مستمرة.

(3) التضخم المستورد:

هو التضخم الذي يعود إلى عوامل خارجية؛ نتيجة اعتماد الدولة على الواردات من دولة أخرى. تعاني من هذا التضخم الدول النامية التي تعتمد على الدول المتقدمة في استيراد كثير من السلع والخدمات.

(4) تضخم الحصار:

وهو ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دولة معينة من قبل قوى خارجية، كما يحصل لقطاع غزة وبعض الدول الأخرى، وفي هذه الظروف ينعدم الاستيراد والتصدير أو يقل جداً مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية واستمرار ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة.

طرق علاج التضخم

السياسة النقدية	السياسة المالية
زيادة سعر الخصم	خفض الإنفاق الحكومي
زيادة نسبة الاحتياطي القانوني	زيادة الضرائب
بيع البنك المركزي للأسهم والسندات	

(1-6) جدول طرق علاج التضخم

أولاً: إجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم

(1) خفض الإنفاق الحكومي: حيث يساعد ذلك في تخفيض الطلب الكلي؛ لأن الإنفاق الحكومي أحد مكوناته.

(2) زيادة الضرائب: حيث تقلل الضرائب من الدخل المتاح للأفراد، وبالتالي يقل الإنفاق الاستهلاكي، وهو أحد مكونات الطلب الكلي، كذلك فضرائب الشركات تحد من إنفاق الشركات على السلع الرأسمالية مما يقلل من مستوى الطلب الكلي.

ثانياً: إجراءات السياسة النقدية لعلاج التضخم

(1) زيادة سعر الخصم: حيث يؤدي هذا الإجراء إلى ارتفاع تكلفة الحصول على السيولة من البنوك، وبالتالي تقل القوة الشرائية لدى الأفراد والمنشآت مما يحد من التضخم.



- (2) زيادة نسبة الاحتياطي القانوني: حيث تحتفظ البنوك إجبارياً بنسبة من الودائع لا يجوز إقراضها، وزيادة هذه النسبة تعني تقليل قدرة البنوك على ضخ سيولة في السوق.
- (3) بيع البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة: وهذا النشاط ينطوي على امتصاص كميات من النقود من أيدي الأفراد فيقل الإنفاق الكلي ويقل معدل التضخم.

تحتفظ البنوك لدى البنك المركزي بوديعة نظامية لا تقل عن (10٪) ولا تزيد على (17,5٪) ومع ذلك فللبنك المركزي أن يتجاوز هذين الحدين بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الوطني.

المرجع: المادة السابعة من نظام مراقبة البنوك، 1966م.

خلاصة الفصل

- التضخم هو حالة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة.
- لقياس التضخم نستخدم الرقم القياسي للأسعار.
- من آثار التضخم: انخفاض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة، وارتفاع الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل المتغيرة.
- نتيجة التضخم: يستفيد المدين ويضر الدائن.
- يؤدي التضخم إلى: تدهور القيمة الحقيقية للمدخرات مع مرور الزمن
- من آثار التضخم: زيادة الواردات ونقص الصادرات، وبالتالي تفاقم العجز في ميزان المدفوعات.
- التضخم الحاد يضر التنمية الاقتصادية، بينما التضخم الزاحف يفيد التنمية الاقتصادية.
- أهم أنواع التضخم أربعة: تضخم الطلب وتضخم التكاليف والتضخم المستورد وتضخم الحصار.
- من إجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم: خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.
- من إجراءات السياسة النقدية لعلاج التضخم: زيادة سعر الخصم، وزيادة نسبة الاحتياطي القانوني، وبيع البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة.



أسئلة للمناقشة

- (1) عرّف التضخم.
- (2) إذا كان سعر سلعة معينة 1000 ريال فكم يُتوقع أن يكون سعرها بعد عام كامل إذا كان معدل التضخم 10٪ خلال نفس العام؟
- (3) ما أهم أنواع التضخم؟
- (4) عدّد إجراءات السياسة المالية والسياسة النقدية اللازمة لمكافحة التضخم.
- (5) حدّد لماذا توافق أو تعترض على كل عبارة من العبارات الآتية:
 - أ. ليس للتضخم تأثير يذكر على توزيع الدخل في المجتمع.
 - ب. التضخم يفيد الدائن ويضر المدين.
 - ج. التضخم يشجع على الإسراف في الاستهلاك.
 - د. التضخم يضر بوضع ميزان المدفوعات.



نشاط إثرائي

يعتبر وصول معدل التضخم إلى معدل النمو الاقتصادي سبباً لقلق الخبراء الاقتصاديين.
- ابحث في الإنترنت عن تعليل لهذا القلق.





الركود الاقتصادي

المقدمة

الدورات الاقتصادية ظاهرة لصيقة باقتصاد السوق الحر، أي اقتصاد تلك الدول التي تطبق النظام الرأسمالي، فاققتصاد أي بلد رأسمالي يمر بمراحل ازدهار ونمو، ثم مراحل ركود وتباطؤ، لقد تعرضت أكثر الاقتصاديات القديمة للدورات الاقتصادية، ومن ثم للركود الاقتصادي الذي كثيراً ما كان يستمر لعدة سنوات، لكن ظهور الركود الاقتصادي في العصر الحديث يختلف في الآثار والنتائج؛ نظراً لعمق العلاقات الترابطية بين اقتصاديات العالم.

لقد سجل التاريخ الاقتصادي الحديث، وعلى وجه التحديد منذ عام 1980م وحتى الوقت الحاضر، العديد من الأزمات الاقتصادية التي تمثلت في أزمة أسعار الصرف في أوروبا وأمريكا عام 1985م وأزمة الأسواق المالية في الولايات المتحدة عام 1987م وأزمة أسواق المال في دول جنوب شرق آسيا عام 1997م وأزمة روسيا عام 1998م وانخفاض أسعار النفط عام 1999م. إضافة إلى ذلك فقد تعرض الاقتصاد الأمريكي، الذي يمثل ثلث الاقتصاد العالمي، إلى أزمة ركود بدأت في نهاية عام 2000م عندما وصلت معدلات النمو إلى 0,6٪ فقط، وتعمقت الأزمة عالمياً في السنوات التالية حيث سجلت أكثر معدلات النمو في العالم تراجعاً ملحوظاً.



تعريف الركود الاقتصادي

الركود الاقتصادي انخفاض مستمر في الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. من الظواهر الدالة على حالة الركود: تكدس المعروض والمخزون من السلع والبضائع رغم تخفيض الأسعار باستمرار، وتفشي ظاهرة عدم انتظام التجار في سداد التزاماتهم المالية وشيوع الإفلاس ومن ثم التخفيض التدريجي المستمر في عدد العمالة في الوحدات الإنتاجية المختلفة.

خصائص حالة الركود الاقتصادي

- من خلال التعريف السابق نلاحظ أنَّ الركود يتميز بالخصائص الآتية:
- حالة كساد مستمرة ومنتشرة في معظم أنحاء الاقتصاد.
 - تراجع الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي.
 - انخفاض المستوى العام للأسعار.
 - تراجع معدلات النمو الاقتصادي.
 - زيادة معدلات البطالة.



آثار الركود الاقتصادي

ينتج عن الركود مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة نجل أهمها فيما يأتي:

آثار الركود الاقتصادي



أولاً: أثر الركود على الدخل

يستفيد أصحاب الدخل الثابتة من حالة الركود الاقتصادي؛ وذلك لتحسن القوة الشرائية لديهم، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية حصولهم على قدر أكبر من السلع والخدمات؛ نظراً لانخفاض أسعار تلك السلع بالمقارنة مع فترات سابقة، أما التجار ونحوهم فهم يعانون من تناقص الإيرادات مع انخفاض الأسعار وضعف المبيعات وبالتالي تنخفض دخولهم مع استمرار حالة الركود.

ثانياً: أثر الركود على الديون

الانخفاض المستمر في الأسعار يفيد الدائن ويضر المدين. الدائن يحصل على قوة شرائية أكبر عند استرداد المال الذي قام بإقراضه، أي أنه يتمكن من شراء كميات أكبر من السلع نظراً لانخفاض الأسعار، أما المدين فهو يتضرر لأن القوة الشرائية التي كانت متاحة لديه وقت استلام القرض أقل من القوة الشرائية لقيمة القرض عند السداد بسبب حالة الركود.

ثالثاً: أثر الركود الاقتصادي على الناتج الحقيقي

يؤدي تكديس البضائع وقصور الطلب على السلع والخدمات إلى لجوء أصحاب الأعمال إلى تسريح عدد من العاملين؛ مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع، وفقدان شريحة من المجتمع لقوتهم الشرائية (لعدم حصولهم على دخل). هذا الوضع يعمل على تدهور الطلب الكلي، الأمر الذي يزيد المشكلة تعقيداً بتكدس المزيد من البضائع، فيضطر المنتجون إلى تقليل المعروض من السلع المختلفة مما يعني انخفاض الناتج الحقيقي للمجتمع، وهذا يفضي - مع مرور الوقت - إلى تدهور مستوى المعيشة للمجتمع.



رابعاً: أثر الركود الاقتصادي على ميزان المدفوعات

الركود يعني إنخفاض قيمة النقود؛ لذلك فإن استمرار الركود يؤدي إلى هروب أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج؛ للمحافظة على القوة الشرائية لشرواتهم، ومع ضعف الصادرات والاعتماد الكبير على الواردات يزداد العجز في ميزان المدفوعات؛ مما يعني مواجهة المجتمع لمزيد من المشكلات الاقتصادية.

أسباب الركود الاقتصادي

بشكل عام هناك أسباب داخلية وأخرى خارجية يمكن أن تُفسّر تفشي حالة الركود في الاقتصاد:

أولاً: الأسباب الخارجية

الأسباب الخارجية هي تلك العوامل التي لا تخضع لسيطرة الحكومة، مثل انتشار موجة من الركود العالمي تنعكس في ضعف قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج، وكذلك حدوث صدمات اقتصادية مثل ارتفاع أسعار الطاقة والكوارث الطبيعية والحروب، والتي تضع قيوداً على قدرة المجتمع على تحقيق الدخل، وبالتالي ينكمش الإنفاق الكلي، وتعمق حالة الكساد.

ثانياً: الأسباب الداخلية

من الأسباب الداخلية: انخفاض الإنتاجية وتدني نوعية السلع والخدمات المنتجة، وكذلك عدم استيعاب التقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية، وهذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تكديس السلع في الأسواق وصعوبة تصريفها.



وقد تكون السياسة الحكومية نفسها سبباً في حدوث الركود، وذلك عندما تقوم الحكومة بإحداث زيادة في الطلب الكلي عن طريق رفع حجم الإنفاق الحكومي، ثم التراجع عن هذا المستوى من الإنفاق، مما يؤدي إلى حدوث نقص مفاجئ في الطلب الكلي ينتهي إلى حالة من الركود في الاقتصاد. ومن أهم الأسباب الداخلية، علاوة على ما سبق، انخفاض حجم الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع تكلفة الأموال عموماً (ارتفاع سعر الفائدة) بالمقارنة مع الأرباح المتوقعة.

طرق علاج الركود الاقتصادي

لعلاج الركود يجب اتباع السياسات اللازمة لرفع مستوى الطلب الكلي وزيادة القوة الشرائية في أيدي الناس، وعلى ذلك يمكن علاج الركود بواسطة أدوات السياسة المالية أو السياسة النقدية أو مزيج منهما:

السياسة المالية	السياسة النقدية
زيادة الإنفاق الحكومي	تخفيض سعر الخصم
تخفيض الضرائب	تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني
	شراء البنك المركزي للأسهم والسندات

(2-6) جدول طرق علاج الركود الاقتصادي



أولاً: إجراءات السياسة المالية لعلاج الركود

- (1) **زيادة الإنفاق الحكومي:** حيث يساعد ذلك في رفع مستوى الطلب الكلي.
- (2) **خفض الضرائب:** حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل المتاح للفرد ويُشجّعه على زيادة الإنفاق. كذلك فإن إلغاء أو خفض ضرائب الشركات يشجع الشركات على التوسع في الاستثمارات الجديدة؛ مما ينشط الاقتصاد.

ثانياً: إجراءات السياسة النقدية لعلاج الركود

- (1) **خفض سعر الخصم:** حيث يؤدي هذا الإجراء إلى سهولة الحصول على السيولة من البنوك وبالتالي تزيد القوة الشرائية لدى الأفراد والمنشآت مما يحد من الركود.
- (2) **خفض نسبة الاحتياطي القانوني:** وهذا بدوره يدعم قدرة البنوك على ضخ سيولة في السوق.
- (3) **شراء البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة:** وهذا النشاط ينطوي على إتاحة كميات من النقود في أيدي الأفراد؛ فيزيد الإنفاق الكلي وينتعش الاقتصاد.



خلاصة الفصل

- الركود الاقتصادي انخفاض مستمر في الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.
- يستفيد أصحاب الدخل الثابتة من حالة الركود الاقتصادي، بينما يتضرر التجار ونحوهم.
- الانخفاض المستمر في الأسعار يفيد الدائن ويضر المدين.
- يؤدي الركود إلى انخفاض الناتج الحقيقي للمجتمع وتدهور مستوى المعيشة.
- استمرار الركود يؤدي إلى هروب أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج فيزداد العجز في ميزان المدفوعات.
- قد يفسر الركود بانتشار موجة من الركود العالمي تنعكس في ضعف قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج.
- من الأسباب الداخلية لحدوث الركود: تدني مستوى الإنفاق الحكومي، وضعف الاستثمار الخاص، وضعف الإنتاجية، وتدني نوعية السلع والخدمات.
- لعلاج الركود يتعين اتباع حزمة من السياسات المالية والنقدية.
- تتضمن السياسات المالية اللازمة لمكافحة الركود: زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب.
- من مكونات السياسة النقدية لمكافحة الركود: خفض سعر الخصم وخفض نسبة الاحتياطي القانوني وشراء البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة.

أسئلة للمناقشة

- (1) عرّف الركود الاقتصادي.
- (2) اذكر أربعاً من خصائص حالة الركود الاقتصادي.
- (3) قارن بين الأسباب الداخلية والأسباب الخارجية لحدوث الركود.
- (4) ما الإجراءات الحكومية اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي؟
- (5) حدّد لماذا توافق أو تعترض على كل عبارة من العبارات الآتية:
أ. الركود يفيد أصحاب الدخل الثابتة.
ب. انخفاض الأسعار في صالح المدين وفي غير صالح الدائن.
ج. الركود الاقتصادي يفيد ميزان المدفوعات.



نشاط إثرائي

- (1) ناقش مع زملائك المظاهر المختلفة لحالة الركود، وحاول تقدير نسبة مئوية لمدى انتشار الركود في المنطقة التي تعيش فيها.
- (2) قارن بين التضخم والركود من حيث أثر كل منهما على الدائن والمدين وأصحاب الدخل الثابتة وميزان المدفوعات. في رأيك أيهما أشد ضرراً على الاقتصاد؟
- (3) ناقش العبارة الآتية: "وزير الاقتصاد يستخدم نفس أدوات السياسة المالية ونفس أدوات السياسة النقدية، ولكن بطرق مختلفة؛ وذلك لمواجهة مشكلتي التضخم والركود".

في أوائل عام 2020 حدثت أزمة صحية عالمية (فايروس كورونا)، الذي أثر على الاقتصاد العالمي، وأدى إلى حدوث حالة من الركود الاقتصادي، وبذلت حكومة المملكة العربية السعودية قصارى جهدها في توفير جميع احتياجات أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين سواء كانت احتياجات صحية أو تعليمية (التعليم عن بعد) وتوفير جميع مستلزمات المجتمع من مواد غذائية وطبية.





البطالة

المقدمة

يعتبر موضوع البطالة من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، ومن أكثرها خطورة، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل زادت خسائر الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتزداد أهمية هذه الظاهرة في الدول النامية، وفي المجتمعات العربية يوجد 16 مليون شاب عاطل عن العمل، ويتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 80 مليون شاب عربي في العام 2030م.



تعريف البطالة

البطالة هي عدم توافر فرص العمل للأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه. يدخل في وصف البطالة جميع أفراد المجتمع الذين يحسبون ضمن قوة العمل ولكنهم لا يجدون عملاً، ويقصد بقوة العمل أفراد المجتمع في سن العمل (من 20 إلى 60 سنة تقريباً) أي يُستبعد من قوة العمل الأطفال وكبار السن وكذلك يُستبعد من هم في سن العمل ولكن بهم مرض أو إعاقة تمنعهم من العمل.

وهكذا فالبطالة حالة يكون فيها المرء قادراً على العمل وراغباً فيه ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسبين. وهي تعطل غير إرادي عن العمل، بالنسبة للشخص القادر على العمل، ولا يجد عملاً مناسباً. فإذا كان الشخص غير قادر على العمل بسبب العجز والشيخوخة أو المرض فلا يعد ضمن العاطلين عن العمل.



أنواع البطالة

يمكن تمييز عدة أنواع من البطالة بحسب أسباب عدم العمل والظروف المحيطة بالفرد والمجتمع، وهذه الأنواع هي:

أنواع البطالة

1- البطالة الإجبارية (القسرية)

2- البطالة الاختيارية (الطوعية)

3- البطالة الوظيفية (الاحتكاكية)

4- البطالة الموسمية

5- البطالة المقنعة

1- البطالة الإجبارية (القسرية)

هي البطالة التي لا اختيار للإنسان فيها، وإنما فرضت عليه أو ابتلي بها، فقد يكون سببها ظروف خاصة بالشخص ذاته مثل ممارسته مهنة معينة كَسَدَ سوقها لتغير البيئة أو تطور الزمن، أو احتياجه إلى آلة وأدوات لازمة لمهنته ولكنه لا يجد مالا يشتري به ما يريد، أو افتقاره إلى رأس المال الذي تدور به تجارته.

هذا وقد ترجع البطالة الإجبارية إلى ظروف الركود الاقتصادي التي يعاني منها المجتمع ككل، حيث يقل الطلب بشدة على اليد العاملة، وهذه الظروف تتغير عندما يتمكن الاقتصاد من استعادة عافيته وتتاح فرص عمل جديدة مع نمو الاستثمارات.



2- البطالة الاختيارية (الطوعية)

هي بطالة من يقدر على العمل ولا يوجد مانع لذلك ولكنه يؤثر أن يعيش دون عمل مع وجود فرص عمل في المجتمع.

3- البطالة الوظيفية (الاحتكاكية)

هي حالة التَّعَطُّل عن العمل بصفة مؤقتة بسبب انتقال الفرد إلى وظيفة جديدة أو مكان جديد أو تدريبه على نظام جديد للعمل، وهذا النوع من البطالة لا يمثل مشكلة؛ لأنه يستمر لفترة زمنية قصيرة، بل قد يكون مؤشرًا صحيًا على ديناميكية سوق العمل وقابلية قوة العمل للتطور.

4- البطالة الموسمية

هي البطالة التي تحدث في فترات معينة على مدار العام بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي أو نتيجة للظروف المناخية؛ ذلك أن هناك مجموعة من الأعمال والأنشطة المطلوبة في فترات معينة دون سواها، مثل الأعمال المطلوبة في مواسم الحج والعمرة والأعمال التي تلزم في مواسم حصاد المنتجات الزراعية.

5- البطالة المقنعة

هي البطالة التي تحدث عندما يؤدي الفرد عملاً دون مستوى مؤهلاته العلمية وخبراته، حيث يقوم الفرد بعمل روتيني بصفة يومية دون أن يتمكن من الاستفادة من قدراته أو المهارات التي يملكها، مما يُولد لديه شعوراً بالإحباط.

كذلك يطلق وصف البطالة المقنعة على حالة أداء مجموعة أفراد لعمل معين يمكن إنجازه بعدد أقل من الأفراد وربما بكفاءة أكبر، في هذه الحالة يتم تعيين بعض الأشخاص في وظائف دون أن يكون لهم أي دور حقيقي لإنجاز العمل، فالعمل الذي ينجزه ثلاثة يوكل إلى عشرة. ويعتبر هذا النوع من البطالة هو أكثر الأنواع شيوعاً في الدول النامية.



الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

البطالة من المشكلات ذات الأبعاد المتعددة النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ولعل من أهم آثار وجود مشكلة البطالة في المجتمع ما يأتي:

(1) البطالة تعني عدم القدرة على تحقيق دخل، وبالتالي زيادة الفقر وتدني مستوى المعيشة لشريحة مهمة من المجتمع.

(2) إهدار أهم الموارد الاقتصادية، وهو عنصر الموارد البشرية، وتجدر الملاحظة أن عنصر العمل يختلف عن بقية العناصر الأخرى في أنه غير قابل للتخزين، فالعمل إذا لم يُستخدم في حينه فإنه لن يستخدم أبداً، فتضيع فرصة زيادة الناتج القومي، كذلك فإن عنصر العمل هو الوحيد المبدع؛ فتعطيله يعني حرمان المجتمع من فرص الرقي والتقدم.

(3) البطالة تعمل على تقليل سنوات العمر الإنتاجي للفرد، حيث يهدر أكثر من نصف عمره تقريبا بين سنوات التعليم الجامعي والبحث عن العمل؛ مما يترتب عليه إضاعة الشاب لأفضل سنوات حياته دون استثمار أمثل لوقته وجهده.

(4) هجرة الشباب وترك الأهل والوطن؛ للبحث عن لقمة العيش في الخارج، مما يعني استنزاف العقول والطاقات البشرية لصالح بلاد أخرى.

(5) البطالة مسؤولة عن الاضطرابات الأسرية؛ حيث تؤدي إلى تأخر الشباب عن الزواج وإنشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم.

(6) للبطالة أثر سلبي على الصحة النفسية، كما أن لها آثاراً سلبية على الصحة الجسدية؛ فكثير من العاطلين عن العمل يفتقرون لتقدير الذات، ويسيطر عليهم الشعور بالفشل، ويغلب عليهم الملل وقلة الصبر وضعف اليقظة العقلية.

(7) تكثر الجرائم بأنواعها في أوساط الشباب العاطل عن العمل، كالقتل والسرقه وتناول المسكرات والمخدرات وغيرها.



أسباب البطالة

أسباب البطالة

- 1- النمو السكاني
- 2- قلة التدريب والتأهيل
- 3- التقدم التقني
- 4- تقييد الهجرة للخارج
- 5- ارتفاع أجور الأيدي العاملة
- 6- رفع سن التقاعد
- 7- الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية



علاج البطالة

هناك أدوات وأساليب متعددة لعلاج مشكلة البطالة أو على الأقل الحد منها، من أهم هذه الأدوات ما يأتي:

علاج البطالة

- 1- تفعيل دور الزكاة
- 2- نظام الحمى (إحياء الأرض الموات)
- 3- الوقف الإسلامي
- 4- تطوير برامج التعليم في الجامعات والمعاهد
- 5- الاهتمام بالتدريب
- 6- تشجيع الاستثمار
- 7- تشجيع المشروعات الصغيرة
- 8- الدعم الإعلامي للعمل الخيري



خلاصة الفصل

- البطالة هي عدم توافر فرص العمل للأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه .
- من أهم أنواع البطالة : البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية والبطالة الوظيفية والبطالة الموسمية والبطالة المقنعة .
- من أهم مضار البطالة : إهدار الموارد البشرية وتكريس الفقر وتقليل سنوات العمر الإنتاجي للفرد وهجرة الشباب والاضطرابات الأسرية والنفسية وتفشي الجرائم .
- من أبرز أسباب البطالة : النمو السكاني وارتفاع الأجور والتقدم التقني وضعف التدريب ورفع سن التقاعد والاستعانة بالعمالة الأجنبية .
- من وسائل وأدوات علاج البطالة : تفعيل دور الزكاة ونظام الحمى والوقف الإسلامي وتطوير برامج التعليم والتدريب وتشجيع الاستثمار والمشروعات الصغيرة والدعم الإعلامي .

أسئلة للمناقشة

- (1) اذكر خمسة من أسباب البطالة .
- (2) اذكر خمسًا من وسائل علاج البطالة .
- (3) قارن بين كل اثنين مما يأتي :
 - أ. البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية .
 - ب. البطالة الاحتكاكية والبطالة الموسمية .
 - ج. آثار البطالة الاقتصادية وآثار البطالة غير الاقتصادية .



نشاط إثرائي

- (1) اختر نوعاً واحداً من البطالة تعتبره أشدّها ضرراً على الفرد والاقتصاد ونوعاً آخر تعتبره أقلّها ضرراً، ثم علل لما تقول.
- (2) "قد تعود البطالة إلى عوامل يتحكم فيها الشخص نفسه، وقد تعود إلى عوامل خارجية لا سيطرة له عليها". هل توافق على ذلك؟ ولماذا؟
- (3) هناك وسائل مباشرة لعلاج البطالة ووسائل غير مباشرة. اذكر اثنين من كل مجموعة، ثم حدّد أيها أكثر فاعلية من وجهة نظرك مع التعليل.
- (4) راجع الإطار في نهاية الفصل، ثم أجب عما يأتي:
 - أ. ما مدى خطورة مشكلة البطالة في المملكة؟
 - ب. ما أهم أسباب البطالة في المملكة؟
 - ج. ما أهم وسائل علاج البطالة في المملكة؟
- (5) يلحظ في سوق العمل عزوف البعض عن دخوله وممارسة بعض المهن والوظائف فيه" في ضوء العبارة السابقة ناقش ما يأتي:
 - أ. نوع البطالة؟
 - ب. أسبابها؟
 - ج. طرق علاجها؟



فهرس الجداول والأشكال

الصفحة	الموضوع
59	الوحدة الثالثة : العرض والطلب
64	(1-3) جدول الطلب
65	(1-3) منحني الطلب
74	(2-3) جدول العرض
75	(2-3) منحني العرض
81	(3-3) جدول التوازن
82	(3-3) منحني توازن الطلب والعرض
101	الوحدة الرابعة : التنمية الاقتصادية
119	(4-4) جدول القيمة المضافة
131	الوحدة الخامسة : التجارة الدولية
152	(3-5) جدول أسعار صرف بعض العملات الأجنبية
163	الوحدة السادسة : المشكلات الاقتصادية
170	(1-6) جدول طرق علاج التضخم
177	(2-6) جدول طرق علاج الركود الاقتصادي